

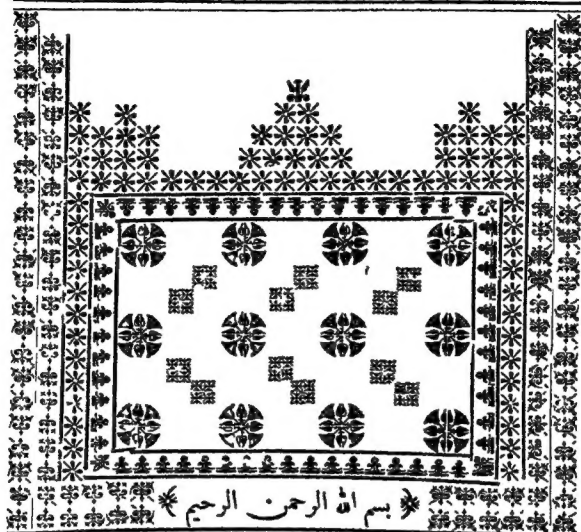
﴿ الاشياء والظائر في النحو ﴾

الشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
وكان مولده سنة (٨٤٩) ووفاته سنة (٩١١)
فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة
اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت
مؤلفاته اربع مائة وخمسين
مؤلفاً رحمه الله تعالى ونفعنا
بعلومه آمين *



﴿ الجزء الاول ﴾

طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بمغروسة
حيدرآباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمن
(١٣١٦)
المصرية



بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المنزه عن الاشياء والنظائر* والحمد لله المتفضل بفران الكبار
والصغائر* ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر*
والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة
غاية* ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر* والصلوة
والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه حموع الفضائل والمفاخر* المذكور
في كتب الله تعالى باسرف الاسماء والالقب والنعت والمآثر* وعلى آله الطيبين
الامثال وصحبه التجوم الزواهر* اما بعد* فان فنون العربية على اختلاف
انواعها وهي اول فنوني* ومبتدا الاخبار التي كان في احاديثها سمرى
وشجوني* طال ما اسهرت في تتبع شواردها عيوني* واعملت فيها بدنى
اعمال المجد ما بين قلبي وبصرى ويدي وظنوني* ولم ازل من زمن الطلب

اعتنى بكتبها قد بما واحد يثا * واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيًا حثيثا * الى
ان وقفت منها على الجمل الغفير * واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا بحيث
لم يفتني سوى النزر اليسير * والفت فيها الكتب المطولة والمختصرة * وعلقت
التعليق ما بين اصول وتذكرة * واعتنيت باخبار اهلها وراجمهم * واحياء
ما دثر من معالمهم * ومارر ووه اورووه * وما تفرده الواحد منهم من المذاهب
والاقوال ضعفه الناس او قووه * وما وقع لهم مع نظرائهم * وفي مجالس
خلفائهم وامرائهم * من مناظرات ومحاورات * ومجالسات ومذاكرات *
ومدارسات ومسائرات * وفتاوى ومراسلات * ومعاينة ومحاجاة *
وقواعد ومناظير * وضوابط وتقاسيم * وفوائد وفرائد * وغرائب وشوارد *
حتى اجتمع عندي من ذلك جمل * وودوتها رزمالا ابالغ واقول وقرجمل *
وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف * لم اسبق الى مثله وديوان منيف *
لم ينسج ناسج على شكله ضمنه القواعد النحوية ذوات الاشياء والنظائر *
وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر * واودعته من الضوابط
الاستثناءات جملا عديده * ونظمت في سلكه من النوادر الفرية والافاز كل
فريده * ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتاجه الى الحاق * ولا سود بتسطير
جميع ما ارصد له من بياض الاوراق * فخبسته بضع عشرة سنة وحرمت منه
الكاتبون والمطالعون * ثم قد را الله اني اصبته بفقده فان الله وان الله را جمعون *
فاستغرت الله تعالى في اعادة تاليغه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد وعزمت على
تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهمات يقصد * واعلم ان السبب
الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل

الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والقوم من كتب الاشياء والنظائر وقد ذكر الامام
 بدر الدين الزركشي في اول قواعده ان الفقه انواع * احدى * معرفة احكام
 الحوادث نصا واستنباطا و عليه صنف الاصحاب تعاليفهم المبسطة على
 مختصر الزني * الثاني * معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب
 الشيخ ابي محمد الجويني * الثالث * بنا * المسائل بعضها على بعض
 لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن شئ فيه * كتاب السلسلة * للجويني
 وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد يقوى التسلسل في
 بناء الشئ على الشئ * ولذا قال الرافعي في مسألة * وهذه سلسلة طولها الشيخ
 * الرابع * المطارحات وهي مسائل عويصة تصعبها تفتيح الاذهان * الخامس *
 المغالطات * السادس * المحنات * السابع * الالغاز * الثامن * الحيل وقد
 صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقه وابو حاتم القرطبي وغيرهم * التاسع *
 معرفة الافراد وهو معرفة ما كل من الاصحاب من الالفاظ الغريبة وهذا
 يعرف من كتب الطبقات * العاشر * معرفة الضوابط التي تجمع جموعا
 والقواعد التي ترواكثرها البهاصولا ومروعا * وهذا النعماء واعملها اكملها
 وانما * وبه يرتقى الفقيه الى الاستعداد * لمراتب الاجتهاد * وهو اصول الفقه
 على الحقيقة انتهى وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في * كتاب الاشياء
 والنظائر * للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواء واما
 * قواعد الزركشي * فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب
 * الاشياء والنظائر * للامام صدر الدين ابن الوكيل دونها بكثير وقد
 قصد السبكي بكتابته تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره

في خطبته * واول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين ابن
 عبد السلام في * قواعد الكبرى * و* الصغرى * والف الامام جمال الدين
 الاسنوي كتابا في الاشياء والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا
 نحو خمس كراريس مرتب على الابواب له كتابان في قسمين من هذا النوع وهما
 * التمهيد * في تخرج الفروع الفقهية على القواعد الاصلية * و* الكوكب
 الدري * في تخرج الفروع الفقهية على القواعد النحوية * وهذا ان القساز
 ما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام سراج الدين ابن الملق
 * كتاب الاشياء والنظائر * مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي
 ودون ما قبله والفت * كتاب الاشياء والنظائر * مرتبا على اسلوب آخر
 يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية
 يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام
 و صدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على حروف
 المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الله بن محمد الانباري في كتابه
 * نزهة الالباء في طبقات الادباء * عليه السلام * العلم والعلوم والنحو والتصرف
 والعروض والقوافي وصناعة الشعر واسرار العرب ونسابهم قال والحقنا
 بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف
 به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى
 غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما اخفاء به لان النحو معقول
 من منقول * كما ان الفقه معقول من منقول * وقال الزركشي في اول قواعده
 كان بعض المشائخ يقول العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو والاصول

وعلم لا نصيح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم فصيح واحترق وهو علم
 الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون * الاول *
 فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف
 المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتبعية والتحقيق
 واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة مالا يمه العربية فيها من
 مقال وتحرير وتنكيث وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد
 وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات القرآنية والاحاديث
 النبوية والايات الشعرية * وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية * وحشوتها
 بالفوائد * ونظمت في سلكها فرائد الثلاث * الثاني * فن الضوابط والاستثناءات
 والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط بابها وهذا
 هو احدى الفروق بين الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعاً من
 ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة : باب
 وذلك اذا كانت امراً كلياً منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم
 قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يدكر في هذا الفن لاني الفن الاول وقد دخل
 في الفن الاول قبل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك
 * الثالث * فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديماً تايلفا لطيفاً مسمى
 (بالسلسلة) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك والف اثر ركشي كتاباً
 في الاصول كذلك وسماه * سلاسل الذهب * * الرابع * فن الجمع والفرق *
 * الخامس * فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والامتحانات وجمعها كلها في
 فن لانها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الفاز * السادس * فن المناظرات

والمجالات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات
 والمراسلات والمكاتبات * السابع * فن الافراد والفرائد وقد افردت كل فن
 بخطبة ونسمة ليكون كل فن من السبعة تاليفاً مفرداً او مجموع السبعة هو كتاب
 * الاشياء والنظائر * وقد وثق مؤلفات شد اليه الحال * وتنافس في تحصيله
 فحول الرجال * والى الله سبحانه الضراعة ان يسر لي فيه نية صحيحة * وان ين
 فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقربح *
 فهو الذي لا يجيب راجيه * ولا يرد داعيه * قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه)
 حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
 حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن سالم الباهلي حدثنا ابي
 عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه فراه مطرقاً متفكراً فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني
 ممعت ببلدكم هذا الخفافردت ان اصنع كتاباً في اصول العريضة فقلت
 ان فعلت هذا احيتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاث فالتقي الي
 صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كاه اسم وفعل وحرف فالاسم
 ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى
 ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
 ان الاشياء ثلاثة ظاهري ومضمروشي ليس بظاهري ولا مضمروش وانما تفاضل
 العلماء في معرفة ما ليس بظاهري ولا مضمروش قال ابو الاسود فجمعت منه
 اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان
 وان وليت واعلم وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها

منها فقال بل هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر في (تاريخه) كانت
 ابو اسحق ابراهيم بن عقيل النحوى المعروف بابن المكبرى يذكر ان عنده
 تعلية ابي الاسود الدؤلى التى القاها عليه علي بن ابي طالب وكان كثير اما
 يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور
 المالكي وكتبها عنه وسمعتها منه في سنة ست وستين واربع مائة واذا به قد ركب
 عليها اسناد الاحقية له وصورته قال ابو اسحق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو
 طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن
 ابي بكير الكرماني حدثني اسراثل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن
 عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلى دخل على علي رضي الله عنه
 وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك ينس لابي العباس احمد بن منصور ان
 يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه
 وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذا الذى ساهها (التعليقة) فهي في اول امالى
 الزجاجي نحو من عشرة اخطر محمد بن ابراهيم قريامن عشرة اوراق انتهى *

فمن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افرادة بخطبة
 اكتفاء بخطبة الكتاب اقرب المهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في
 القواعد النحوية) *

حرف الهمزة

(الاتباع) هو انواع منه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة

بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله نكسر الدال اتباعا لكسرة اللام * واتباع
 حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم
 اللام اتباعا لحركة الدال * واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم
 المعرب لحركة الاعراب في الاخر وذلك في امرئ وامرئ فان الراء
 والنون يتبعان الميم في حركتهما نحو ان امرؤ وهلك ما كانت
 ابوك امرأ سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا تأتس لهما في اتباع العين اللام * واتباع
 حركة الفاء اللام وذلك في مري وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة
 الميم في بعض اللغات فيقال هذا امرؤ وفم ورأيت مرأ وغمار نظرت
 الى مرء وفم ولأثالث لهما * واتباع حركة اللام "اء" في المناعف من
 المضارع المجروم والامراذالم يفك الادغام نيبا ي بمعنى انما مات فيقال
 عض ولم يعض بالفتح وفرو لم يفر بالكسر ورد ولم يرد بضم * واتباع حركة
 العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرط كبرة وممرات بالفتح
 وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم * واتباع حركة اللام للفاء
 في الباء على الضم في منذ فان الدال صم اتباعا للحركة الميم ولم يعتد بالنون
 حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء به على الفتح اتباعا لفتحة
 الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم لم يلد به ابوان فتح الدال
 اتباعا لفتحة الباء عند سكون اللام * واتباع حركة التاء للذال في لمة
 من قال في لدن لد قال ابن يعيش من قال لدا بضم الفاء والعين
 فانه اتبع الضم بعد حذف اللام * واتباع حركة الميم لحركة الحاء
 والتاء والسين في قولهم منغرو ومنزرة منيرة وقال ابن يعيش منهم

من يقول متن بضم التاء اتباعا لضممة الميم ومنهم من يقول متن
 بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لحفاؤها وكونها غنة
 في الخيشوم حاز غير حصين وقالوا اكل فعل على فعل بكسر العين وعينه
 حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبس *
 * ومنه * اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون
 عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك قال ابن دريد
 في الجهرة تقول مسمعت له جرسا اذا افردت فاذا قلت مسمعت له حسا
 ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب يقال
 رجم نجس فاذا افردوا قالوا انجم * ومنه * اتباع الكلمة في التنوين
 لكلمة اخرى منوثة صحبتها كقوله تعالى وجئتكم من سبأ تبأ يقين * انا
 اعتد نال للكافرين سلاسل واغلا لا وسعيرا * في قراءة من نون الجميع وحديث
 افلق بلا ولا ولا تخش من ذي العرش اقلا لا * ومنه * اتباع كلمة لاخرى في
 فك ما استحق الادغام كحديث ايتكن صاحبة الجمل الادب نبيهما كلاب الجواب
 فك الادب وقياسه الادب اتعا الجواب * ومنه * اتباع كلمة في ابدال
 الواو فيها همزة لمزة في اخرى كحديث ارجعن ما زورات غير ما جورات
 والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة
 لا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء
 على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما ما زورات على يا جل قال
 والقدايا والعشايا لادالة فيه لان غدايا في جمع غدة مثل حرة وحرائر
 وكنة وكنائن * ومنه * اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى كحديث

الادريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة * ومه * اتباع ضمير
المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب
الارضين وما اقلن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا
بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل وانما اثبت اتباعا لا ظللن
واقفلن وكذا قوله في حديث المواقيت من لحن اصله لم اى لاهل ذى الحليفة
وما ذكر معها وانما قبل لحن اتباعا لقوله من * ومه * اتباع اليزيد الوليد في ادخال
اللام عليه وهو قول الشاعر ايت الوليد بن اليزيد مباركا * قال ابن جرير
حسن دخول اللام في اليزيد لاتباع الوليد وقال ابن عيش في شرح المفصل
لما كثرا جراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذ كان مضافا الى علم او ما يجري
يجري الاعلام من الكنى والالقب فلما كان ابن لانه ك من ان يكون مضافا الى
اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره
فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوي فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف
عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف
ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا الكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم
الاول حركة الاسم الثاني ولذا لك شبهه سيويه بامرئ وابتن في كون
حركة الراء تابعة لحركة الهزة وحركة النون في ابن تابعة لحركة الميم * فاذا
قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته
وضمة زيد ضمة اتباع لازمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف
وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له
ولذا لك لا يعوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت

زيد ابن عمر وفتح الدال اتباعا لفتح النون وتقول في الجر مرت بزیدن
 عمر وفتكر الدال تباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى
 ان التوين انما سقط لالتقاء الساكنين مكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد
 انما هو لكثرة استعمال ابن * تنبيه * قال ابن جنى في المحتسب في قراءة الحمد لله
 بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم
 اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك ولم ادر ولم ابل وايش تقول و جا
 يحي وسأ يسوبحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله
 اتبعوا احد الصوتين الآخر وتبوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله
 ككنق * وطلب والحمد لله كأبل وأطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من
 الحمد لله بكسرهما من موضعين * احدهما انه اذا كان اتباعا فاقبس الاتباع ان
 يكون الثاني تابعا لاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون
 السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول
 مدوشدو وفرفتبع الثاني الاول فهذا القيس من اتباعك الاول للثاني في نحو
 اقبل + اخرج * والآخر ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في نه بناء
 وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف
 لاعمكه ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء قوله * وقال اضرب الساقين
 امك هابل * كسر انهم لكسرة الهزة * وفي الكشف قرا ابو جعفر لللائكة اسجدوا
 بضم التاء الاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة
 ضعيفة كقولهم الحمد لله * فائدة * قال ابن ابان في شرح الفصول اعلم ان العرب
 اقد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا كانت

قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من المحدثه
بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبو ايضا الياء الى الواو مع ان القياس
عكس ذلك فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع
في نحو مدوشد اجوز واحسن اذ ليس فيها نقل خفيف الى ثقیل واما
الساکن الحماز فلا يمتد به لضعفه انتهى * فائدة * عدم من الاتباع حركة
الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات
اللاحقة اللائي في الحكاية فتعيل هي حركات اعراب نشأت عن عوامله وقيل
ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم
الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوي في كتابه المسمى بالاعراب
عن اسرار الحركات في لسان الاعراب حركات المحكي في حال حكاية
الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تعدد بر رفعه
مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من
يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر
وقال وهذا اتبه بمذاهب الخفاء واقيس بمذاهب البصريين لا ترى هم
ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبران واخواتها وفي اسم كان
واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى *

(الاتساع) عقده ابن السراج ابان في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من
الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعر به باعرابه
وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب
والانساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف وانظر

مقام الاسد * فالاول * نحو فاسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن
 البر من آمن * والثاني * نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في
 يومين * ولله ستون عاما والمعنى ولد له الولد ستين * بل مكر الليل
 والنهار * نهاره صائم * وليته قائم * ياسارق الليلة * اهل الدار والمعنى
 مكر في الليل * صائم في النهار * سارق في الليلة * قال وهذا الاتساع في كلامهم
 اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت
 نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك سير به
 فرسخين يومين فتقيم يومين مقام الفاعل * وقال في موضع آخر ان
 بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما
 حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف
 وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها
 ابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات
 كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وهذا كله كلام ابن السراج
 وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة * فاقول *
 قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر والمتصرف فينصب
 مفعولا به على التوسع والجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله
 حين قلت ضرب ضرب شديدا لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه
 بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا
 قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظا جازا اجتماعه مع المفعول
 الاصل ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به

فلا يجتمع معه لانه كالمعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب ضرب على
 معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره
 وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول
 به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق وفي (البسيط)
 ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا
 جرت اخبار بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا
 كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا اتوسع فيها وكانت عامة على
 اصلها لم تن و لم تجمع رعا للمصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد
 فربما جازت التثنية والجمع بينهما انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل
 * الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرا فلا يجوز
 التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع
 فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء
 في المتصرف المشتق نحو المشتق والمصيف وغيره كالיום والمصدر المنتصب
 على الظرف كمقدم الحاج وخفوق الجهم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع
 التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف
 اليه التنوين نحو سير عليه حيث * الثانية اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به
 مجازا ويسوغ حينئذ اخباره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل
 عند ارادة الظرفية - ت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب
 الرجوع الى الاصل * وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان لم تقع
 في شيء من كلام العرب خبرا للبتداء منصوبة كناية عن الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس

سفرى اياه الان يقرن في فدل هذا على ان الضائر لا تنصب ظروفا لان
كل ما تنصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه *
قال ومنه ترا حداثته على هذا التنبيه * الثالثة * يضاف الى الظرف المتوسع
فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق
المنعوية نحو ثوبى اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ياسارق الليلة اهل
الدار وبامسرق الليلة اهل الدار ذكرها سيبويه * قال الفارسي واذا
اضيف الى الشرف لم يكن الاسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان
في مقدرة في الظرف وتقدر هائيم بالاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين
المتضاف والمتضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد * وقال الخضر اوي هذا
غير ظاهر لان المتضاف بقدر باللام وبين ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال
وقولهم انشرف على تقدير في انما هو تقدير على معنى وليس المراد انها مضمرة
ولامضمة ولذا لم تقتض ابناء * وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف
عندي لان الفصل بين المتضاف والمتضاف اليه بحرف الجر مفوضا به وجد
في باب لا واما فاذ اجاز ظاهره فقد راوى قال نعم العلة الصحيحة ان
يقال ان الظرف اذا دخل عليه الحافض خرج عن الظرفية لا ترى ان وسطا
ادخل عليه الحافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة
السين لا يكون الاسما والسبب في خروج الظروف بالحذف عن الظرفية
الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة
الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهته به من حيث كان اكثر الظروف
قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تنشئ ولا تجمع ولا توصف قال

فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء * الرابعة *
 قد يستدل الى التوسع فيه فاعلان نحو في يوم عاصف * يوم عاصف ساقط مطريا * ونائبا
 عن الفاعل نحو ولله سنون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو
 الضرب اليوم * قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويدل وان لم يجز ذلك
 في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف
 في اجازته صاحب البسيط * الخامسة * ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع
 في كل ظرف متصرف * وقال في (البسيط) ليس التوسع مطردا في كل ظروف
 الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد
 قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا نقول ضربت خلفك
 فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها تجعلها ناسلا كما في الزمان وانما كان ذلك
 لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان * السادسة * لا يتوسع
 في الظرف اذا كان عاملا حروفا واسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيه
 بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه
 مع كان واخواته قال ابو حيان يبنى على الخلاف في كان تعمل في الظرف
 ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه
 لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت
 الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت
 الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه * ونظير ذلك قولهم
 دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل
 الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازا * والذي نص عليه

ابن عصفور وجواز الاتساع معها كسائر الافعال. ويجوز الاتساع مع الفعل
 اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف. وهل يجوز مع المتعدي الى
 اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع
 لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال في يومها
 شهدناه سلبا وعامرا ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدي الى
 ثلاثة بحق الاصل وباب اعلم واري فرع من علم ورأي والمحل انما يكون
 على الاصول لا على القروع. وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين
 والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدي
 الى اربعة. واجاب الجمهور بان الاتساع ليس بمقتضى التشبيه بدليل جريانه
 مع اللازم. والسابعة اذ التوسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى. مثال
 ذلك ان يتوسع فيضيف اليه ثم ننصبه نفسه نصب للمفعول به توسعا. وهل
 يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف
 ثم يتوسع في المصدر. ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد. وفي المعنى فيبعد لانه
 لا يوضع شيان بدل شيء واحد. وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع
 في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى
 وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو ياسارق الليلة اهل الدار وصيبه
 ان للتوسع في المعنى يجعل التوسع فيه واقعا للمعنى ولا يكون معنى واحد
 في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه.

اجتماع الامثال مكروه

ولذلك يفر منه الى القلب والحذف او الفصل. فنقول قالوا في دهميت

الحنود هديت قلبوا الماء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك
 قولهم في حمازيدي حيمي زيد قلبوا الالف ياء لذلك وقال الخليل اصل
 منها الشرطية ما ما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقبال التكرير * وقالوا في
 النصب الى فحوش وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذا
 قالوا في فحوش عيوى وفي فحوش عيوى له لك وهنية اصلها هنية
 فايدلت الماء من الياء كراهة لاجتماع الامثال والحجوان من مضاعف الياء
 بواحدة خيان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو انقل منها كراهة لاجتماع
 الامثال وكذا ديار ودياج وقيراط وديهاش + وديوان اصلها ديار
 ودياج ودوان قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولبي اصله لبب قلبت
 الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصار لي ثم ابدلت الياء الفا
 لتحركاها واقتح ما قبلها فصار لبا ونحو حمراء وصفراء بقلب منه الهزة في
 الشبهة واوا قال الشلوين وسببه اجتماع الامثال فان هناك الفين وبينهما
 همزة جوهرة قريب من الالف * قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء
 لان الياء قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين
 الامثال مكروه عندهم فكان قلب الهزة واوا اذ هبت في ان لا يجمع بين
 الامثال من قلبها ياء هو من الثاني حذف احد مثلي ظلت ومستوا حسنت
 فقالوا ظلت ومستوا حسنت وحذف احدى اليائين من مسيد وميت
 وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس *
 وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء
 المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الخلق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال

ككرسى وشافعى وبخنى ومرمى الا في نحو كسا اذ اصغر ثم نسب اليه فانه يقال
 فيه كسي يائين مشددتين وسناتي علته وحذف الياء الاخيرة في تصغير
 نحو غطاء وكساء ورداء واداة وغاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في
 ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات ويانهان ياء التصغير
 تقع ثالثة فتقلب الف المد ياء وتعود الممزة الى اصلها من الياء او الواو وتقلب
 ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل
 لام الكلمة ولفظه غطيبي فتحذف الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان
 زيادة الثقل حصلت بهائم تدغم ياء التصغير في المقلبة عن الف المد ويقال
 غطيبي وفي ادوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا
 الواو بعد هالانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف
 الياء الاخيرة ويقال ادية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى
 احي ذكره في البسيط * ومن ذلك قولهم تضربن يا قوم وتضربن يا هند
 فان اصله تضربون وتضربين فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع
 نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية * قال ابن
 عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلزم في اتحاجوني لان
 اجتماعهما مع نون الشديدة اثقل من اجتماعهما مع نون الوقاية لان النون
 الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة
 في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها في معناها ومخففة منها انتهى
 * ومن ذلك قال ابو البقاء في (البيان) نصغير اذا ذيا واصله ثلاث ياءات
 عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث

ياءات والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها
 الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف
 والتصغير يرد الاشياء الى اصولها * ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون
 ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون * قال الثلويين *
 لانه كان يؤدى الى اجتماع ضمات او كسرات فلما أدى الى ذلك لم يرد
 واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في الثنية رد فقبل
 اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يابني يابني
 بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة
 فادغمت ياء التصغير فيها بعدها لان ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من
 ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لان المفرد لا يدغم لانه واجب الحركة
 والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة * ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف
 الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابني بالسكون كما حذفوها في سيد وميت
 لما ناءوا سيد وميت * ومن ذلك قال ابن النحاس في التليقة انما لم يدخل
 اللام في خبر ان اذا كان منفيلا لان غالب حروف النفي اولها لام
 كلا ولم يماولن فيستثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروف
 النفي * ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا
 نحو لا يعلم حذر ان توالي مثليين لو قبل للا يعلم * وجوب ابقاء الياء
 والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري
 اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعله وقبل شديدي وضروري لاجتماع
 مثلاث * ومن كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون اي خلافا

للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياء ات فيقال لمن قال رايت المكي
 التي واجاز الاخفش الابي ومن ذلك قال الشاويين في (شرح الجزولية)
 انما قدرت الضمة في جاء القاضى وزيد يربي ويفزو والكسرة في حررت
 بالقاضى لتقلها في انفسها وانضاض الى ثقلها اجتماع الامثال وهم يستقلون
 اجتماع الامثال قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو
 والحركة التي قبلهما والياء والواو مضارعان للحركات لانها من جنسها الا ترى
 انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا
 الحركة المستقلة * قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل
 الواو والياء في نحو غزو وعطى لم يستقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هالك
 لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته * ومن
 ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الحفيفة على الفعل الذي اتصل به
 ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثليين وهو ثقل فرفضوه لذلك
 ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربن ان لان الالف اذا
 كان بعدها ساكن غير مشددة حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود
 الى مثل ما قدرت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقو الشديدة
 وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل
 تضربن * قال ابن فلاح في (المغنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في
 نحو زيدا من ضمير استقال قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة * وقال
 ابن الدهان في (الغرة) اذا تأقدا استقلنا الامثال في الحروف الصباح حتى
 حذفتا الحركة وادغمتا ومنهما حذفتا احد الحرفين ومنهما ما قبلنا احد الحروف

فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظلت ومثال الثالث
 تقضى البازى واصله تقضى فالاولى ان تستقلها في الحروف المحتلة * فان
 اعترض يزيدى واجتماع الامثال ياء ات وكسرات * فالجواب ان
 ياء النسب في نقد هر الطرح كناء الثاني * ومن ذلك كراهة اجتماع المثليين
 فتح من الرجل والم الله لى الى الكسرين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل * وفي
 اشرح المفصل السعوى لا يجوز ان زيدا منطلق يعينى عند سبويه
 وذكر ان العرب اجتبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشبهين واجاز ذلك
 الكوفيون فان فصلا بشئ جاز ذلك بانه اقبحوا عنه عندنا ان زيدا
 فى الدار * ومن ذلك قال السيرا فى ان قيل لم وجب ضم الاول فى
 المصغر قيل لما لم يكن بد من تمييز المصغر ليتمازعا من المكبر بعلامة تلزم
 الدلالة على التصغير كان انضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح فى الجمع من نحو
 ضوارب فلم يبق الا الكسرا وانضم فاخاروا وانضم لان الياء علامة للتصغير
 وان وقع بعد هاء حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسرة فلو كسروا
 الاول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من
 اجتماع الامثال *

اجراء لازم مجرى غير لازم واجراء غير لازم مجرى لازم *
 عقد لذلك ابن جنى بابا فى الخصائص وقال من الاول قوله * الحمد لله
 على الاجل * وقوله * شكوا الوجان اظلل واظلل * وقوله *

شعر *

وان رأيت المجمع الرواددا * قواصر بالعمرا ومواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير اللازم
 من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم
 فادغم نحو ضرب بكر وجعل لك فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد
 ونحوه مما لم يفرق * ومن ذلك ما حكيه من قول بعضهم عوي الكلب
 عوية وهذا عندى وان كان لازما فانه اجرى مجرى بنائك من باب طوبت
 فطة وهو قولك طوبة كقولك امرأة جوية ولوية من الجوى واللوى فان
 خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوبة وجوية ولوية فصححت العين
 ولم تعلمها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان
 من قويت قويان فان اسكنوا صحوا العين ايضا ولم يرد واللام ايضا وان زالت
 الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فاذا ك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها
 باب امرأة جوية ولوية وقويان * فان قلت * فهلا قالوا ايضا على قياس هذا
 طوبت الثوب طوبة وشويت اللحم شوية * فالجواب * انه لم يفعل ذلك لكان
 قياسه قياس ما ذكرنا وان لم ينعى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن
 لجاشم وقائم مزية يجب لها العدل بهما الى جثم وقم على مالك وحاتم اذ لم يقرلوا
 ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه انحلال او استقلال هو القياس
 ومن ذلك قراءة ابن مسعود فقلاله قولنا وذلك انه اجرى حركة
 اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذ اكانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم
 وقم الليل وقول الشاعر *

زيارتنا نمان لا تسينها * تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
 ويروى خف الله ويروى لا تسينها اتق الله ونحوه ما انشده

ابوزيد من قول الشاعر *

* واطلس يديه الى الزاد انقه • اطاف بتاوالليل داجي الصاكر •
 * فقلت لعمرو صاحبي ورأيت • ونحن على حوض دفاق عواسر •
 اى عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت
 لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حر كة اللام من قوله تعالى
 فقلوا ان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل
 وحركة الاطلاق الجارية بمجرى حركة التقاءهما في سر • ومثله قول الضبي
 في فية كلما تجمعت البيداء لم يلموا ولم يضموا يريد ولم يغموا فلم يحفل
 بضمة الميم واجراها بمجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين
 المحذوقة من لم يضم • وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة
 من الحرف كما اكتفى الآخر بهامنه في قوله *

شعر *

* كفك ك ما تليق درهما • جودا واخرى تعط بالسيف الدما •
 وقول الآخر بالذي تردان اي تريدان • ومن الثاني • وهو اجراء غير اللازم
 بمجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خفت همزة لحر حكاها ابو عثمان ومن
 قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهزة والتحقيق لما جائز
 فيها ونحو ذلك قول الآخر *

شعر *

* وقد كنت تغني حب سمراء حبة • فبح لان منها بالذي انت بائع •
 فاسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت

لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأوا الآن جئت بالحق فائتت واو قالوا
لما تحركت لام لان والقراءة القوية قال لان باقرار الواو على حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر

شعر

* حذبذي بذبذي منكم لان * ان بنى فزاره بن ذيبان *
* قد طرقت ناقتهم بانسان * مشياء سبحان ربي الرحمن *
اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله
منكم الان فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون
قراءة ابي عمرو انه اهلك عاد الولى على هذه اللتوهي قولك مبتدأ اولى
لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحراوان كان
حملها على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المتحرك
فقد ادغم ايضا في الساكن فحرك في شد ومد وفريا رجل وعض ونحو
فلك ومثله ما انشده ابو زيد *

شعر

الا يا هند هند بنى عمير * ارث لان وصلك ام حديد
ادغم توهي رث في لام لان * ومما نحن على سمته قول الله عز وجل
لكنها هو الله ربي واصله لكن انما خفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون
لكن فصارت لكننا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء
المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكننا كما ترى * وقياس
قراءة من قرأ قال لان فحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين

لان حركة الثانية غير لازمة فنقول لكننا بالاعظاها كما تقول في تخفيف
جوابة وجبال جوبة وجبل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما
غير لازمة ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونوى ورويا ونوى فيصح
الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها المزة كما صحت
في ضوء ونو تخفيف ضوء ونو لتقدير كالمزة و اراد تلك اياه وكذلك
ايضا صح نحو شي وفي تخفيف شيء وفي ذلك وسألت ابا علي فقلت من
اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكن كيف قياس قوله اذا خفف نحو
جوابة وجبال القلب فتقول جابة وجال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة
وجبل قال القلب هنا لا سبيل اليه واوما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم
عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم
رباورية في تخفيف روباورية قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ روباورية
ورؤية ثم قلبت الواو الى الياء فصارت الى روباورية انما قلبت حرفا الى آخر
كانه هو الا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعد هاء عن الالف فكانت لما قلبت
مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي الياء نفسها وليست
كذلك الالف بعد هاء عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علماء قال
وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى
كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام
الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى
الحركة اللازمة لكون حروفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا عصى
ورحى كما قالوا قال وباع وكذلك قالوا يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي

رمى وغزا انتهى *

اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل *
عقد ابن جني في الخصائص بالذ لك قال فن الاول قوله اقتل القوم
واستموا فهذا يانه يان شئت لك وجعل لك الا انه احسن من قوله
* الحمد لله الى الابل * وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار
نحو اقتل واشتم مستحسن وعن غيره ضرورة * وكذلك باب قوله هم
يضر يوني وهما يضر باني اجري وان متصلا مجرى يضر بان نعم ويشتان *
فانما وجه الشبه بينهما ان الاعراب هذه لا يلزم ان تكون بعدها
نون الا ترى انك تقول يضر بان زيد او يكرمك ولا تلزم في ايضا نحو
لم يضر باني ومن ادغم نحو هذا واحجج بان المثليين في كلمة واحدة فقال
يضر باني وقل انما جونا فانه يدغم ايضا نحو اقتل فتقول قتل * ومنهم
من يقول قتل * ومنهم من يقول قتل * ومنهم من يقول قتل فيثبت هزة
الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل والالتقاء الساكنين * ومن
الثاني قولهم ها الله اجري مجرى دابه وشابه وكذلك قراءة من قرأ ولاننا جوا
وحتى اذا اذ اركوا فيها * ومنه عندي قول الراجز *

شعر *

في اي يومى من الموت اغر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء * وقال اراد نون الحقيقة فخذها
وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق
في انه نقض الغرض اذ كان التوكيد من مطلق الاسهاب والاماناب والحذف

من مطلق الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندى انه اراد ان يوم لم يقدر
 ام يوم قدر ثم خفف همزة ام حذفها والتي حركتها على راء يقدر فصار
 تقديره ايوم لم يقدر ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدر ام
 فرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد يقدر ام واختار
 الفتحه اتباعا لفتح الراء * ونحو من هذا التخفيف قولم في المرأة والكأه اذا
 خففت الهمزة المرأة والكأه * وكنت ذاكرت الشيخ اباعلى بهذا منبضع
 عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل * قلت له فانت ابد انك تكرر ذكر
 اجرائهم للمنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا * ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل
 قوله وقد بدا هك من الميزر فشب هك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك
 * ومنه فاليوم اشرب غير مستحب كانه شبه ربح بعضد * وكذا ما انشده
 ابو زيد قالت سليبي اثرت لناد قبقا * هو مشبه بقولم في علم علم لان ترك
 بوزن علم وكذا ما انشده من قوله * واحذر ولا تكثر كرا عورجا *
 لان ترك بوزن علم * قلت وقد خرج على ذلك قراءة الم ترالى الملامن بنى اسرائيل
 بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن
 ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه *

✽ اجراء الاصلى مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلى ✽

وقال ابو حيان من الاول قولم في النسب الى تحية تحوى بحذف الياء الاولى
 وقلب الثانية وارا اما القلب فقرارا من اجتماع الياءات واما الحذف فان
 تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيقة فكما اذا نسبت
 الى صحيقة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموى لانك

تخذف ياء المدة وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفها في صحيفة * واما
تحية فالباء الاولى فيها ليست للمدة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة
واصله تحية ثم ادغم واجرى الاصل مجرى الزائد لشبههما لفظا لاصلا
فقالوا تحوى قال ومثل تحية تية وهي التكت * قال ولا احفظ لهما ثالثا
انتهى * ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من قولم في تحية ما همزته اصلية نحو قراء
ووضاء قرا وان بالقلب واو اتسبها لما بالزائدة وغيره بقرها من غير
قلب لانها اصلية فنقول قرا آن * ومن الثاني قولم في تحية ما همزته منقلبة
من حرف الحاق نحو علباء وحرباء علبا آن وبالاقرار تشبيها لما بالمنقلبة
عن الاصل وقول بعض الكوفيين في تحية نحو حمراء حمرا آن باقرار الهزة
من غير تغيير لانه لما قلبت الف الثانية همزة التخفيف بالاصلية فلم تغير كالاصلية *

الاختصار

هو جعل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر
لانها اختصر من الظواهر خصوصا ضمير النية فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فانه
في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يبدل الى
المنفصل مع امكان المتصل * وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة فيه تنوب
مناب جملتين * وباب العطف لان حروفه وضمت للاغتناء عن اعادة
العامل * وباب التشبيه والجمع لانها اغنياء عن العطف * وباب النائب عن الفاعل
لانه دل على الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه * وباب التنازع
* وباب علمت انك قائم لانه مثل الاسم واحد مدمسد المفعولين * وباب طرح
المفعول اختصارا على جعل المنعدي كاللازم وباب النداء لان الحروف فيه نائب

مناباد عواوا نادى وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغنى
 عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون * وهكذا الى ما لا يتناهى * والالفاظ الملازمة
 للعموم كاحد واكثر وان الحذف فتارة بحرف من الكلمة كيك ولم ابل
 * وتارة للكلمة بأسرها * وتارة للجملة كلها * وتارة لاكثر من ذلك * ولهذا تجد
 الحذف كثير عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير عند طول
 الصلة قليل عند عدم الاستطالة * وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة
 عند النسب لطول الكلمة * وقال ابن يعيش (في شرح المفصل) الكناية التعبير
 عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الایجاز والاستحسان * وقال
 ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان
 ان فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط *
 وقال ابن يعيش المضمرات وضمت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة
 لضرب من الایجاز والاختصار كما تجى حروف المعاني * نيابة عن غيرها
 من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني * وقال ابو الحسن
 ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم قد درك من رجل من فيه للتبعيض
 عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع
 والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلب الاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل
 يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستغفروا فوضع المفرد موضع الجمع
 والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلب الاختصار * وقال ابو البقاء في (الباب)
 وتليذه الاندلسي في (شرح المفصل) انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا
 من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد * فان

دخلت اللام في خبرها كان أكد وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة
 ثلاث مرات * وهكذا ان المفتوحة اذ لو لا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك
 بلغني ان زيد اضطلع بلغني انطلق زيد انتهى * ومن الاختصار تركيب
 اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تنفي عن اظهار
 الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط * وتركيب اما المفتوحة
 من ان المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت
 وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو
 اما زيد فقام * وقال ابن اياز في (شرح الفصول) انما ضمنوا بعض الاسماء
 معاني الحروف طلبا للاختصار * الا ترى انك لو لم تات بمن و اردت الشرط
 على الاناسي لم تقدر ان تنفي بالمعنى الذي تنفي به من * لانك اذ اقلت من يتم
 اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان لا تجت ان تذكر الاسماء ان يتم
 زيد وعمر و بكر وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام
 انتهى * وما وضع للاختصار ان عدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام
 درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة ما عندك مكررا هكذا ومن ثم قالوا
 ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئاة كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى
 المشرقة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا
 لاستطالة الكلام باجماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود يخففوا
 بالتوحيد مع امن اللبس * هكذا علله الزمخشري في (الاحاجي)
 واورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم
 يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء * قال والصواب في التوحيد

ان المائة لما كانت موشة استغني فيها بلفظ الافراد عن الجمع لثقل
 التانيث بخلاف الالف وقيل انما جمعوا في الالف دون المائة
 لان الالف آخر مراتب العدد فحملوا الاخر على الاول كما قالوا ثلاثة
 رجال * ومما بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لان قولك عندي
 تسعون اخضر من مائة الا عشرة * وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
 باب التصغير معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياض وتغيير كلمة عن
 وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه * الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره *
 فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف * وقال الاندلسي الغرض
 من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار * وقال ابن يعيش في
 (ترجيم الفصل) وصاحب (البسيط) انما اتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل
 بعد اد الصفات * الا ترى انه لو لا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن
 واحد من الرجال بعينه ان تعد صفاته حتى يعرفه المخاطب * فاغنى العلم عن
 ذلك اجمع * قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال السخاوي: العلم عبارة عن
 مجموع صفات * قال صاحب (البسيط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار
 والمبالغة * اما الاختصار فانها بافظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع
 نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات
 ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا
 واسكتن * واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد
 من بعدو كذلك باقيها ولو لا رادة الاختصار والمبالغة لكائنات الافعال التي هي
 مسماها تغني عن وصفها وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة

من تريب كذا اصل ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكور كذا قالوا عير
 وبنزج - وعائق وجل ورجل وحصان وجمرا الى غير ذلك لكنهم
 انما يذكرون عيرهم لفظا ويطول عليهم الا مر فاخصر واذا لك بان
 انما يذكرون عيرهم لفظا ويطول عليهم الا مر فاخصر واذا لك بان
 ورندي انهم يذكرون امرأة ومرة في الحقيقة وابداء في غير الحقيقي
 تمامه يتجوزون ان يجمعوا في الفرق بين النظم والعلامة للتوكيد وحرصا
 على سائر عكش ونجمة وجل وذاتة وبلد ومدينة وقال ابن امرئ في
 شرح النية ابن معطي التصغير وصف في المعنى وفائدة الاختصار قال اقلت
 رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع
 الاختصار قلت رجلا وكذا لا يصغر الفعل - وقال ابن النحاس فان قيل
 فما فائدة العدل فالجواب ان عمر اخصر من عامر - وقال الشلوين في (شرح
 الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره وجهان - احدهما ان يبنى فعل الفاعل
 بناء مخصوصا بالامر وهو بناء الفعل وهو بمعناه نحو قم واقعد والثاني ان يدخل
 لام المطلب على فعله المضارع فيقبل لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر
 استغنوا باذخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل
 في قواك قمت ولم يقولوا اقام انا وقمت ولم يقولوا اقام انت الا انه قد جاء
 المستغنى عنه في الامر ولم يجي في الضمائر في حال السعة وقال في البسيط لما كان
 الفعل يدل على المصدر بانمطه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق
 منه اسم المصدر ومكان الفعل وزمانه ضابحا للاختصار والايجاز لانهم
 لو لم يشتقوا منه اسماءها للزم الاتيان بالفعل وبانمط الزمان والمكان

* وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكر طلبا للبالغة والاختصار * وقال ايضا انما عدل عن طلب التبيين بأى الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخسر من قولك اى الرجلين عندك زيدا ام عمرو * وقال ابن يعيش فصل مسبو به بين القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتما وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بمامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الایجاز والاختصار

* اختصار المختصر لا يجوز *

لانه احجاف به ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياسا * قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصر الهاهي ايضا واختصار المختصر احجاف به * ومن ثم ايضا لم يجوز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفتحهما ولا الحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للعلم * وفي شرح التسهيل (لابي حبان لا يجوز حذف لام لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا يثبت ان يقال شئ منه الا حيث سمع * وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من اللفظ طلبا للاختصار ولله في اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤداه منى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه اسد * قال ابن جني حواشي (التسهيل) لا يجوز جواب اما لان شرط حذف * ف جواب ايضا

لكان احجافا بها. وقال صاحب (البيسط) القياس يقتضي عدم حذف حروف
 المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها
 بالمعنى الذي وضعت له. * واداحكم بزيادتها في ذلك وضعها للدلالة على المعنى
 ولا نهم جاؤا بالحرف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع
 للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين
 المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف * وقال
 ابن جنى في الخصائص تفسير قول ابى بكر انها دخلت الكلام لضرب من
 الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنيت ما عن انفى وهي جملة فعل
 وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيد فقد نابت الاعن استثنى واذا قلت قام
 زيد وعمر فقد نابت الواو عن اعطف وكذا البت نابت عن اتمى وهل عن
 استفهم * والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقها والبتة غير ذى شك
 وفى قولك امسكت بالجل نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له * ومن
 فى قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اى اكلت بعض الطعام * وكذلك
 هية ما لم تسمه فاذا كانت هذه الحروف نواب عما هو اكثر منها من الجمل
 وغيره ما لم يجز من بعد ذلك ان تهتك وتحجف بها * قال ولاجل ما ذكرناه
 من ارادة الاختصار فيها لم يجز ان تعمل فى شئ من الفضلات الظرف
 والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد اتابوها عن الكلام
 الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما
 التزموه * وقال ابن يعيش حذف الحرف يا باء القياس لان الحروف انما
 جئ بها اختصارا او نائية عن الافعال فما النافية نائية عن انفى وهمة الاستفهام

نائية عن استفهم * وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائية عن
 انادى فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو احمى الا انه ورد حذف
 حرف النداء كثير القوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة على المحذوف
 كاللفظ به * وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا
 فيخفف نحو ان ولكن ورب * اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف
 الاول او الثاني فيه فروع * احدها * اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع
 جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وهل المحذوف
 نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيويه الى الاول ورجحه ابن مالك
 لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله * ايت اسرى تبتى تدلكن *
 ولم يهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائية
 عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراءة
 من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل * وذهب المبرد
 والسيرا في والفارسي وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط
 وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لانها
 دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لازم وجود
 مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف *
 * الثاني * اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان كان ولكن جاز حذف احدهما
 وفي المحذوفة قولان * احدهما * نون الوقاية وعليه الجمهور * وقبل نون
 ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انى وانى وما دخل للتمريق لا يمحذف
 * ثم اختلف هل المحذوف الاول المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع

الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها ظرف على قولين صحح ابو البقاء في
الباب اولها الثالث * اذا اجتمع نون الضمير و نون الحروف الاربعة المذكورة
جاز حذف احدها نحو انا و لكاهل المذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم
فيها القولان السابقان ولم يجهز هنا القول بان المذوف نون الضمير لانها اسم
فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاعتقال
ما يدل على ان المذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا و ناء تفعل في قولنا هل
تكم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في
ان المذوف من لاء اللام الاصلية لالام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه
وقال لان ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال
فيما يتكرر لافي المبدوءة الاول * ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي
ان المذوف من انا و كانا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه
عهد حذفها دون حذف نون الضمير * الرابع * اذا اجتمع نون الوقاية و نون
الاناث نحو يسوء العاليات افلا يبنى * و الاصل فليبنى فحذف احدى النونين
واختلف في المذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل
لا يليق بها الحذف و رجحه ابن جني و اخضر اوى و ابن حبان و ابن هشام
وفي البسيط انه يجمع عليه * وقال سيبويه هي نون الاناث و اخناره ابن مالك
قياسا على تامروني ما هو معروف و رده ابو حبان لانه قياس على مختلف فيه *
الخامس * المضارع المبدوء بالياء اذا كان ثانياه ناء نحو تعلم و تنكح يجوز الاقتصار
فيه على احدى التائين و هل المذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما
الثاني و عليه البصريون لان الاولى دالة على معنى و هي المضارع و ترجحه

ابن مالك في شرح الكافية بان الاستقبال في اجتماع المثليين انما يحصل
عند النطاق بثنائيهما تمدن هو الاحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه
نوفان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة نزيلًا قال وفي هذه القراءة دليل على
ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما
هي الثانية ترجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي تمل فتسكن وتدغم
في تذكرون فله لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى
اذ الحذف مثل الاعلال * السادس * الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل
ومس واحس اذ اسند الى الضمير المتحرك نحو ظلت ومست واحسست
مازحذف احد حرفي التضعيف فقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف
الاول وهي العين او الثاني وهي اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في
التسهيل * وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة
كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك * فان قيل
ما الدليل على ان المحذوف الاول * قيل قول من قال ظلت ومست فالتاي
حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان
المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول
من المتكررة نحو دبنار كما قلب الثاني نحو تظنيت وتقضيت وخففت
الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها * السابع * لاسيما اذا خففت
ياءها كقوله *

* * *

* في بالعمود وبالامان لاسيما * عقد وفائه من اعظم القرب *

فيل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام * اختار ابن جني الثاني وابو حبان الاول * قال ابن اياز في (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف سي من لاسيا لانهم لم يتصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اغلال والاعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين * احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحركة اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها والثاني * انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد اولى من الاصل بالحذف * ولما حذف الياء الاخيرة لم تزد الياء الى اصلها لاراد المحذوف انتهى وفي الكلام الاخير فطر * الثامن * باب الامثلة الخمسة * اذا اكد بالنون انشديده نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث بوانات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا * التاسع * ذ * وبمضى صاحب امله عند التحليل ذوو وزن فعل وعند ابن كيسان ذوو وبالفتح تحذف احدى الواوين قال ابو حبان وفي المحذوف قولان * احدهما الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو ظاهر * والثاني * الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة * العاشر قال الشمس بن الصائم في قوله

شعر

* ايها السائل عنهم وعني * است من قيس ولا قيس مني *
الذي ذكره ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة

عن الحذف منها * الحادى عشر * ذا المشار بها عند البصريين ثلاثة الوضع
والنقل من قلبه عن ياء عند اكثرين وعن واو عند آخرين ولا معا عن ياء باتفاق
وجزموا بان الحذف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما
في (البسيط) قال اكثر النحاة على ان المحذوف لانه لا نهاطرفه في حق بالحذف
قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم
بالاعم اولى * ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لانه لان العين ساكنة
والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لانه لعدمت
علة قلب الياء الفالان العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام
فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو متحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبله * الثانى عشر * قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما
ان كان من المتحررين فروح * ان اصل الفاء داخل على ان كان واخرت للزوم الفصل
بين اماو الفاء فالتقى فاء * ان فاء اماو فاء جواب ان غدفت الثانية حملا على اكثر
الحذفين نظائر * الثالث عشر * اذا صغرت كساء قلت كسيي وقد اجتمع فيه ثلاث
ياء اتياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة
فتمحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخير التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة
عن الالف قولان نص سيوطي على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم
بالثاني * الرابع عشر * اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى
اليائين قلت طيبي وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية
لا الاولى كذا جزم به ابن مالك و ابو حيان في كتبهما وعله ابو حيان بان
موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى

وقال الزمخشري في الفائق هين و لين مخففان من هين و لين والمخدوف
مر يائهما الاولى وقيل الثانية * الخامس عشر * يجوز حذف احدى اليائين
من ايّ قال الشاعر *

﴿ مصرع ﴾ تنظرت نصر او الساكنين ايها

وقد جزم ابن جني في ذا بان المخدوف الثانية وهي اللام لقلة حذف
العين قال ولما بقيت الاخرى ساكنة كما كانت * السادس عشر * اذا اجتمع
همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو اعنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحد
وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المخدوفة ف قيل الاولى
وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه القراء وتعلب
وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف
ولان الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت * السابع عشر * اذا وقف
على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الجباز وكان
في التقدير العان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت
زهدا في الوقف قال وحذف احدى اللتين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال
والمخدوفة هي الاولى عند سيويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال
وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت قال فان كان
المقصور غير ممنون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح
الايضاح) لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف التحويون في هذه الالف
الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيويه انها الالف الاصلية وان
التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجزم

فرجعت الالف الاصلية لزوال ما زالها * وذهب المازني الى انها بدل من
التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار عسافي الاحوال الثلاثة بمنزلة
زيد في قولك رأيت زيدا وذهب ابو علي القارسي الى انها في الرفع
والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين
* الثامن عشر * نحية وثنية اذا نسبت اليها قلت تحوى و تاوي بمحذف احدى
اليائين و قلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة
والباقية المقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم بها ابو حيان * التاسع عشر * باب
رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي ياء المدغمة
في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب مرمى اذا قيل فيه مرموي المحذوف
منه الياء الاولى وهي الزائدة المقلبة عن واو مفعول و الباقية المقلبة هي لام
الكلمة جزموا به * العشرون قال صاحب الترشيح اذا اصغرت اسود وعقابا
وقضيا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحمير ياء مشددة مكسورة
فاذا نسبت الى هذا حذف الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى
وقضيبي ياء ساكنة * الحادى والعشرون * قال ابو حيان اذا اصغرت ميسطر
وميسطرو مهمين اسماء فاعل من يسطر ويسطر وهين تحذف الياء الاولى لانها
اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير * الثاني والعشرون * اذا اجتمعت همزان متفتحتان
في كلمتين نحو جاء اجلهم * والياء الى * او ليا * اولئك * جاز حذف احدهما
لنخيفاثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت آخر الكلمة محل التغير ومنهم
من يقول المحذوف الثانية لان الاستئفال انما جاء عندها حكاة السيد ركن الدين
في (شرح الشافية) * الثالث والعشرون * باب الافعال والاستفعال

بما عتلت عنه كاقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوم نقلت حركة الواو
 فيها وهي العين الى الفاء فانقلبت الفاء لتجانب الفتحه فالتقى الفان فحذفت
 احدهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث واختلف النحويون ايتها
 المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال
 لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستفعال بها حصل * واليه ذهب
 ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف عين الكلمة * الرابع
 والعشرون * باب مفعول المتل العين نحو مبيع ومصون اصلها مبيع
 ومصوون ففعل بها ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو
 الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول
 الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايها حذف فذهب الخليل
 وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب
 الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين
 اذا التقيا في كلمة حذف الاول * الخامس والعشرون * يستحي يائين في
 لغة الحجاز وامامهم فتقول يستحي ياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون
 احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة
 اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغير فلما حذفت بقي يستحي كماله
 مجزوما فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما
 حذف عين الكلمة فقليل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان
 الياء التي هي عين والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فلي
 التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل *

* السادس والعشرون * باب صماری وعذارى فيه لغات التشديد وهو الاصل
 والتخفيف هرو بامن ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي
 هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها لان الكلمة خماسية والمبدلة من
 الف التانيث بمنزلة الاصل في احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في
 (البيسط) * السابع والعشرون * قراءة ابن محيص سواء عليهم انذرتهم بحذف
 احدى الهمزتين * قال ابن جنى في (المحتسب) المذوف الاولى وهي همزة
 الاستفهام * قال فان قيل فلعل المذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف
 همزة الاستفهام واما حذف همزة افعال في الماضي فبعيد * الثامن والعشرون *
 باب جاء وشاء اسد فاعل من جاء وشاء اصله جاءى وشاءى لان لام الفعل
 همزة فذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع
 العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيويه هي عين الفعل استقل اجتماع
 الهمزتين فقلت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل
 به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فاعل لانه مقلوب
 وآل هذا الى ان في المذوف قولين قول سيويه اللام وقول الخليل العين
 * التاسع والعشرون * نحو يازيد زيد العملات * وبين ذراعى وجبهة الاسد *
 في المذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيويه الثاني ورجحه
 ابن هشام * قال ابن النحاس في التعليقة قولم قطع الله يد ورجل من قالها
 اجمعوا على ان هنامضا فاليه محذوفان احدهما واختلفوا من ايها
 حذف فذهب سيويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه
 وضع ظاهر موضع مضموم وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف

والمضاي اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما
على المدلول عليه * ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاي الى
من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون
قد وضع الظاهر موضع المضمرا ذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك
عنده كون الاول معد وما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى * الثلاثون *
نحو زيد وعمر قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان
مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب
انما عترض بالمضاي الثاني بين المتضاتين ليعي المضاي اليه المذكور في اللفظ
عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة
لذو عو الى تأخيرها اذا كان الخبر محذوف بلا عوض نحو زيد قائم وعمر
من غير قبح في ذلك انتهى * وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى
اعمال الثاني تقر به * قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك
في مسألة الاضافة قال والحلاف انما هو عند اتردد والافلا ترد في ان
الحذف من الاول في قوله *

شعر

* نحن بما عندنا وانت بما عندك * كراض والراعي مختلف *
ومن الثاني في قوله * فاني وقيار بها الغريب * الحادى والثلاثون * ذات اصلها
ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل منهما الفافا لتنى القان فحذف احدهما
* قال ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى
او الثانية فقياس قول سيبويه والتحليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف

الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية والثاني والثلاثون *
قولهم لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان
المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم ابيرد ان المحذوف اللام المعرفة
ولام الله الاصلية والمبقة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر
قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف حرف الجار وبقاء عمله وهو مع ذلك حرف
معني واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفته ما لا معنى له * قال الشلوين
وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيع بين حرف الجر
وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعمنا ان المحذوف اللام الاصلية
ورجح مذهبنا بان حذف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجم مذهبنا
لانه قد ثبت حرف الجر محذوف او عمله مبقى في نحو خير عا فاك الله وفي
مذهبنا ادعاء فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره وايضا فان الذين
يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب
يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة
لما فتحها الا من من لغته ان يقول الممال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى
* الثالث والثلاثون * لان اصله لو ان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلت
الواو الفاو قبل بل حذفت الواو وبقت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة
حكما في البسيط *

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف الثعويون في اي
الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

فاللام الا ولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد حجة الخليل ان المثل الاول
قد وقع موقعا بكثرفيه امهات الزوائد وهي الياء والواو والالف
الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل
وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة
كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في فردد وما اشبهه مما تحرك
فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني
يقع موقعا بكثرفيه امهات الزوائد الا ترى ان الواو والياء يزدان متحركين
نحو جهور وغيره رابعين نحو كنهور وعفريه فاذا كان الثاني من سلم وبلز
زائد اكان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به
الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه
فقد حكم بان الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب
ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلاف في الصحيح فذهب الفارسي
الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود استحكك وانفسس
وشبههما في كلامهم قال وذلك ان اللون في افعلل من الرباعي لم توجد قط
الا بين اصلين نحو احر نجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين ثلاثا
يخالف الملحق الملحق ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد
واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور
الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صحيح
صحيح فخذوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصل

وابقاء الزائد والثاني * ان العين اذا انضغقت وفصل بينها حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوث وعققل الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا اثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائتين في صحيح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لتلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يعوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليها وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب السيويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم بزيادة الثاني والثالث في صحيح ونحوه والثالث والرابع في مرميس + وان الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة * قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهب الاحد وانما هو احداث قول ثالث جري على عادته وفي (السيط) اختلف في مقدور هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فلي الاولى يقال في تصغيره مفيد بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مفيد بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف * ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالشد يد ما النون الزيدة * قلت * له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لتلا يفصل بين الف الثانية ونونها ولا يفصل بينهما * قلت * له يكثر العمل في ذلك لاننا نكون زد نانو نائمهركة ثم اسكننا الاولى وادغمنا وزد نانا ساكنة ثم اسكننا الاولى وادغمنا فحركة لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زد نانو ناساكنة وادغمنا

فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف والنون
ليستاهتا لاز متين فيكره الفصل بينهما الا ترى الى اقعكا كما منها بالحدف
والاضافة وتقصير الصلة انتهى * وقال الشلوين قال بعض النحويين ان النون
الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير *

﴿ شعر ﴾

* اني اذ اما بتت على هوى * فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا *
* وقول الآخر فرأيت ما نيه فثم زربته * قال السكاوي في (شرح المفصل) احد
الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع
زيادة ثم الانادرا فاقضاء بزيادة الفاء اولى وقال صاحب البسيط زاد
الفاء مع ثم وقبل ثم هي انما تدة دون الفاء لحرمة التصدير *

﴿ تنبيه ﴾

باب اقصس قال ابن مالك ثاني المثليين فيه اولى بالزيادة لوقوعه مع الف
اخرني قال ابو حيان جهة الاولية انه لما الحق اخرني باخر نجم واخرني
من باب اثلاثة لم ياوزا بان ائد الذي للحاق الاخير اوهي الالف
وكذلك ما جئ به للحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل
لها في اقصس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب
الثلاثي في الحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقس
فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة *

﴿ فصل ﴾

ويعاظرنا نحن فيه مسألة * قال الشيخ بهاء الدين ابن التماس في التعليقة اجمع

النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في اليه صل تاء وفي الوقف هاء على
 اللغة العسقي * واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى
 ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس
 ذلك * واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء في الوصل
 والوقف كقوله * الله بنحاك بكفى سلت * ولا كذلك الهاء فعلنا ان التاء
 هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبان لما موضعاً قد ثبتت فيها التاء للتانيث
 بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء
 فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يزدى قولهم اليه من تكثير
 الاصول * واسندوا ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس يحل التغيير
 والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء
 في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل
 التغيير * اذا اجتمع التكرار والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد ورجل
 منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تليها المعرفة ولا يجوز الرفع ذكره
 الاندلسي في (شرح المفصل) * اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر
 وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون
 في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد * اذا
 اجتمع طالبان روعي الاول فيه فروع * منها * اذا اجتمع القسم والشرط
 جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدم ما شي * ومنها * ان العرب
 راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البطة وعندي ثلاث من
 البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ

البطـ ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى ائمال الاول جريا
 على هذه القا عدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا
 فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القا عدة
 الشلوين في (شرح الجزولية) وبنى عليها ان الواو والالف والهاء في الاسماء
 الستة لامات الكلمة لازائدة للاشباع * اذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء
 نحو طويت طبا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في (الغرة) * اذا اجتمع
 ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمتنا * واذا اجتمع مخاطب
 وغائب غلب المخاطب نحو قمتنا * اذ اتم الفعل بفاعله اشباه حشذ الحرف
 فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال وجه
 شبه الفعل وفاعله بالحرف انها جزما الفعل عند ابي الحسن في نحو
 قولنا ان تم اقمه وايضا فان الفعل بفاعله قد انيا كما يلغى الحرف
 وذلك نحو يز يدظنت قائم * اذ ادار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
 اولى ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو * فالتقطه
 آل فرعون ليكون لم عدوا * هي لام السبب على جهة المجاز لالام اخرى تسمى
 لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد
 كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس
 كذلك * وقال ابن فلاح في (المنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال
 والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه
 اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار * وقال ابن القواس في
 (شرح الدرة) الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة * فان قيل هلا كان اطلاقها عليها

حقيقة فتكون مشتركة * اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى
 اذا دار الامر بين الترادف والحذف لالعة فادعاء الترادف اولى لان باب
 الترادف اكثر من باب الحذف لالعة مثاله قولم سبطو وسبطو ودمثو ودمثر
 وهندي وهندي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران * احدهما ان يكونا
 اصلين ويصير هذا من الترادف والآخران تقول حذفوا الراء من سبط
 ودمثو وذو اذا لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست من حروف
 الزيادة فكان ادعاء الاصلية في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلها
 واحد وانه حذف لام الكلمة شذوذا وانها لفظ واحد * اذا دار الاختلال
 بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة
 اذا للفظ خدم المعنى واتماتي باللفظ من اجله * ذكره ابن الصائغ في تذكرته
 وبقي عليه ترجيح زيادة كان في قوله * وجيران لنا كانوا اكرام * على القول بانها
 قامة لان المعنى حيث وجد واقيا مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حيث
 حشو الاعمى لها * اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه
 القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة اصمت اسماء للفلاة
 واصله فعل امر * اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص * احدها انه يحذف التنوين
 من الاول لان العلمين مع ابن كشي * واحد نحو جاء زيد بن عمرو * قال ابن
 يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله *

﴿ شعر ﴾

* مازلت اغلق ابوابا وافتحتها * حتى اتيت ابا عمرو بن عمار *
 قال غذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جمع بن عمار * الثاني *

يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رأيت زيد بن عمرو
 من زيد بن عمرو ولأنها صار بمنزلة واحد ولا يجوز حكاية العلم الموصوف
 بغيره بل ولا للمنج بشئ من التوابع أصلاً * الثالث * إذا نودي بنحو يازد
 ابن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المأدب وجهان
 * أحدهما * الضم على الأصل * والثاني * الإنباع فنفتح الدال من زهداً اتباعاً
 لتقية النون * قال ابن عيش وهو غريب لأن حق الصفة أن تتبع للموصوف
 في الأعراب وهذا قد تبع الموصوف الصفة والملة في ذلك أنها جعلت لكثرة الاستعمال
 كالاسم الواحد ولدك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويتبدأ بالثاني
 فيقال ابن فلان * الرابع * يحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال
 ولأنه لا ينوي فصله مما قبله *

سبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب (إيضاح علل النحوي) أعلم أن سبق الأفعال في التقدم
 الفعل المستقبل لأن الشئ لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال
 ثم يصير ماضياً فيخبر عنه بالماضي فاسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم
 فعل الماضي * فإن قيل * هلا كان لفعل الحال لفظ يتفرد به عن المستقبل لا يشركه
 فيه غيره ليعرف بلفظه أنه الحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض * فالجواب *
 قالوا لما صار الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة
 للشهورة قوي فالعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنى حمله على شبه
 الاسماء كما أن من الاسماء ما يقع بلفظ لمان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل
 الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالاسماء حين ضلوعها

والماضي لم يضارع الا ساء فيكون له قوتها فيبقى على حاله

الاستثناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغناؤهم
عن تثنية سواء بثنية سى فقالوا سبأ ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبع الذى
هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذى هو اسم المذكر فقالوا ضبعان
ولم يقولوا ضبعانان قال ابو حيان العرب تستغنى بعض الالفاظ عن بعض
الا ترى استغناء هم بترك وتارك عن وذروا وذروهم بربل آلى عن
اعجز وامرأة عجزاء عن اليا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جنى في (الخصائص)
بابا في الاستغناء بالشئ عن الشئ قال سيوبه اعلم ان العرب قد تستغنى
بالشئ عن الشئ حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك
استغناؤهم بترك عن وذروا وذروهم عن ملحة عن ملحة وعليها كسرت ملاح
وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابهه وبليله عن ليلاه وعليها جاءت ليالي على
ان ابن الاعرابي قد انشد في كل يوم ما وكل ليلاه وهذا شاذ لم يسم الا من
هذه الجهة وكذلك استغنوا بانى عن ان ياتوا به والعين في موضعها فالزموه
القلب والابدال فلم يقولوا اتوق الا فى شئ شاذ حكاها الفراء وكذلك استغنوا
بقسى عن قوس فلم ياتوا مقلوبا ومن ذلك استغنوا هم بجمع القلة عن جمع
الكثرة نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذن جمع اذن لم ياتوا
فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايام
لم يستعملوا فيه بجمع الكثرة وكذلك استغنوا هم بقولهم ما اجد جوابه عن
هو افضل منه في الجواب واستغنوا هم باشد واخف عن قولهم فقر وشد وعليه

جاء فقيرهم من ذلك استغنواهم عن الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل
 منه جاهلا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل
 منه حش ب عارية من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه
 ككب ومنه قولهم دردرى لاننا لانرى دردرو مثله كثير في ذوات
 الاربعة وهوفي الخمسة اكثر منه في الاربعة فن الاربعة فلقس وضر نفع
 وسيدع وعميل وسرو حظ وجميعا ونشب ونسقب وهرشف ومن
 ذوات الخمسة جمثليق وحبريت ودرديس وعضفوط وقرطوبوس
 وقرعبلانه ونجليس * ومن ذلك استغنواهم بواحد عن اثنين
 وبأثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثين وبشرة عن خمسين وبعشرين
 عن عشرين وما جرى هذا المجرى واجازا ابو الحسن اظننت
 زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامنعت منه ابو عثمان قال استغنت
 العرب عن ذلك بقولهم جعله بظنه عاقلا انتهى كلام ابن جنى * وقال الزمخشري
 في (الاحاجي) مرادق ومام وبوان في الاسماء وسعل وسطرفي الصفات
 لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكورات وانما قصر جمعها على ذلك
 استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء * ومن ذلك استغنوا هم باليه عن
 حشاه وبمثله عن كه وقال سبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغنوا
 وذكر سيات وشيات ومن عكس ذلك استغنوا هم بشفاه وشياه عن الجمع
 بالالف والتاء وقال الشلوين استغنوا عن تشية اجمع واكتع وابضع في
 باب التوكيد بكليهم كما استغنوا عن جمع امر بقولهم قوم * وقال ايضا كان
 العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره مما هو في معناه على عادتهم

من انهم قد يستغنون بالشئ عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك
 كالتيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء
 بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتي واستغنوا بذلك عن
 اللو يتيافي تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة * وقال ابو حيان
 واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمضاه وبقولهم في جمع صبي و غلام
 صبية و غلمة عن اصبية و اغلمة وبقولهم في صغير و صبيح و سمين صغار و صباح
 و سمان عن صفراء و صبحاء و سناء وبقولهم في نحوولي و غني اولياء
 و اغنياء عن فلاء وبقولهم حكام و حفاظ جمع حاكم و حافظ عن حكيم
 و حفيظ * قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلا فاقول ابن
 مالك في (التسهيل) انها جمع حكم و حفظ على وجه الندور قال و كذا
 قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع باراذ قد سمع
 بار و بررة و ليس جمعا لبر ندور اخلافا لما في (التسهيل) و باب الاستغناء
 في المجموع اكثر من ان يحصى * وقال ابن يعيش العلم الخاص لا تجوز اضافته
 ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلية عن تعريف آخر
 و في (البسيط) باب افضل فعلا و فعلا ن فلي لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء
 او فلي عن التانيث بها و قال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل
 في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع المفروض به كما استغنى بمصدر بعض الافعال
 عن مصدر بعضها نحو انا دعه تركا و بمطالع بعض الافعال عن مطاوع
 بعض نحو انخسه فبرك و لم يقولوا فنافخ فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل
 و باطل و قياس مفردة ابطال او ابطال و عروض و اعاريض و قياس مفردة

اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع *

الاسم اصل للفعل والحرف

قال الثالوثين ولذلك جعل فيه التنوين دونها ليدل على انه اصل وانها
 فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام
 المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه
 فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالته الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه
 وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا متخبرا به والحرف لا يخبر به
 ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل
 والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونها انتهى وقال الزجاج في
 كتاب (ايضاح علل النحو) باب القول في الاسم والحرف ما سبق في المربة
 والتقديم قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف
 تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب
 الاسماء والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف
 فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثر
 وقد دلت على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها
 والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب
 قد وجب ان يكون بعدها سوال يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم
 قد اجتمع على ان العامل قبل المفعول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان
 الحدث سابق لحدثه وانتم تقولون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال
 وقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوصافكم

وحياتكم الجواب * ان يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث
ولا العلة والمطلوب وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعل ما من حركة
وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا الجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي
اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك ان يكون للمضروب اكبر سنان الضارب
وتقول ايضا ان التجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون
سابقا للنشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء
والافعال وان لم تكن اجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء
والافعال الذي هو الرفع والنصب والتقص والجزم ولا يجب من ذلك
ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا بين واضع انتهى *

الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتعمل الضمير
وتفرع على ذلك فروع منها * ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين
في الصفة كصبة وصمبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات
رغذات وطريق نيج اى واضع وطرق نهجات * وتحرك في الاسم كجفنة
وجفئات وهند وهندات وسدره وسدرات وغرفة وغرفات * قال
* لنا الجفئات الثري لمن في الضمى * وشذ تحريك الصفة في قولم شاء لجبة وشياه
لجبات اى قليلات الالبان * وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة
في الاقراء فجاء الجمع على لفته وتسكين الاسم ضرورة في قوله

شعر

ابت ذكر من عودن احشاء قلبه * خفوا ورقصات الهوى في المفصل

* قال في (البيضا) وانما قل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة الخفيفة وثلل الصفة * قال وبيان ثقل الصفة من اوجه * احدها * انها تناسب الفعل في الاشتقاق * الثاني * انها تناسبه في تحمل الضمير * الثالث * انها تناسبه في العمل * الرابع * انها تقتصر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ما خوذ من فعل نحو رجل و فرس و علم و جهل والصفة ما كان ما خوذ من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة * قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين * احدهما * الذات والآخر النوا دالا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى *

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو * الاولى * مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في (التيبين) ولما كان الخلاف واقفا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين * احدهما *

حد الاشتقاق هو الثاني * ان المشتق فرع على المشتق منه * فاما الحد فاقرب
 عبارة فيه ما ذكر الرمانى وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور
 فى تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض
 للفرع والاصل * واما التفرع والاصل فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة
 الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعا اوليا
 والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تعبير ينضم اليه معنى زائد
 على الاصل والمثال فى ذلك الضرب مثلافاته اسم موضوع على الحركة المعلومة
 المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب وبضرب
 وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وبى الضاد والراء والباء
 وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى الآخر *
 وقال الزملى فى (شرح المفصل) ماخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين
 فى ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف فى حد الاشتقاق فقال قوم
 هو عبارة عن الايتان بالفاظ يعجمها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر
 فى المعنى نحو قوله تعالى * فاقم وجهك للدين القيم * وقوله عليه الصلوة والسلام
 * وذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها * واما قوله تعالى * وجنا الجنتين دان *
 فشبّه المشتق وليس به لانت الجنائس فى معنى الاجتنان * وقال بعضهم
 الاشتقاق ان تجدد بين اللفظين مشاركة فى المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما
 اما المشاركة فى المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب
 الاشتقاق واما المشاركة فى الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب
 والمائن من اصل واحد واما التغير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه *

ثم ان التفسير قد يكون بزيادة وقد يكون بتقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد
من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزام ان تكون المصادر التي هي من اصل
واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كُلولاً وكلمة وحسبت الحساب
حسباً وحسباناً وقد رت الشيء من التقدير قدر او قدر انا وقد رت على الشيء
بمعنى قويت عليه قدرة وقد رانا وقدرة ومقدرة فهذا ونحوه متحد الاصل
مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي
أتم الى مجرد اصطلاح * ولما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول
ومعناه الاصل وزاد معنى من غير جنس معناه * قال وانما قلت من غير جنس
معناه لتخرج التشبيه والجمع ويدخل المصدر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه
نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلم الكوفيون لزم
ان يكون القمل مشتقاً من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه
بالدلالة على الزمان المخصوص * الثانية * قال ابو البقاء في (البيان) الدليل على ان
الفعل مشتق من المصدر طرق * منها * وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان
الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً ورفراً على المصدر كلفظ
ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لكثير المعاني
وهذا للمعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له
معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل
يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر
ما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان
المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده وقد مثل ذلك بالنقرة من النقطة

فانها كالمدة المجردة عن الصورة فالتفئة من حيث هي فضاء لا صورة لها فاذا
صبغ منها جام او امرأة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي
فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر
دليل الحدث وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل بطريقتين اخري
وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر قدل
هلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقان المصدر كضارب
ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه من الزيادة بطريقتين
اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقان الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني
الاول وذلك يتخل بالاصول ببيان انه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة
ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة
والمؤنث والخاص والمصدر يذهب ذلك كله الا للدلالة على الحدث
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول
وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل وقال واحتج الآخرون
بوجهين احدهما ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه عليه
فاذا كان الاعتلال في الفعل اولاً وجب ان يكون اصلاً ومثال ذلك قولك
صام صياماً وقام قياماً قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت القيام وانت
لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك
ضربه ضربه بافضر بافضر بضر وبب الضرب والفاعل مؤثر في المفعول والمؤثر اقوى من
المؤثر فيه والقوة تجعل القوي اصلاً لغيره قال والجواب عن الاول انه
غير دال عليه كقولهم وذلك ان الاعتلال شئ يوجب التصريف وثقل الحروف

وباب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لا اختلاف معانيها فقام اصله قوم
فابدل الواو الفاء تحرهما فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت الة الموجهة للتغير
قائمة في المصدر وهو الثقل * واما الوجه الثاني * فهو في غابة السقوط ويانه
من ثلاثة اوجه * احدها ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق
من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا * والثاني * ان المصادر
قد تعمل عمل الفعل كقولك يعينني ضرب زيد عمر او لا يدل ذلك على انه
اصل * الثالث * ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها
مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى * الثالثة *
قال السهلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء
يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعينني خروج زيد فاذا ذكرت المصدر واخبر
عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا
ارادوا ان يخبروا عن الاسم التام على المصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخصوص تابع
في اللفظ لتغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوا به فلم يبق الا ان يدخلوا
عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معاني الاسماء وهذا
لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله
عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل
لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه
والا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو
الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن وبذل على
الاسم مخبرا عنه لامضا فاليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة

اضافة الحرف لان المضاف هو الشئ بعينه والفعل ليس هو الشئ بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مفعلا عنه فان قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلنا انما يدل على الحدث بالتضمن والادال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشئ من آلات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشئ بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان بنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مفعلا عنه وجب ان لا يخلوا عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعدما الظرفية نحو لا فعله ملاح برق ومطار طائر لانهم يريدون الحدث مفعلا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو سواء على اقامت ام قدمت لانه اريد التسوية بين القيام

والقوة من غير تفيد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتاج الى صيغة واحدة وهي
 صيغة الماضي فالحديث اذا علم ثلاثة اضرب * ضرب يحتاج الى الاخبار عن
 فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون
 الفاعل مخبر عنه وتختلف ابنته دلالة على اختلاف احوال الحدث
 * وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تفيد
 بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنته * وضرب لا يحتاج الى
 الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده
 نحو سبحان الله فانه ينبي عن العظمة والتزبه فوق القصد الى ذكره مجردا
 من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب
 كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك ووبله ووبحه وهما مصدران لم يشتق منهما
 فعل حيث لم يحتاج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بمن ونصبهما
 كنصبه لانه مقصود اليه ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيد اضربه
 في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضرب
 بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لان المفعول لا يتقدم على عامله وهو مذاهب
 قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المفعول
 لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه
 فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في
 قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل فمتممه عليه ومن اجله صيغ
 واما المفعول فلم يالوا به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل
 الا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقدمه على الفعل العامل فيه

يا بعد من حذفه واما زيد اضربه فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهى
 كلام السهيلي قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب
 كلامه ولا يعرف احدا من النحويين سبقه اليه الرابعة قال ابن يعيش في (شرح
 المفصل) قد تكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناءهما
 مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق الا ترى انهم قالوا
 عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو
 عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشار فيه الاخر للفرق ومثله
 بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء
 يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذا لك التجوم اختصت بهذه
 الابنية التي هي الدبران والسماك والمحيق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك
 وان كانت بمناها للفرق الخامسة قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين
 الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول
 كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف
 لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب
 والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا
 والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سيبا
 في منع الصرف لانه فرع عن المدول عنه انتهى وقال الرماني العدل ضرب
 من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل
 المدول لانه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه
 في (البيسيط) السادسة قال في (البيسيط) اختلف في وزن الاسماء الاعجمية

فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والرائد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لما اشتقاق فلا يتحقق لما وزن كالحروف * وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والرائد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية * السابعة * اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مر تجلا فليل لان غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لما افعال وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الار تجال لانه حال الاشتقاق لا بد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان متقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مر تجلا * الثامنة * قال ابن جنى في الخاطريات لانه يلبس بحقه اى انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم لبس لي كذا وذلك ان المتنى للشي معترف بتقصه عنه وحاجته اليه * فان قلت * كيف يجوز الاشتقاق من الحروف * قيل * وما في ذلك من الانتكار قد قالوا انتم له بكذا اى قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلو ليت لي اى قلت لي لو لا ولايت لي اى قلت لي لا لا * وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صهصه ودعدعت انتم اى قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى في حكم الحروف فكذلك يكون لانه اى انتقصه من قولهم ليت اذا غنيت وذلك دليل النقص * فان قيل * فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لانه يلبس معنى التمنى كما ان في لايت معنى الرد في لوليت معنى التعذر وفي انتمت معنى الاجابة * قيل قد يكون في المشتق اقتصار على

بعض ما في المشتق الا ترام سمو الحرفة التي تشير بها التائمة للميالة وذلك لانها لا تألو ان تشير بها في ميالة على هذا حتملة من الوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألو ان تشير بها و سمو الحرف الميالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال و جاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاولائل كذلك *

الاصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى اقبل به في التعجب امر كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر و اجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا * قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الاحمال فما الذي حملهم على تركه هنا و يجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر و تعب فتكون به اكثر كلفا و غنة مما اذا لم تعب في تحصيله و باب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باقتنائها فقلنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمد له الرحمن مده ووجه عكس ذلك انتهى * ومن المواضع الخارجة عن ذلك وورد لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء على اقامت ام قعدت و لفظ النداء بمعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايها العصابة *

✽ الاصل ان يكون الامر كله باللام ✽

من حيث كان معنى من المعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يوق بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا * فيمن قرأها بالتاء التوقية وفي الحديث لتأخذ وامصافكم * واتيانها بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة *

✽ الاصل في الافعال التصرف ✽

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها ذكره ابراهيم البقاء في (التبيين) * قال وقد استثني منها نعم وبش وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز *

✽ اصلاح اللفظ ✽

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها ادلة والها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واو ليتها صدر اصلاحا من ثقيفها واصلاحها * فمن ذلك قولهم اما زيد فنطلق الا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك كانك قلت مما يمكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه * مما يمكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه

ان هذه القاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة
 وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون مهما يكن من شيء
 فزيد منطلق لو قلت القاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس
 قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتكبروا ذلك لما ذكرنا ووسطوها
 بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتاتي على صورة العاطفة
 فقالوا اما زيد فنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فصرخ
 ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس
 فينصبوه على انه مفعول معه كما يتصوبت نحو قلت وزيدا اي مع
 زيد * قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في
 الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز * ولو قلت انتظرتك وطلوع
 الشمس اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو
 غير عاطفة في هذا مجرى العاطفة كذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في
 نحو اما زيد فنطلق مجرى العاطفة فلا يوتي بعدها بما لا يشبه له في جواز العطف
 عليه قبلها * ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة وبسرة ونحو ذلك ثمرات وبسرات
 وكرهوا اقرار التاء تآكر الاجتماع علامتي ثاني في لفظ اسم واحد فحذفت
 وهي في التية مرادة التية لاشئ الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة
 منوية لا ترى انك اذا قلت ثمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها ثمرة
 وهذا واضح فالمنية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق
 بالناء مقتض لما حاكم بموضعها * ومن ذلك قولهم ان زيد القائم فهذه لام
 الابداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان

زيد انطلق فلما ذكره تلاقي حرفين لمضى واحد وهو التوكيد اخرت اللام
الى الخبر فصار ان زيد انطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لوجه *
* منها * ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يعجز ان تنصب اسمها الذي من
عادتها نصبه * ومنها * انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل ان فيما قبلها وان
لا تعمل الا فيما بعدها * ومن اصلاح اللفظ قولهم كانت زيد وعمرو واصل
الكلام زيد وعمرو ثم اراه وانوكيد الخبر فزاد وافية ان فقالوا ان زيد وعمرو
ثم انهم بالنواقي توكيد الشبه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به
واعلاما ان عهد الكلام عليه فلما تقدمت الكف وهي جارة لم يعجز ان يباشر ان
لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقلوا كان زيد وعمرو
* ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدأ ان
وما قبلها خبر عنها الا انك لو رست تقدميها الى المكان المقدّر لهما لم يعجز القبح
الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا
الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كانت ناخبة
مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة
فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد اعطينا علما بانها في المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم
في نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة الاعتذار لانه ليس مبتدأ عند * ومن
ذلك امتناعهم من اللاحق بالالف لان تقع آخر انخوار طي ومعزى وجب على
وسرندى وذلك انها اذا وقعت ظرفا وقعت موقع حرف متحرك فدل
على ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك
فلم تقو فعمل بذلك الحاقها بما هي على سمة متحركة الا ترى انك لو احدثت بها

ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر فكانت مقابلة لينة وهي ساكنة فاحتاطوا اللفظ بان قالوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم بثبوتها ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للحاق به وليست كذلك الف قبعثرى وصبغطرى لانها وان كانت طرفا ومنوثة فان المثال الذى هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه لا اصل لناسد اسيا فانما الف قبعثرى قسم من الالقات الزوائد في اواخر الكلم ثالث لا للتانيث ولا للحاق * ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقا قالها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطلوها لا ينتهى الى آخرها الا وقد ملئت فالما تمملوا الزيادة في آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو حضرفوط وجعفرليق لانهم لوجاءوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلها ظهرت الكفة في ثبوتيهما وكدت في احتمال النطق بهما كل ذلك لا صلاح اللفظ * ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحوود في وتد ومن الناس من يقول ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبروا زدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وابه * ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها عم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا القائل هنا مجرى جزء من الفعل فكمرا اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير باللام اصلاحا للفظ * ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها الكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصحوا اللفظ بادخال الذى لياشتر

انفط حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام اخوه وطريق
اصلاح اللفظ كثير واسع * وذكر ابن يعيش في قولهم سواء على اقامت ام
قدت ان سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لانهما تاما الكلام وحصول
الفائدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه * وقال ابن يعيش
اعلم ان قولهم اقامت الزيد انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى يقوم الزيد ان
قام الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة
المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقامت
مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به
ولم يكن ثم خبر محذوف * قال واما قولهم ضربي زيدا قائما فهو كلام تام
باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه
بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيد مفعول
به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خيرا فيرفع لان
الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس
القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه
المصدر الذي هو ضربي لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان
المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد
الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى
زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير
ضربي زيد اذا كان قائما فاذا هي الخبر * وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت
ما اتاني الا زيدا الاعمر وفلا بد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز

رفعها جميعا ولا نصبها جميعا وذلك نظر الى اصلاح اللفظ وتوفيه ما يستحقه
وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما تاني احدا لا يزيدا الامروا لكن لما
حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من
فاعل في اللفظ فرفع احدها وتعين نصب الآخر * وقال ابن عصفور زيدت
الفاء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظة الفاعل كلفظ المجرور
في نحو قولك امرر يزيدا اصلاحا للفظ من جهة ان افعل في هذا الباب افضله
كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الامنصوبا
نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر يزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر يزيد ذكره في (شرح المغرب) * قال ابن هشام
في تذكره هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل * احدها * قولهم
لهنك قائم لانهم لو قالوا الانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما ارادوا
الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا صلاح اللفظ هذا قول المحققين *
وقال ابو عبيد قبياحي عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك تحذف احدى
اللامين والفاء الله وهمزة انك * الثانية * زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه
لثلاث يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام * الثالثة * تاخير الفاء في اماز يد فنطلق
مع ان حقها ان تكون في اول الجواب لانهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف
عليه * الرابعة * اتصال الضمير المؤكد للتجار والمجرور بكان الزائدة في قوله
* وجيران لنا كانوا اكرام * على تقرير ابن جنى * الخامسة * تقديم المفعول في زيدا
فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبيه فاضرب زيدا
* السادسة * زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لثلاث تدخل لاعلى معرفة

* السابعة * تأكيد الضمير المرفوع المستتر اذا عطف عليه نحو اسكن انت وزوجك * الثامنة * تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن ابيازي (شرح القصول) * التاسعة * ادخالهم الفعل في نحو زيد هو العالم * العاشرة * الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون لثلا يلها الفعل في اللفظ * وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيد افاضرب ثبه فاضرب زيد اثم حذف ثبه فصار فاضرب زيد ا فلما وقعت الفاء صدر اقدموا الاسم اصلاحا لفظ *

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا * قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقرار أو مستقر و اقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مر تقعا بالظرف كما كان مر تقعا بالاستقرار ا ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف * ومنها * خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد يخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر * قال ابن يعيش اربطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله * ومنها * قولهم افعل هذا امالا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشيء يفعلها فتوقف في فعلها فاقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزاد واعلى ان ما وحذف الفعل وما اتصل به وكثر حتى صار الاصل محجورا * ومنها * قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة * وقال الاستاذ

ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الاخبار عن سبحان الله يصح كما
 يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير
 جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصبلان تصغير
 لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا انظرت
 الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع
 ولكم وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذ ارجعت الى معانيها
 وجدت الاخبار مما فيها دليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت
 ذلك * وقال ايضا في قولك زيد اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء
 والمختار انصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند
 اليه مالا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونموه يستقل
 به الكلام وحده ولا تقدر ههنا ان تقدر مفرد ا تكون هذه الجملة في موضعه
 كما قدرت في زيد ضربته * فان قلت * فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر
 على مفرد يعطى هذا المعنى * قلت * جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به
 واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته
 وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا
 ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع
 مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام * وقال
 ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض *

❦ الاضافة ترد الاشياء الى اصولها ❦

ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فرد دتها

الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ملا يتصرف رد الى
اصله من الجر *

* الاضمار اسهل من التضمين *

لان التضمين زيادة بغير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قاله
بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم
في نحو قل لبادى بقولوا التي هي احسن * باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب
معنى الشرط *

* الاضمار احسن من الاشتراك *

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضرة ارجح من قول
الكوفيين انه مجتى قسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم *
قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار
خلاف الاصل * قلنا * الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك *

* الاضمار خلاف الاصل *

ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد لامر تقع بفعل لازم الاضمار فانه
لادليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم * ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل
دل انكلام عليه تقديره يلزمهم يوم ياتيهم او يعجز عليهم لانه لا حاجة
اليه مع ان الاضمار خلاف القياس *

* الاعراب *

فيه مباحث * الاول * في حقيقته قال ابن فلاح في المغنى) اختلف في حقيقة

الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
 واجتنبوا بوجهين * احدهما * اضافة الحركات الى الاعراب والشئ
 لا يضاف الى نفسه * والثاني * ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون
 اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه
 الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب
 عبارة عن الحركات وهو الحق بوجهين * احدهما * ان الاختلاف امر لا يعقل
 الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها
 مبنية لعدم الاختلاف * الثاني * انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجز
 وجزم ونوع الجنس مستلزم الجنس * والجواب * عن الاضافة انها من
 باب اضافة الاعم الى الاخص لبيان كقولنا كل الدراهم * وعن الوجه
 الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب
 لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والافهى للبناء ولذلك
 خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب
 مذهبان * احدهما * انه لفظي وهو اخنوخ رابن مالك ونسبه الى المحققين
 وحده في (التسهيل) بقوله ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف
 او سكون او حذف * والثاني * انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه
 وهو ظاهر قول سيويه واختيار الاعم وكثير من المتأخرين وحده وبقولهم
 تغييرا واخرا الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او قد يراوجعله
 ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه * منها * انه يقال
 حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامنعن الاضافة از الشئ

لا يضاف الى نفسه * ومنها ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه * ومنها انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب * ومنها ان السكون قد يكون اعرابا * ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك * اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مفارقة العام للخاص فسوغ الاضافة لما اثره وهي هنا موجودة * واما الثاني فجوابه اننا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شئ من ذلك * واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك * واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او اخر المعرب به والاختلاف نارة يحصل بالحركة ونارة يمحذفها واذ لم يكن مرادهم ان الحركة وردها الاعراب فكيف يرد عنهم التقصير بالسكون * واما الخامس فجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه منوى ومن خالف ذلك ففسره بنير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه * وقال ابن مالك في اشرح التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجهول آخر الكلمة مينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامها وذلك المجهول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام

عمرو وقد يلزم مدلوله كرفع لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك وكنصب
 سبحان الله ورد ويدك وكسر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط
 وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد
 اعتذر عن ذلك بوجهين * احدهما ان ما لازم وجهها واحدا من وجوه الاعراب
 فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير
 * والثاني ان الاعراب تبعد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه متغلا
 اليه من السكون الذي كان قبل التركيب * والجواب عن الاول ان الصالح
 لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى
 ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك
 تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليها الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل
 وبناء خمسة عشر فكذلك لا ينسب لتغيير الى ما لا تغيير له في الحال * والجواب
 عن الثاني ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله
 تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء
 ولا يخلص من هذا القدر قولهم لتغيير عامل فان زيادة ذلك توجب
 زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المتقل عنها حاصلة لعامل ثم
 خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل يقين اذ لا عامل قبل التركيب
 واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التصير عنه بالمحلول آخر من
 حركاتها على الوجه المذكور وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري
 مجراها اعرابا لم تضاف الى الاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا
 قول صادر عن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى

او تقار بهما واقعة في كلامهم بالجماع واكثر ذلك فيما يقدرا او لها بعضا او ثوبا
 والثاني * كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعداد صالح فلم يلزم من
 استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى *

المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين *
 قال ابن فلاح في (المعنى) في خمسة اوجه * احدها انه منقول من الاعداد
 الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها
 لسانها اي بين والمعنى على هذا ان الاعداد بين معنى الكلمة كما بين
 الانسان عاني نفسه * الثاني * انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا
 فسدت واعربت اي اصلحتها والهمة للسلب كما تقول اشكبت الرجل اذا
 ازلت شكابته والمعنى على هذا ان الاعداد ازال عن الكلام التباس معانيه
 * الثالث * انه مشتق من ذلك والهمة للتعدية للسلب والمعنى على هذا ان
 الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما عرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر
 التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى * الرابع * انه منقول من التعجب ومنه
 امرأة عروبة اذا كانت متحيرة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم
 بالاعداد تعجب الى السامع * الخامس * انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم
 بالعربية لان المتكلم بغير الاعداد غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست
 من العربية انتهى والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعداد موافق للغة العربية *

المبحث الثالث في الاعداد والكلام ايها اسبق *

قال الزجاجي في (ابحار علل النحويين) فان قال قائل * اخبروني عن الاعداد
 والكلام ايها اسبق * قيل له * ان للاشياء مراتب في التقديم والتأخير

اما بالنفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجب المعقول فنقول
 ان الكلام سبيله ان يكون سابقا لالاعراب لانا اذا قد نرى الكلام في حال
 غير معرب ولا يختلف معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته
 غير معدوم * مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
 معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
 ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
 الاعراب لمعان تقنون هذه الاشياء ومع هذا فقد راينا الشئ من الكلام الذي ليس
 بمعرب قريبا من معربه كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على التثنية وفعل الامر
 للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يازيد اذهب واركب وحورف
 المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذامبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية
 ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
 بمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سبقه في الرتبة والاعراب تابع
 من توابعه * فان قال * فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا
 اتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب
 ام هذا نطقت به في اول تبليل السنتها * قيل له * بل هكنا نطقت به في اول وهلة
 ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته * فان قال * من اين حكمتكم على حقي
 بعضه بمضاو جعلتم الاعراب الذي لا يقل اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم
 انها تكلمت به هكذا جملة * قيل له قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة
 والتقدير والتاخير على ضرر وبفهم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
 لم توجد الا بمجموعة الا ترى اننا نقول ان العرض داخل في الاسود وضرر الاسود

والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز
 ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن
 لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن
 الجسم بل لا يجوز رويته لان المراتب انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك
 الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرى بالاسود منها جسما
 اسود يحضر ثابلا ما شوهه كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض
 والاحمر وما اشبه ذلك * ومنها اننا نعلم ان الذكر في المراتبة مقدم على الانثى
 ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الاما وقفنا عليه
 بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوى واماني غيرها فكذلك
 ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام
 والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجب مرتبة كل
 واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجد امترقين ونظير ذلك اننا نقول
 ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق
 بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا وكل حقه ومرتبته * وقد اجاز بعض
 الناس ان تكون العرب نطقت او لا بالكلام غير معرب ثم رأيت اشتباه المعاني
 فاعرته ثم نقل معربا فنكلم به *

المبحث الرابع في ان الاعراب لم تدخل في الكلام *

قال الزجاجي في الكتاب المذكور * فان قال قائل * قد ذكرت ان الاعراب دخلت
 عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتج اليه من اجله * فالجواب * ان يقال
 ان الاسماء لما كانت تتصور بالمعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضاقة ومضافا اليها

ولم يكن في صورها وإبنتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الأعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرافدلو ارفع زيد على ان الفعل له وينصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد قد لوباشير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد قد لوباشير خفض زيد على إضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليسمعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني * هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه غاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد تجد في كلامهم اسما متفقة في الأعراب مختلفة المعاني واسما مختلفة الأعراب متفقة المعاني * فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيد اخوك ولعل زيد اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك مازيد قائما وما زيد قائما ثم اختلف اعرابه واتفق معناه * ومثله ما رايت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيد * ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون * ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله فري بالوجهين جميعا * ومثله ليس زيد ببجان ولا ببغلا ولا بضيل * ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلوكان الأعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى الأعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله * قال قطرب

ولما عرفت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو
 جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
 يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا
 للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى هم بنوا كلامهم على متحرك وساكن
 ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويته ولا بين اربعة احرف
 متحركة لانهم في اجماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة
 ويستعملون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
 قيل له فعلا لمواحدة واحدة لانها مميزة لم اذا كان الغرض انما هو حركة
 تعقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في
 الحركات ولم يضطروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا ذهب
 قطر باوا احتجاجة وقال المخالفون له رد عليه لو كان كذا كر لجاز جوا لفاعل
 مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا
 انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزأته
 فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة
 نظم في كلامهم واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف
 المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا
 انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكربعد الافعال لانه يذكر
 بعدها اسمان * احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناها مختلف فوجب
 التفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها
 فمحمولة على الافعال *

في البحث الخامس في ان الاعراب احركة ام حرف

قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كماله فانه هو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رايت جعفر والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن الجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان لا عرب حرفا مادخل على حرف هنا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركه وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركه لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحذفا وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع فان قال قائل فان يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل له يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة الالامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة الالامات نحو لم يقض ولم ينز ولم ينخش ولكل شيء من هذا علة فان قال قائل فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل وليه اكثر مدارك كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرده فيه ثم يعرض لبعضه عليه يخرج عن جمهور بابيه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجدد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجدد القطع ساقطا عن بعضهم

ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعيت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل الموث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وقصلان ويفعلون وتفعلون وتعلمين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب * فان قال قائل * ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون * قيل له ما قال سيبويه * وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلوجعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والموت في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثنى ويجمع الفعل مقدما فكان نصير الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما ثبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يتزولم يخش فبمات النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا ففعل لم يفعلوا ولم يفعلوا ولم يفعلوا كما ضم النصب في تنية الاسماء وجمعها الى الجزم لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء

فان قال قائل * فان النون في يفعلان وتصلان وسائر هذه الافعال متحركة
وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن
حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة * والجواب * في
ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما
ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت
لانقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا فلحكمتها حكم
الساكن فلذلك حذفها الجازم * فان قال قائل * فهلا جعلت الحروف
التي قبل هذه النون حروف الاعراب * فالجواب * في ذلك ان الالف التي
قبل هذه النون في يفعلان وتصلان والواو في يفعلون وتصلون والياء
في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما
ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب الفعل لذلك * فان قال قائل * ولم
جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك ان زيدان يقومان
والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد
الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء
موجود في غيره ويكون ذلك الشيء معربا * قيل له * ان الفعل لما كان
لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم انصل به مضمرا صار ك بعض
حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير
الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل
في قولك فعلت اسكنت انلام لا يتوالى في كلمة واحدة اربع متركات

﴿البحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه﴾
 قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله
 واوسطه ﴿قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب
 ان يلفظه بكامله ثم يوقى بالاعراب في آخره﴾ وقال ابو بكر بن الحياط
 ليس هذا القول بمرضى لا نقدر اننا الاسماء يدخلها حروف المعاني
 او لا ووسطها داخلها ولا كقولك الرجل والفلان وما دخلها وسطا بابه التصدير
 في قولك فرج وفليس ﴿ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول
 لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بناء قال والقول
 عندى فيه هو الذى عليه جملة النحويين ان الاسم ينبنى على ابناء مختلفة
 منها فعل وفعل وفعل وفعل وما شبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب
 وسطا لم يدر السامع احركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم
 لان الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك
 فيه وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب
 اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للاجتماع لانه لا يتبدأ بالمتحرك
 ولا يتوقف الاعلى ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة
 الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه
 اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلثية
 ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات
 ذلك جعل آخرها بعد كمال الاسم بينائه وحركاته وقال آخرون الاعراب
 انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسم لانه

قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل
هذه الاقوال مقنع في معناه *

* اعطاء الاعيان حكم المصادروا عطاء المصادرحكم الاعيان *

قال ابن الجبيري في (المعالي) من مذاهب العرب للبالغة اعطاء الاعيان حكم
المصادروا عطاء المصادرحكم الاعيان * فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير
قاتما فاخطب انما هو للامير وقد اضا فوه الى ما المصدرية وائتية اقل التي
وضموها للمفاضلة مهما اضيفت اليه صارت بضمه ولما اضا فوا اخطب الى
ما وهي موصولة يكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهنا
وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت
الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان
المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني زيد اجالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ
اذا كان اسم عين * ومن اعطاء العين حكم المصادرحتى وصفوه بالمصدر
او جرى خبرا عنه قوله تعالى وجاوا على قميصه بدم كذب اي مكذب به
وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم ادعهم يا تينك سميا
اي ساعات فسميا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبيرا اي مصبورا
والمعنى محبوسا * ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل في
احد الاقوال وهو او جهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح
منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج
ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان
منزلة المصادروا فاما تنزيل المصادروا منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت

وشيب شائب وشعر شاعرانحي *

* الافعال تكرات *

لاتها موضوعه للغير وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان يتبدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذلك ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لاتصح قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه واخرجه من ايهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لاتكون الانكرات ولا تكون شئ منها اخص من شئ فامتعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء للملاسة بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث * وقال ابو القاسم الزجاج في كتاب (ايضاح احرار النحو) اجمع النحويون ذلكهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال تكرات قالوا والدليل على ذلك انها لاتنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجل كلها تكرات لانها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كان الجمل مستفادة علم انها تكرات لتلك لم تضم وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت تكرات ولم يعجز اضمارها * فان قيل * فاذا كانت الافعال تكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات * فالجواب * عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انها لا يضاف اليها

ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال
 * فان قيل * لم لا يجوز اضافتها وان لم يضاف اليها * قلنا * لان الفعل لا ينفك
 من فاعل مظهر او مضمرة والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره
 فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجوز اضافة الفعل انتهى *

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشلوبين في تمليله لان التانيث
 الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم
 من قال ان فيها مذكرة وموثة بحسب مصادرهما فاذا كان الفعل يدل
 على مصدر مذكر قيل فيه بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر
 مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل)
 الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا خبر بها عن الاسماء فانما المقصود
 الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك
 على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير او تانيث لا ترى
 ان لفظه نداء لما اراد به الموت كان هو موثا ولفظ زيد لما اراد به المذكر
 كان هو مذكرا *

اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنى في الخصائص واورد فيه فروعا منها قوله لارجل
 عندك فان لاهذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة
 النصب التي تتقاضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذي
 عمل لافي المضاني قال واصنع من ذاك قولك لاجمعة عشر لك فهذا

الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء و التركيب في هذين الاسمين وهي واقعة
 موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك و فتحة لام رجل واقعة موقع فتحة
 الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشري
 فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدها الا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى
 اعني الفعل في نحو جاء في خمسة عشر والجار في مرت بخمسة عشر فاذا
 كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل اضعف الذي هو الاولى * ومنها * قولم
 مرت بنلامي فالميم نستحق جرة الاعراب بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة
 بحرف الجر بل هي التي تنصب ياء المتكلم في الصحيح يدل لذلك ثباتها في الرفع
 والنصب نحو هذا غلامي و رأيت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب
 وان كانت بلفظها * ومنها قولك يسعى حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء
 واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف * ومنها قولك
 جئتك الآن فان فتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف
 * ومنها * قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع
 كسرة الاعراب المقتضيا الجر * ومنها * قوله اني وقفت اليوم والامس قبله ياءك
 حتى كادت الشمس تقرب * روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه
 لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه قصصها فاعرب وبالكسرة على البناء الممهور
 فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة
 وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد * قال ومثله مما تعرف بلام مرادة
 وفيه لام اخرى غير هازائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه
 الظاهرة في زائدة كما ذكره ابو علي *

الالفاء

فيه فوائد الاولى قال في (الابضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو
 زيد قائم ظننت * قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك
 ان اذن الغيت عنه العمل فيه تجوز حيث سموه الالفاء لان يكرمك
 في المثال خبر وما دخلت عليه اذن معذون كجواب ان في نحو زيد
 ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح
 ان يقال النى عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين
 تجوزوا في ذلك فسموه الفاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما
 على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك
 اذن كيف يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لانه لا ما تقدم
 عليه انتهى * الثانية * قال ابو حيان لا ينكر معاني الفاء الالفاظ كائنا اول في
 الشئ مالا يكون في اصله * واما الفاء العمل فلا يكون الا فيا لا يكون اصله
 العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما كف *
 * الثالثة * نظير باب ظن وارى في الالفاء عند التأخر في التوسط دونه اذن
 فانها تلحق اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلحق في التوسط
 في اكثر صورها واذ لك اذ التوسط بين الشرط وجزائه نحو ان تزدني
 اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف
 على ماله محل من الاعراب نحو ان تزدني ازررك واذن احسن اليك فان كان
 المطف على مالا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالفاء
 رعا الحرف المطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف المطف لكنه

قليل والاكثر في لسان العرب الفاوها وكذا اذا توسطت بين مبتداء وخبر
نحو زيد اذ ن يكرمك جاز الالفاء والاعمال بقلة عند الكوفيين واختاره
ابن مالك ومذهب البصريين انه متعمم الالفاء كما يتعمم في الصور السابقة *
ونظيراً آخر رأته في (الخطاطبات) لابن جنى قال اذا كانت العين حرف علة
وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو آدر
وادور فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولانت ولات وذلك
انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها الرابعة * قال ابن يعيش الالفاء
ثلاثة اقسام الفاء في اللفظ والمعنى والفاء في اللفظ دون المعنى والعكس
* فالاول * مثل لافى لتلايم اهل الكتاب * والثاني * نحو كان فيما كان
احسن زيدا * والثالث * حروف الجر للزوائد نحو كنى بالله شهيدا *

الامثال لا تثير

من ذلك قولهم في مثل شراهم انا اب فابتدوا بالنكرة وجرى مثلاً
فاحتمل والامثال تحتمل ولا تثير * ومثله قولهم في المثل شىء ما جاء بك
يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيبه غير معهود في ذلك الوقت * ومن ذلك قولهم
في المثل في اكفانه لف المبتدأ في يئسه بوى الحكم بتقديم الخبر * وفيه ضمير
يعود على المبتدأ المتأخر * ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرايحذف
حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف
حرف النداء * منها * قال المبرد الامثال يستجاز فيها مالا يستجاز في غيرها
لكثرة الاستعمال لها * ومن ذلك قولهم هذا اولازعما لك اي هذا هو الحق
ولا اتوهم زعمائك * قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله

اثوم لانه جرى اثوم مثلاً والامثال لا تتبر ومن ظهور عامله ضرب من التغير *
 قولم كليهما واثراً اى اعطى وامراً وثقه اى دعه واهلك والليل اى
 بادرهم وكل شئ ولا شئمة خبر اى ايت كل شئ ولا تتركب شئمة خبر *
 قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال * وقال ابن
 السراج فى الاصول نعم وبش وحذا جعلت كالامثال لان بنى ان
 نستجيز فيها الا ما اجازوه * وقال الزجاجي (فى الايضاح) واما القول فى اضافة
 ذى الى الفعل فى قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم
 كالمثل * قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهبوا لله
 يسلمكم واذهبوا بذي تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة
 جارية مبرى المثل فان الامثال تحتل ما لا يحتل فى غيرها وتزال كثيراً
 عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها القلة دورها فى الكلام

الايجاب

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلاً قام زيد
 ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام اقام زيد وفى النهى لا تقم
 والامر تم فترى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى
 دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعاً احتاج الى ما يدل به عليه
 كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع التذكير والتانيث الى
 علامة من فاء او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) *

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الايام وباب الاضافة مبناه على التوضيح *
 ولهذا الما ريد دخول اذ وحيث فى باب الشرط لزمتهما ما لانها لازمان للاضافة

والإضافة توضيحهما فلا يصلحان للشرط حيثئذ فاشترطنا ما التكفهما من الإضافة
فيهما فيصلح دخولهما في الشرط حيثئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة *

البديل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البديل والعوض
ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبديل انما يكون محل البديل منه *
وقال ابو حيان في نذكرته البديل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح
والبديل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبديل الحرف من غيره لا يجتمعان
اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه
وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مراداً للبديل في الاصطلاح
اتهمى * وقال ابن فلاح في (المغنى) في قول الشاعر * هما ثقافي في من فويهما *
فيه وجهان * احدهما * انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر
* والثاني * ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبديل يجتمع مع
المبدل منه بديل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض
فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف
من الحرف كالف قام وياه ميزان ولا يجتمع بين البديل والمبدل منه في ذلك
وقال في موضع آخر قد يوجد في البديل فائدة لا توجد في المبدل منه
بديل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث
* وقال ابن يعيش البديل على ضربين * بدل هو اقامة حرف مقام
حرف غيره نحو تاء تخمة وتكاة * وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره
على معنى حالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف

وفي الهمزة ايضا لمقاربته اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم
فالالف واو في الاصل ومؤسر اصله الياء وراس و آدم اصل الالف
الهمزة وانما لينت همزتها فاستحالت الفافكل قلب بدل وليس كل بدل
قلبا * وقال ابن جني في الخصائص باب في فرق بين العوض والبذل
جماع ما في هذا ان البذل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه
وانما يقع البذل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الاثرالك
تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها
انها عوض منها وكذلك يقال في واو جون ويا ميرانها بدل للتخفيف من همزة
جون ومثرولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعي انها بدل
من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة
وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها * فان قلت ذلك
فما قلته وهو نجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله
ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول
بدل منها في ياء اتيق انها عوض من واو اتيق فيمن جعلها بفعل ومن جعلها
عيننا مقدمة مفيدة الى الياء جعلها بدلا من الواو قال بدل اعم تصرفان
العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض والعوض ما خوذ من لفظ
عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور اليالي والايام وتصرف
اجرائها فكما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن
الثاني غير الوقت الماضي الاول فلماذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه
من البذل انتهى *

حرف التاء

التاليف

قال الامام ثقي الدين مصور بن فلاح في (المعنى) التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التاليف اخص من التركيب من الالفة وهي الملازمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها *

التابع لا يتقدم على المتبوع

ومن فروعه اذ قلت ما قام الازيد الاعمر وان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول ما قام الازيد الاعمر وان شئت الاعمر وان اقيمت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على المتبوع *

التثنية نرد الاشياء الى اصولها

قال ابو الحسن الابدی في (شرح الجزولية) يعترض على الجزولي في اطلاقه بناء اسماء الزمان الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا تكون مثنى لان التثنية نرد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم ين اثنا عشر واذا قولهم زيدان قائما جاز لانه يشابه الاعراب الا ترى انه يتم على لفظه كالمعرب انتهى * ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب

* ومما تردم التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفهوان وفيان
وبديان ودميان وذواتا في ثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء والواو التي
هي الاصل نحو فتيان وقهوان وقلب الهزة المبدلة من واو واوا *

التحريف

عقده ابن جنى في الخصائص فصلا قال وقد جاء في ثلاثة اضرب الاسم
والفعل والحرف فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس وسموع الاول *
ما غيره النسب قياسا كقولك في نمر نمرى وفي قاضي قاضى وفي حنيفة
حنفى وفي عدى عدوى ونحو ذلك * وكذا كالتحقيق وجمع التكسير
نحو رجيل ورجال والسموع كثير كقولهم فى خراسان خرسى وفى
دستواد ستوانى وفى الاقن اقنى * وتحريف الفعل كقولهم فى ظلمات
وفى احسست احست وحكى ابن الاعرابى فى ظننت ظنت وهذا كله
لا يقاس لا يقال فى شمت شمت ولا فى اقصصت اقصت * ومن تحريف الفعل
ما جاء مقلوبا كقولهم فى اضحل اضحل وفى اكفها كرهف وفى اطبت ايطبت
وكذا قولهم لم ابله * وتحريف الحرف قولهم لابل ولا بن وقام زيد ثم عمرو اى ثم
عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقائنا فى سوف سوف وحرفوا
الواو تارة والفاء اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما منى قولهم *
سفته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

مذهب سيويه انه اراد واما من خريف *

التركيب

التركيب فيه مباحث * الاول * انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد من ثم

رد على من زعم ان الاولما للاستفتاح مركبان من همزة الاستفهام
ولاوما التائية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذ ومهما واما قال
ابن يعش واما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى
فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال
ونظير ذلك فى الشريعة شهادة البرأتين فرع على شهادة الرجل الثانى قال
ابن يعش وصاحب البسيط للمركب من الاعلام هو الذى يدل بعد النقل على
حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على
بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجلى نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرىق نحره
والاخصافى نجودى النون وعبد الله وامر القيس والمزجي وهو اسمان وركب احدهما
مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعبك ومعد يركب
وشبه بما فيه هاء التانيث ولذ لك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه
ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمى فانقطع عن درجة
اسماعيل وابراهيم فبنى على الكسر لذك وقال السخاوى فى (شرح المفصل)
اكثر ما يطلق النحاة على المركب على بعبك وبابه الثالث قال ابن يعش التركيب
من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد
وثانيه لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين احدهما ان يكون من
اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف
احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف المعطف وذلك نحو
خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كماله
عطف احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف المعطف

وتضمن الاسمان معناه تباينهما والقسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف
فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون
موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجري
مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضر موت والاسم
الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه الا ترى انك تقع آخر
الاول منهما كما تقع ما قبل تاء التانيث * الرابع * قال ابن يونس امر المركب
في الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضر
موت يا حضرو وفي سبويه باسبب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان
فلا تزيد على حذف التاء وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر
بمنزلة الهاء في نحو تمر اذ كان حكم الاسم الآخر حكم الهاء في كثير من
كلامهم * من ذلك التصغير فانه اذا كان جمل الاسمان اسما واحدا ولحقه
التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يوتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر
ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبيلبك وعميرة ويه كما تقول عميرة *
ومن ذلك النسب الى البصرة بصرى والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر
لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء * وما يؤيد عندك ما ذكرنا ان هاء
التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان
الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية * وايضا فان الاسم الثاني
اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنته كما ان التاء كذلك اذا دخلت
على الاسم الموث لم تغير بناؤه كتمر وتمرقة وفائمة فلما كان بينهما من التفاوت
ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التانيث

* الخامس * قال ابن يعيش ركبت لامع اسمها وصار شيئا واحدا الخمسة عشر
 * فان قيل * ا يكون الحرف مع الاسم اسما واحدا * ف قيل * هذا موجود في كلامهم
 الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا سطلق فان حرف وهو وما عمل فيه
 اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيدا وكذلك ان الحقيقة مع الفعل المضارع
 اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور
 بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع
 خفض بالاضافة وجعل اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار ف رجل
 في موضع نصب منون وجعل مع لاسما واحدا وكذلك حذف منه التثوين
 وبنى * قال وتركب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو
 خمسة عشر وباه وهو جاري يت يت ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء
 بمنزلة شئ واحد فهو احجاف ولذلك لم يحكم ببناء لاسماء ولم يعز تركيب الصفة
 مع اسم لالانه ليس من المعدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا * السادس *
 قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان
 هل حرف استنفها م تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع
 لا ف قيل * لا صار المعنى على التخصيص ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهر او مضمر
 وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهر او مضمر
 فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية *
 وقال الزمخشري الامركة من همزة الاستفهام ولا الالفية وبعد التركيب صارت
 كلمة نبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا * وقال الشيخ اكمل الدين في
 حاشية الكشف قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان

اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك * وقال ابن يعش كائين مركبة
اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلها كلمة واحدة وحصل من مجموعها
معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد * قال ولذلك نظرنا
من العربية * وقال السخاوي في (توير الدياحي) فان قيل * ليس في
كائي معنى التشبيه ولا الاستفهام * قبل * لما ركت ازيل عن الكاف معنى
التشبيه وعن اي معناها * فان قيل * فكيف قلبت وهي كلمتان * قيل * صيرت
كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قال الوارثي في لعمري * قال ولما
دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة
وصارت بمنزلة لام فاعل فعل هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون
وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو * قال ومثل ذلك تنزيل النون من لدن
منزلة التنوين في ضارب فلهذا انصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين
كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى * وقال الشاويين في (شرح الجزولية)
ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لان وحدث مع التركيب معنى لم يكن
قبله * قال وللخليل ان يقول رد ائلي من قال الاصل عدم التركيب ماخذنا به
تقليل الاصول ما امكن لا تكثيره لذلك لم نقل في ضرب ويضرب وتضرب
واضرب وتضرب واَضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها
بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع عليه * وقال ايضا اذ ما مركبة من
اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما وحدث التركيب فيها ان تقلها
الى الحرفية والى ان صارت تعلى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان
الذي كانت تدل عليه * وقال ايضا قيل ان معما اصلها مع التي بمعنى اكفف

ضمت اليها ما فتركا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن
وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت نظائرها هذا القول كان
اولى من قول الحليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة * وفي
(شرح المفصل) للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما
اختلفوا فيما ركبته منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان
يجوز ان يكون كلمة براسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها تصرف الافعال فتكون
فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قبل انها مركبة والتركيب عندهم مالم يوافق الا ترى
ان قولك اما تنقل افعل مركبة بدليل قول الشاعر * وان من خريف فلن
يعد ما * قال سيبويه هي اما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل
على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة
اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم
فعل ولغة بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف
اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى
تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى
عند التفضيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان نكون
هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلنا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام
الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضائرا على لغة بنى تميم على اصله * قال
في الحواشي تركيب اسماء من الكلمات كما تركيب من الحروف فتكثر
فوائدها عند التركيب انتهى * السابع * قال ابن يعيش التركيب على
ضريين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى

* فالاول نحو احد عشر وباءه وحيص ييص ولقيته كفه فكذا
يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو
الواو الماطقة اذ الاصل احد وعشرة فعذفت الواو من اللفظ
والمعنى على ارادتها * والثاني نحو حضرموت ومعد يكرب وقالى فلا
وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من
جهة المعنى بل مزجا الاسمان وصارا اسما واحدا بازااء حقيقة ولم ينفرد الاسم
الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر
من غير الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف
اذ لم يكن المعنى على ارادته * الثامن * قال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح
الايضاح) التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية
على الافعال * قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض
وما بعده فاعل به غلط او اما قول العرب لا تحبذه فانما معناه لا تقل له حبذا
كما تقول بسمل او لا تبسمل قال ولذا اذا ركبت ان مع ما لا تشمل لانها زال
عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب * وقال غيره لم يثبت تركيب
فعل واسم في غير حبذا * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب
في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال
الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر * التاسع * قال ابن الحجاز انما لم يبنوا اثني عشر
لانه لا نظير له اذ ليس له مركب صدره مثني * العاشر * من تذكرة الشيخ
تاج الدين بن ام مكتوم من كتاب (المستوفى) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين
ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم التمرخان قوله فقطويه وسبويه

الاول من جزئ المركب هو الاصل في النسبة وكان قبل التركيب مربا
والثاني حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا فان افرد وهننا اصل لا يسمك
اهماله وهوان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب
الاستعمال العجبي وذلك ان العم كانهم وجدوا القفى تقط وسهب اصلين
دعوا بهما الا ان لم يفرق لفتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في النداء
وغيره واواسا كنة قبلها ضمة نحو نفلط وسيو وسمعت العرب به ولم يجر
مثل هذا في كلامهم فقولوا هذا الصوت وبه اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج
به الاسم عن ان يكون آخره واوقبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا *
الحادي عشر قال ابن ابي الربيع تركب العامل مع المعمول خارج عن
القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد
فيه باب لا رجل فقط الثاني عشر قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو
مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا
ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لولا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا
الفيت ملكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من القضاة ما ترى
وانت اذا استأنقت النظر ونقضت يدك من طاعة المصيبة وايقنت ان
الحق لا يفرق بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون
لا بعد لود لتطلى الفعل المنفى بها خذف تحريما للايجاز ولزم الحذف للزوم
الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لولم يحصل بالفيت ملكت الماشية فلي
هذا يرتفع الاسم بعده لولا هذه ارتقا عا عن فعل مقدركما في قوله تعالى اذا
السما انشقت فيكون حكم لوبا قيا على ما كان عليه قبل ود الاعلى امتناع

الشيء لا متناع غيره اذ المعنى لو انقطع الفيث لهلك الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانقضى وبما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بسد لولا التي للتخصيص في نحو قوله * لولا الكمي المنعما * اليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم انتهى *

التصغير يرد الاشياء الى اصولها *

ولذلك تظهر التاء في الموث الخالي منها اذ اصغر كقولك في قدر قد يرد في قوس قوسية وفي هند هندية *

التضمين *

قال الزمخشري في شأنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجم معنى ولا تعد عينك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عينك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تفسدوها اليها آكلين انتهى * قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف * فان قيل * الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دالة على معناه الحقيقي وان كان فيها جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والجاز قلنا * هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا انادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والالكان مجازا محضالا تضمينا وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره مهترفين بالغيب انتهى * وقال ابن يعيش الظرف

متنصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما
وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب
من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو
قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهزمة مع من وكم في الاستفهام
فلا يقال امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنتا معنى الهزمة
صارا كالمشتملين عليهما فظهر الهزمة حينئذ كال تكرار وليس كذلك الظرف
فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها من الفرق بين
المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن
الاسم معنى الحرف معه ان يوديه ما يوديه الحرف من المعنى وبصاغ عليه
صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه قال ابن النحاس في التعليلة الفرق
بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف
لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز
اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في
فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني و
انما معنى به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار
في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول
في اين وكيف مثلاً اين والا اين ولا هل كيف ولا كيف وقال ابن جنى
في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف
والآخر باخر فان العرب قد تسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذا
بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء به بالحرف المعتاد مع ما

هو في معناه وذلك كقوله تعالى احمل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم
وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان
الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالي كقولك افضيت الى
المرأة جئت بالي مع الرفث ايذاوا اشعار انه بمعناه كما صحوا عور وحول
لما كان في معنى عور وحول وكما جاء بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان
في معناه نحو قوله وان شئتم تعاود ناعوا داء لما كان التعاود ان يعاود بعضهم
بعضا وعليه جاء قوله وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى ونبئ اليه
تبئلا واصنع من هذا قول المحدثي *

* ما ان يس الارض الامتكب * منه وحرف الساق طي المحمل *
فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوي
طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذا لك قوله تعالى
من انصاري الى الله اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زياد اي مع اي
لما كانت معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جازله لك ان تأتي هنا بالي
وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكي وانت انما تقول هل لك من كذا
لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك
الى ان تزكي وعليه قول النمرود قد قتل الله زياد اعني * لما كان معناه صرفه
عداء بمن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا الا يكاد يحاط به
ولعله لو جمع اكثره ولا جميعه لجاء كتابا ضمنا وقد عرفت طريقه فاد امر
بك شي منه فتقبله وانس به فانه فصل من العريه لطيف حسن انتهى *
وفال ابن هشام في تذكره زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردني

انه قد يجوز تضمين الفعل المنعدي لواحد معنى صير ويكون معنى صير
ويكون من باب ظن فاجاز عرفت وسط الدار ييرا اي صيرت قال و ليس
ييرا تميزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بيت الدار مسجد او قطعت الثوب قميصا
وقطعت الجلد نعلا وصفت الثوب ايض وجعل من ذلك قول ابي الطيب *

* فحسنت وقد صبغ الحياء يابضا • لوني كما صبغ اللين المسجد •
لان معنى صير الحياء يابضا لوني اي مثل لوني قال والحق ان التضمين لا ينقاس
وقال ابن هشام في (المغني) قد يشربون لفظا معنى لفظ في مطوئه حكمه ويسمى
ذلك تضمينا وفائدته ان تودي كلمة مودي كلمتين ثم ذكر لك عدة امثلة •
* منها • قوله تعالى وما تقطعون خير فلن تكفروه • ضمن معنى تحرموه فعدي
الى اثنين لا الى واحد • ولا تزموا عقدة النكاح • ضمن معنى تنووه فعدي
بنفسه لا بعل • لا يسمعون الى الملا الاعلى • ضمن معنى يصغون فعدي بالى
واصله ان يعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى احتجاب فعدي باللام
والله يعلم المفسد • من المصلح • ضمن معنى يميز فحي بمن • وذكر ابن هشام في
موضع اخر من المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان •

﴿ قاعدة ﴾

قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا بتي ابن
لتضمنه معنى صرف الامسها وضربته تاديا منصوب بتقدير اللام و غلام زيد
محروور بتقدير اللام و خرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في • ان التضمن
يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان
يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد

يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك والله لا فطن والله لا فطن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مراد وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضراب * ضرب لا يجوز اظهار الحرف منه نحو من وكم فينبى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمندقوق به لكن عدل عن التطق به الى التطق بدونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظاً به لما بني الاسم فكذلك اذا عدل عن التطق به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهم انتهى *

قاعدة

كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه مثاله نعم وبش انما التصرف لان لفظهما ما ض ومناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمننا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منما التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فنع التصرف لذلك *

قاعدة

المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز

دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتني فله درهم وكل رجل يأتني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يميزوا الذي يأتني احسن اليه او كل من يأتني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام نسيها يجواب الشرط ووافقهم ابن مالك * قال ابو حبان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر * (فائدة) قال ابن القواس في شرح الدرر امس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس يعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهر فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقلنا الا امس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغروا ثني او جمع وقيل زائدة كالتي في السرا تهي * وفي (البسيط) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين * احدهما * انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف * والثاني * انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحد وامس الدابر ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا ما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين المعدل والمتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في النظم انتهى * وقال ابن الدهان في (الغرة) الفرق بين المعدل والتضمنين ان المعدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كهمز من

عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه
بغير آلة ظاهرة *

التعادل

فيه فروع * منها * قال الشلوبين لما كان الاسر اخف من الفعل تصرف
بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزداد فيه ليثقل
وبعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان
وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كانت الجزم حذفاً والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق
بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء * ومنها *
قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه
لا يكون الالفاظاً واحداً وكثرة المفعول لكونه متعدداً والرفع اثقل
من النصب فاعطي الثقل للواحد والنصب للتعدد لثقله * ومنها *
قال ابن فلاح في (المغنى) انما كسرت نون الثنية وفتح نون الجمع
لان الثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتح فخص الاخف بالاثقل
والاثقل بالاخف للتعادل * قال وانما فتح ما قبل ياء الثنية وكسر ما قبل ياء
الجمع لان نون الثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء الثنية
وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل ليقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين
مفتوح ومكسور ولان الثنية اكثر نخس بالفتح لكثرة ما وخص الجمع بالكسر
لقلة طلباً للتعادل للكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل * ومنها * قال بعضهم
ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل

فناسه حذف في التثنية والمذكر خفيف فناسه دخولها يعتد لاحكامه في
 (البسيط) * ومنها * قال السخاوي باب فعلة يحذف منه الياء والتاء في النسب
 نحو حنيئة وحنفى و باب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتيمى لان المؤنث
 ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر * ومنها * قال ابن فلاح
 في (المتني) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان
 الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل
 * ومنها * قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل
 كان يقتضي ان يكون المزيد احدى حروف المد لحقتها وكثرة زيادتها في الكلم
 فكبروا عن الواو ثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد
 ودرام فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع
 اثقل من المصغر تعادلا * ومنها * قيل انما اختصت تاء التانيث الساكنة بالتعليل
 والتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة
 فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينها *

تعارض الاصل والمالب

فيه فروع * الاول * اختلف في رحن هل يصرف لانه ليس له فعل
 اول لانه ليس له فعلة على قولين * احدهما * نعم لان الاصل في الاسماء
 الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعل * والثاني * لا قال في (البسيط)
 وعليه الاكثرون لان الغالب في باب فعلا ن عدم الصرف فالجمل عليه اولى
 من الحمل على الاقل * الثاني * قال في (البسيط) لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية
 استعماله ففيه ثلاثة اقوال * احدها * الاولى منع صرفه حملاه على الاكثر

• والثالث • صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
• والثالث • ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حمل على الاكثر والا صرف
وهو غوى كلام سيويه •

التوبيض

ترجم عليه ابن جنى في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف
وقال اعلم ان الحرف الذى يحذف فيما بآخر زائد عوضا منه على ضربين
• احدهما • اصيل • والاخر • زائد • فالاول • على ثلاثة ضرب فاء وعين
ولام فاما ما حذف فاء وجى زائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر
نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة
حذف الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء وبدل
على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة • وانشد ابو زيد •

شعر

• الم تر اني ولكل شئ • اذالم توت وجهه تمادى •
• اطمت الا ترى بصرم ليلي • ولم اسمع بها قول الاعادى •
وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فليل ناس ووزنها
عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء اتمل عوضا منها
وذلك قولهم تقي تقي والاصل اتقي اتقي فحذفت الفاء فصارت تقي ووزنه
تمل ويتقى يعمل • قال اوس •

شعر

• تنالك بكعب وثله يداك • اذا ما هزبا لكف يصلى •

(وقال)

* جلاها الصيقلون فاخلصوها * خفا فاكلها يتقي باثر
وانشد ابو الحسن *

تق الله فينا والكتاب الذي نلوا

* ومنه * قولم ايضا تجبه بجه والا صل اتجه بجه ووزن تجه نل كتي
سواء انشد * ابو زيد *

﴿ شعر ﴾

* فصرت له القيلة اذ نجها * وما ضاقت بشدة ذراعي
فاما ما رواه ابو زيد من قولم تجه بجه فهذا من لفظ آخر وفاء تاء واما قولهم
اتخذت فليست تاء بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة ابعت من تبع يدل
على ذلك ما انشد ما الاصمعي من قوله *

﴿ شعر ﴾

* وقد اتخذت رجلي الى جنب غرزا * نسيقا كاخوص القطاة المطرق
وعليه قول الله تعالى لو شئت اتخذت عليه اجرا * وذهب ابو اسحق الى ان
اتخذت كانتيت واتزنت وان الحمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا
ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي *

﴿ شعر ﴾

* في داره نقسم الازواد بينهم * كما ثنا اصله + منها الذي اتهملا
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متن وانشد مبيضا متن * والذي
يقطع على ابي اسحق قول الله اتخذت عليه اجرا فكما ان تجه ليس من لفظ

الوجه كذلك ليس تخذه من لفظ الاخذ وعذر من قال اتن واتن من الامل
ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك قولهم
في افضل من الاكل ايتكل ومن الانزلة ايتزر فاشبه حيثذا يتعد في لغة من
لم يبدل التاء فقال اتنل واتن لقول غيره ايتنل واتن واجود اللتين
اقرار الهمزة قال الاعشى * ايا ثيت اما تنك فاتكل * وكذلك ايتزر
يانزر فاما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل وتد
حذفت التاء همزة وجعلت الف فعال يد لامنها وذلك قولهم لاهاب عنك
لا افضل في حسب في احد قولي سيويه * واما ما حذفت عنه وزيد
هناك حرف عوضا منها فايتن في احد قولي سيويه وذلك ان اصلها اتوق
فاحد قوله فيها ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اتنق ومثالها
على هذا القول ايفل والآخر ان العين قدمت على التاء وابدلت ياء فصارت
ايتن ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف
فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع لاع فيموزان يكون هذا
فعلا كفرق فهو فرق وطر فطر ويحوزان يكون فاعلا حذفت عنه
وصارت الفه عوضا منها كقوله * لاث به الا شاء والبري * وما حذفت عنه
وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين * قال الشاعر

﴿ شعر ﴾

* هينون لينون ايسار ذو ويسر * سواس مكرمة ابناء ايسار *
واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عنها وجعلت ياء فيعل عوضا
منها وكذلك باب قيدوه وصيرورة وكنوته واصلها فيطولة حذفت

عنها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائد عوضا منها قيل قد صح في فعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في ايتق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكنونة وايضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عين الفاعل وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرتة تكسيرا الا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى كذبوا بآياتنا كذا با * وحكي القراء قال سألتني اعرابي فقال احلق احب اليك ام قصار فكما ان الياء زائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لانه لا ال * فان قلت فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها قيل ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمعنى الضعيف فساغ لذلك ان يثوب عنه الزائد الضعيف * وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علمة مادامت موجودة ملقوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف لا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى ان هذين الحرفين اذا اقويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا وذلك

ان تحملها للحركة اشق منه في غيرها ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرها على خلاف القوة يؤكّد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الالف ولما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك ما تبدّأه الحركات الثلاث وهي الفتحة مستقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح الى اسكانها نحو قوله * ياد ارنه غت الاثافيا * وقوله * كان ايدين بالقاع الفرق * ونحو ذلك وقوله *

شعر

* وان يعرين ان كسي الجواري * فتنبو العين عن كرم عجايف *
نعم واذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو الى احترامه وحذفه كان بان يضاعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واجمعي ونحو ذلك قول الله تعالى والليل اذ يسر * وذلك ما كنا نبغ * والصكير المتعال * وقوله * قرقر قمر الواد بالتهاق * وقول الاسود بن يعفر * فالحقت اخراهم طريق الامم * يريد اولاهم * ويمح الله الباطل * وسندع الزبانية * كتبت في المصحف بلاواو للوقوف عليها كذلك وقد حذف الالف في نحو ذلك اقال رؤبة * وصاني العجاج فيما وصني * يريد فيما وصاني * وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى يا ايت * انه اراد ايتاه وحذف الالف ومن ايات الكتاب قول ليبد * رهط من قوم و رهط ابن المعل * يريد المعل * وحكي ابو عبيد وابو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تساقط وتتهي عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعواني ذواتها

فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم
وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعا ضها
وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدون واجريت
هذه الحروف بمجرى الحركات في زيد وزيدا وزيد ومعلوم ان الحركات
لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تمنع من
احتمالها الحركات ان اذ احتملتها جفت عنها وتكاد تهاوي كد عندك ضعف
هذه الاحرف الثلاث انك اذ وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا
ما قبلهما فانها كانتا تابعا لما هو منهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة
ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فعجي فعلة على فعل يريك انها كانتا
انما جاءت عندهم من فعلة وكان دولة ودولة وجوبة وجوبة نوبة وانما
ذلك لان الواو وما سبيله ان ياتي للضمه تابعا وكذلك ما جاء من فعلة مما عني
ياء على فعل نحو صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة وعيب كانه انما جاء على ان
واحدة فعلة نحو صيغة وخيمة وعيبة افلا تراها مفتوحا ما قبلهما بمجرى
مجرأها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا الا لان الصيغة مفتوحة لسياغ
الاعتلال فيهما فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على
فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون
ما جاء من فعلة على فعل نحو صيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة
في الفاء بل لان ذلك ضرب من التكسير كونه فيما عني معتلة كما ركبه
فيما عني صحيحة نحو لامة ولوم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة
وبرى فيما ذكره ابو علي ونزوة وزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق

وفلكة وفلك * قيل * كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء
والواو اين وقتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ومن احكام
الاعتلال ان يتبعاما هو منها هذا ثم انارأ ينهم قد كسروا فصلة مما هما عيناه
على فعل وفعل نحو جوب ونوب وضيع وخيم فجاء تكسيرهما تكسير ما
واحدة مضموم الفاء ومكسورهما فتح الآن بين امرين اما ان نرتاح لذلك
ونعمله واما ان نتهاك وفيه نتقبله غفل الحال سادجا وفيه ضمير يعود
على المتأخر وذلك سادجا من الاعتلال * فان يقال * ان ذاك
لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما
اولى من ان تنقض الباب فيه ونعطى اليد عنوة به من غير نظره ولا اشتغال
من الصنعة اليه الا ترى الى قوله وليس شي مما يضطرون اليه الا
وهم يحاولون به وجهها فاذ لم يخل مع الضرورة من وجهه من القيام
بمحاول فهم بذلك مع القسمة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واجبي
بان يناهذه فيتطلوا به ولا يملوه فاذ اثبت ذلك في باب ما عينه ياء او واو
جعلته الاصل في ذلك وجعلت اما عينه صحيحة فرعالة ومحمولا عليه
نحو حلق وفلك وعرص ولو ثم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء
والالف في الزيدون والزيدين والزهدان تجاوزا بذلك الى ان اعربوا
بالميس من حروف اللين وهو النون في تقومون وتقدمون وتذهبون فهذا
جنس من تدرج اللفظ * واما ما حذف لامة وصار الزائد عوضا منها فكثير *
منه باب ستة ومئة وفتة وورثة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذف
لامه وعوض منها تاء التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام في نحوبرة وبري

وثبة وثي * وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميا برون ميا فلما حذفوا قالوا
 مئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا *
 واما ما حذف لا لتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا
 بدلا ولا عوضا لانه ليس لازما وذلك نحو هذه عصاور حى وكلمت على
 قلبس التنوين في الوصل ولا الالف التى هي بدل منه في الوقف نحو رأيت
 عصاور حى عند الجماعة وهذه عصاور مرت بصاعند ابي عثمان والقراء بدلا
 من لام الفعل ولا عوضا لا تراعى غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف
 التى هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك لانه مئة وعضة وسنة ولفنة
 وشقة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف فاما الحذف فلا حذف
 وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو التفاضون والقاضين والاعلون والاعلين
 فلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه ليس لازما فاما قولهم هذان وهاتان
 والذان واللتان والذون واللتين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها
 عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسما صيغت للتثنية
 والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن
 على قولك هما وهم وهن لكان مذهبنا لا ترى ان هذين من هذا ليس
 على رجلين من رجل ولو كانت كذلك لوجب ان تنكره البتة
 كما تنكر الاعلام فموزيدان وزيدان وزيدون وزيدان والامر
 في هذه الاسماء بخلاف ذلك الا تراها تجري مشاة ومجموعة اوصافا
 على المعارف كما تجري عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين
 وجاءني اخوانك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا بالمعارف

نحو قولك جاء في ذاك الغلامان ورأيت الذين في الدار الظرفين
وكذلك ايضا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله
مفردة وذللك نحو قولك هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك
* وقريب من هاذان والذان * قولم هيهات مصروفة وغير مصروفة
وذلك انها جمع هيهات وهيهات عند ثار باعية مكسورة فاء هاولا مها الاولى
هاء وعينها هاولا مها الثانية ياء فهي لذلك من باب صبيحة وعكسها باب يليل
ويهياه * قال ذو الرمة *

﴿ شعر ﴾

* تلوم يياه يياه وقد مضى * من الليل جوروا سبطرت كواكبها *

﴿ شعر ﴾

وقال كثير *

* وكيف يتال الحاجة ألف * يليل عساه وقد جاورت رقدا *
فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان
تقلب اللام ياء فيقال هو هيات كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا
اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة
نحو رحيان ومولبان فلي هذه قد تمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات
عوض من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة
الذين وهؤلاء * فان قيل * وكيف ذاك وقد تجاوز تنكيره في قولهم هيهات
هيهات وهو لا والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع
وجفان * قيل * ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب
الا ترى انه لو كان هيهات من هيهات بمنزلة ارضيات من ارضاة وسعليات

من سمات لما كانت الانكارة كما ان سميات وارطيات لا يكونان الا نكرتين
 فان قيل * ولم لا تكون سميات معرفة اذا جعلتها علما للرجل او امرأة سميتها
 بسميات وارطيات وكذلك انت في هيات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على
 معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما للمعنى الفراق ومن نون فقال
 غاق غاق وهياة هياة وهيات هيات فكانه قال بعد ابعدا فجعل التنوين
 علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك * قيل * اما على التحصيل فلا يصح هناك
 حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو
 شان وسرعان وواف واتاه واذا كانت اسماء للافعال والافعال افعشي
 في التكبر وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف
 على معنى لا يضامه الا التكبر فلماذا قلنا ان تعريف باب هيات لا يعتد
 تعريفها وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمة الاتراء صوتا بمنزلة
 حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها
 فان قيل * الاتعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته
 البته وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة
 نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثمالة وذيب وذوابة وابوجعدة
 وابومعطة فقد تجدد هذا التعريف المساق لمعنى التكبر فاشيا في غير ما
 ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة وثمالة وبجاوة وابعامعة ونحو ذلك ان
 بعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون
 هيات كما ذكرنا * قيل * هذه الاعلام وان كانت معنياتها نكرات
 فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت

ذلك الاسد الذي فرقته وباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسات
الذئب الذي خساته فاما الفعل فما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك
لم يحدد التعريف الواقع عليه لفظاً سمة خاصة ولا تعريفاً * وايضا
ان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن اقرب اليها ومعرض
بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيله
ور ويداوايه واهاوهم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع
انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لان اصل صه اسم له وهو
اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام قبذ لك فلتفرحوا وكذلك
مه هو اسم اكف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل
فلما كان معنى اللام عابراً في هذا النسق وسارياً في ايجابه ومتصوفاً في جميع
جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنها معنى
حرف الاستفهام وامن لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى
حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيات وباهيا ما هو اسم للفعل في
الخبر فمحول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع في ذلك انما هو لوصه
ومه ورويد ونحو ذلك ثم حل عليه باب اف وشتان وشكن من حيث
كان اسماً سمي به الفعل واذا اجاز لا حمد وهو اسم علم ان يشبه بركب وهو
فعل نكرة كان ان يشبه اسماً سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الامر
اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل ومع ذلك فقد تجد
لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر * وقوله قل من
كان في الضلالة فليدله الرحمن مدا * اي فليمدن ووقع ايضا تفظ الخبر

في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار والدة بولدها * وقولهم هذا الحلال
معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كسه في كونه اسما للفعل كما ان
سه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مامور به وهذا اسم لفعل مخبر به
وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل
واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على
بعض هذه القربي والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبت فيه ووقت عليه
واظننت به فاعرف ذلك * ومما حذف لامة وجعل الزائد عوضا منها * فرزدق
وفرزيدو سفرجل وسفيرج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد
من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف * واما الحرف الزائد عوضا من حرف
زائد فكثير * منه التاء في فرازة وزادة وجماجمة الحقت عوضا من ياء المد في
فرازيل وزناديق وجماجم * ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من
حرف زائد حذف منه نحو قولم في تكسير مد حرج وتحقيره د حيرج
ود حاريج فالياء عوضا من ميمه وكذلك جفافيل وجفيفيل الياء عوضا
من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسل الياء عوضا من بائه وكذلك زعافير
الياء عوضا من انمه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء
تفعيل او ائف فعال وذلك نحو سليته تسليه وريته تربية الهاء بدل من ياء
تفعيل في تسلي وتربي اوائف سلاء ورباء * انشد ابو زيد *

﴿ شعر ﴾

* باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صيبا *
ومن ذلك تاء التفعلة في الرباعي نحو العجلة والسرهفة كأنها عوض من الف

فملا ل نحو الملاج والسر هاف * قال العجاج * سرهفته ماشئت من سر هاف *
وكذلك ملحق بالرباعي من نحو الحقلة والبيطرة والجمهورية والسلقة كأنها
عوض من الف حيقا ل ويطار و جهور و سلقاء ومن ذلك قول الثعلبي
* متى كنا لأمك مقتونا * والواحد مقتوى وهو منسوب إلى مقتى وهو
مفعل من القتو وهو الخدمة * قال *

شعر

* اني امرأ من بني خزيمه لا * احسن قتوا الملوك والحقدا *
فكان قياسه اذ جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي
قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقباء الاضافة
فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها ولو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء
الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يائي الاضافة والجمع زائد وقال سيبويه
في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال
الف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير
معدوم * قال ابن جني وقد ذكرنا في هذا وجه سقوطه عن سيبويه
في موضع غير هذا يعني في (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا علي رد قول المبرد في
الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي
زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر اصناف زيادتها بين الف الافعال
وباء التفعيل * قال لكن الالف في المفاعل بغيرها هي الف فاعلته لا محالة
وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضارته مضاربا * قال الشاعر *

﴿ شعر ﴾

• اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا • وانجوا ذا غم الجبان من الكرب •
 فاما اقامت اقامة و اردت ارادة ونحو ذلك فان الماء فيها على مذهب
 الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي في قول ابي الحسن عوض
 من عين افعال على مذهبي في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف
 في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك • ومن ذلك
 الالف في يمان وتهام وشام هي عوض من احدى يائي الاضافة في يمني وتهامي
 وشامي وكذلك الف ثمان • قلت • لا يي على لمزعمتها للنسب • فقال • لانها
 ليست بجمع مكسر فتكون كصهار • قلت • له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها
 الماء البتة نحو عباقية وكرهية وسماية • فقال • نعم هو كذلك • ومن ذلك
 ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه
 • وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة
 باقصد صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل •

﴿ شعر ﴾

• ان الكريم وا ييك يتكل • ان لم تجد يوما على من يتكل •
 اي من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على مقدمة الا ترى انه يعمل
 ان لم يجد من يتكل عليه وندع ذكر قول غيره هنا وكذلك قول الآخر

﴿ شعر ﴾

• اولى فاولى بامرئ القيس بعدما • خصفن بأثار المطى الحوافرا •
 اي خصفن بالحوافر اثار المطى يعني اثار اخفافه فحذف الياء من الحوافر وزاد

اخرى عوضا منها في آثار المصطفى هذا على قول من لم يعتد القلب وهو
امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه * وقياس هذا الحذف
والتعويض قولك يا ايها الضارب امرره اي ايها الضارب امرره وهو كثير انتهى
ما لورده ابن جنى في هذا الباب * وبقي ثلث نورد هامة عليه * منها * قال
ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض * من ذلك تشديد الميم
في التميم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله في اوفوه انشد
الاصمعي * يا ليتها قد خرجت من فيه * وتشديد ابه واخ عوضا من لامها
فان اصلها ابو واخوه قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون
اخ واخوه وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد
خاء اخ وياه اب لثة قال وكذا تشديد نون هن * قال صحيح *

شعر

* الاليت شعري هل ايتن ليلة * وهني جا ذيين لزمتمني هن
وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي * قال * والدم
يجري بينهم كالجدول وقال *

شعر

* اهان دمك فرغا بعد عزته * يا عمرو بئيك اصرار اطي الحسد
* فقد شقيت شقاء لا انقضاء له * وسعد مدرك موفور على الابد
* وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من الف ذا المحذوفة
وقوم الى ان النون في المثني والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى انها
عوض من تنوينه واخرون الى انها عوض منهما معا * ومن هذا الباب

تعويض هاء التانيث من الف التانيث * الخامسة * نقول في جمع جنطى
وعفرى جانبى وعقارن فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء
نقول جانبى وعقارين وان شئت تعوض الياء فتقول جانبته وعقارنه
* قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل
ما حذف منه شيء غير باب لغزى واما تعويض الماء فتعوض على ما ذكرنا كثيرا
ما يكون تعويض الماء من ياء النسب المحذوفة كاشعش واشاعنة وازرقى
وازراقة ومهلي ومهالبة * ومن تعويض الماء عن الف التانيث قولهم في
تصغير لغزى لغيزة وفي تصغير حبارى حيرة * ومن هذا الباب تعويض
التنوين من المضاف اليه في اى واذا ومن حرف العلة المحذوفة في نحو جوار
وغواش واعيم وقاض وداع * قال ابن النحاس في التعليقة واختلف
في تنوين كل وبعض فقل عوض عن المضاف اليه كاذ * قال الزمخشري والاولى
ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذى كان يستحقه
الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما
زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى *

قاعدة *

قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان الموضع كما قالوا يا ابت فالتاء
عوض من ياء المتكلم وقد يكون الموضع فى الآخر من محذوف كان فى الاول
كعدة وزنة وعكسه كاسم واستملا حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا
فى اوله همزة الوصل * وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا و
لا آخر افعوض منه حرفا آخر نحو نادقة فى زناديق هو قال ابو البقاء

في (التيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا
 اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل ابن
 وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من آخره * قال
 والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في
 غير موضع المعوض منه * قال فان قيل * التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض
 عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فابن كملت حصل غرض التعويض
 الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة اول الكلمة
 وقد وقعت في موضع الحركة * فالجواب * ان التعويض على ما ذكرنا يفتل
 على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين
 قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى
 ما هو اخف منه والحقيقة تحصل بخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع
 محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يشغل بموضعه فاذا ازيل عنه
 حصل التخفيف * وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلف في باب قضاة
 ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وان من الاوزان التي انفرد بها
 المثل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل * وقال بعضهم وزنه فعلة
 ككامل وكلمة وان هذه الضمة للفرق بين المثل الآخر والصحيح * وقال
 القراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والماء فيه اغنى في غزاة ورماة
 عوض مما ذهب من التضعيف كالماء في اقامة واستقامة عوض مما حذف
 * قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور الشكري في
 (ارجوزته في النحو) وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثا لآلاف ليت الاتمين

يتاحوت على نظم سهل وطم جمد فقال

- * والوزن في الغزاة والرماء * في الاصل عند جملة الرواة *
- * فَعَلَةٌ ليس لها نظير * في سالم من مثاله الظهور *
- * وآخرون فيه قالوا فَعَلَهُ * كما تقول في الصحيح الجملة *
- * فخص في ذلك حرف الفاء * بالضم في ذي الواو وذي الياء *
- * وخالف القراء ما انبأت * وحجهم بقولهم سرارة *
- * وعنده وزن غزاة فَعَلَّ * كما تقول نازل ونزل *
- * فالهاء من ساقطها متاخذه * وانما تصرف بالرياء فيه *
- * كما لا اصل في اقامة اقوام * بالاغتياض اطراد الكلام *
- * وبعضها جاء على التاصيل * غزى وعنى ليس بالمجهول *
- * وقال الزمخشري في (الاحاجي) معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص
- فيتدرك بزيادة شئ ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم
- بقطع الحركة والتثوين عنهما فتدرك ذلك بزيادة التثوين * والفرق
- بين العوض والبذل ان البذل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى
- فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في اوله
- هو قد الفان جنى (كتاب التعاقب) في اقسام البذل والمبدل منه والعوض
- والمعوض منه وقال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما
- البذل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما
- بالموضع دون وسيلة الا ان البذل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول
- ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم

في آخر الهم بدل من ياء في اوله كما تقول انها عوض منها وان ياء ايتى بدل من عينها كما تقول انها عوض منها ولا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرت به بعد البدل فيه «شائما والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القيام وذلك ان تصرف عوض في كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتي مستقبل ثان مخالفا لمنقضى * ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمتضى من الدهر فان لا يعادو معاد لا يرتجع * ومما ورد في فوت العوض منه قوله

شعر

* عاضها الله غلا ما بعد ما * شابت الاصداع والضرى نقد *

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة النعم فهذه حال تصرف عوض وليس كذلك تصرف بدل لان البدل من الشيء قد يكون والشئان جميعا موجودا ان لا ترى الى قول التحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا متبرجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك * وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع البدل منه والعوض ليس بابه ان يكون

في موضع المفاض منه الا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها
وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موزن بدل من الياء التي هي فاؤها
وهي في مكانها ودال اولي بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف
في رأيت زيد بدل من توينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان
عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيد عوض من
توينه في الوصل وسبب ذلك ما قدمناه من ان عوض انما هي لعدم
الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانها فيهما
كانهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكانت
نطقت بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التوين ومن نون التوكيد
في امر باجارية عند ميم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا انطقوا بالالف
فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه
حروف البديل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه
لا متقدم عليه ولا متراخيه عنه ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً وليس كذلك هاء
زنادقة لانها عوض من ياء زنادقة قيل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي
عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض
من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لانها ليست في
موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان الياء ايضا
قريبة الشبه بالالف كانها هي والبديل اشبه بالمبدل منه من العوض
بالمعوض منه انتهى *

قاعده

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه
ابن عصفور والامدى انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف
الجواب مع الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا
فقال ليس بشئ بل لا نائية وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول
اضرب زيدا ان اساء وان لا يسي فلا تضرب ولو كان تعويضا لما جاز الجمع
بينهما ورد ايضا قول ابي موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية
عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت
عوضا لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين * لانه لا يجتمع العوض
والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم نلزم ولو كانت
عوضا لزم * وللقاعدة فروع * احدها قولهم اللهم الميم فيه عوض من
حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما الثاني قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء
فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الثالث قولهم ياني وشامي
وتهامي الالف فيه عوض من احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما الرابع
قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الماء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء
الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان الخامس قولهم زنادقة
الماء فيه عوض من الباء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة
وما شبه ذلك السادس قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في
المؤنث بلحق شيئين عند بعض العرب وشيئين عند بعضهم في الوقف
وذ لك عوض من الماء فلهذا لا يجتمعان السابع قال ابو حيان قد نابت

الالف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهل وانا
قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل والالف كانها عوض عنها واما
انا فسمع فيه انه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف من
الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه اناه كما قلت في
الوقف على هذا هذه * الثامن * باب جوار وغواش يقال فيه حاله انصب
رايت جوارى بمنع الصرف بلا خلاف لحقة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع
والجرح حذف ياءه * ولحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا
لا يجتمعان * قال في (البيسط) وهذه المسئلة مما يعانى بها ويقال اي اسم
اذ اتم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف
يائه وانما حكمه بلحوق التنوين * التاسع * قال الكوفيون لولا في قولك
لولا زيد لا كرمتك اصلهاو والفعل والتقدير لولم يمنعني زيد من اكرامك
لا كرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا الاعوضا فصار بمنزلة
حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا حذفوا الفعل وزادوا
اما عوضا من الفعل * قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون
بينها وبين الفعل لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه * العاشر * قال ابو حيان
في (شرح السهيل) لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب
نحو ان تم فاذا زيد قائم لانها عوض منها فلا يجتمعان * الحادي عشر * قال
في (البيسط) نصب الام اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف
التبعية للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينها فيقال هذا ذلك
لثلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينها لعدم

المعوض * الثاني عشر * قال الزمخشري في (الاحاجي) نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحررون في جمع حرة جطوا الجمع بالواو والتون عوضا من المحذوف فيها من لام او حرف تانيث * وقال في (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والتون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا اجتمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجتمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لان علامتها كالمعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة تجتمع على هنوت ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالمعوض وكذا ائنة وفتات وشيئة وشئات ورية ورتون ورتات ومتة ومثون ومئات ونحو ذلك * وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظا بمجموعة جمع التصحيح جبرها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تانيث او ادغام قالوا سنة وسنون وقلة قلون ويرة وبيرون وثبة وثبون وكرة وكرون ورثة ورتون ومتة ومثون وارض وارضون وحررة وحررون وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه وقد غير وابنة بعضها اشعارا بدم اصائه في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثين وكبروا وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثرت التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من منعها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزائد في قوة الاصل في المراعاة والطلب انتهى * الثالث عشر * الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالمعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) * الرابع عشر * قال ابن يعيش الناصب للتأدي فعل مضمر

تقديره انادى زيد اوادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلظظ به لان ياقدا ثبت عنه * الخامس عشر * قال ابن يعيش قال الحليل اللام في المستفات بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يازيداء ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الالف الندبة به ومبراهما واحدا لك لا ندعو واحدا منها ليستيب في الحال كما في النداء * السادس عشر * قال ابن يعيش هاء التشية في يا ايها الرجل زيدت لازمة عوضا ما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الاترى انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قائم ويا من في الدار * السابع عشر * قال ابن يعيش الناس اصله اناس حذفوا المزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذا لا يجتمعان فاما قوله * ان المتنايا يطلعن على الاناس الامنيا * فردود لا يعرف قائله * الثامن عشر * قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما * التاسع عشر * قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى المذرور منصوبا بفعل مقدركانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل * العشرون * قال ابن يعيش الحفّض في المضاف اليه بالحرف المقدّر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لتيا به المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل قال ونظير ذلك واورد الحفّض في الحقيقة ليس به ابل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفف وانما هي نائبة في اللفظ عن رب * الحادي والعشرون * قال ابن يعيش اذا

قلت رأيت القوم اجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان
يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اقتصدا بصعهم فحذفوا المضاف اليه
وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف
والمضاف اليه ولهذا المجرين على نكرة وصار ذلك جمعهم ارضاعا على ارضين
عوضا من تاء التانيث * فان قيل * تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه
ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضا منها كما
عوضوا ما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقليل وثبة وثنين
والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها * فالجواب بان
المضاف اليه ايضا ينزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل
بينها واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون
المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التانيث نحو طليحة وحمران يصغر الصدر
ويبقى علم التانيث بحال فلا تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء
من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريده معناه * الثاني والعشرون *
قال ابن هشام في (المنقى) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض
من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان * وقال ابن انقواس في (شرح
الدوة) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل
مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه * الثالث
والعشرون * قال السخاوي في (توير الدياجي في تفسير الاحاجي) ما في قواك
اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا الاصل لان كنت منطلقا ولهذا
لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيويه وان جعلت ما توكلها لم يمتنع

أظهار الفعل وهو قول المبرد * الرابع والعشرون * أما في قولهم أما زيد
فقطلت جعلت عوضا عن مهالك من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها
ذكره السخاوي * الخامس والعشرون * ما في قولهم أفضل هذا أم لا عوض
من جملة إذا الأصل أن كنت لا تفعل غيره حذف الجملة وصارت ما عوض
منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي * السادس والعشرون * قد وسوف
والسين وحرف التني جعلت عوضا من ما سقط من أن المفتوحة المخففة
إذا دخلت على الفعل فإذا أعاد الساقط زال العوض ذكره الرمضري في
(الاحاجي) * السابع والعشرون * قولهم زرني أزرك حقيقته زرنني فانك
أن تزرنني أزرك فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جنى
في (كتاب التعاقب) * قال ومثل ذلك أيضا الفعل المجزوم في جواب بالنهي
والاستفهام والتبني والله عا والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه
أعوض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا
لك * أين يتك أزره أي أن أعرفه أزره * ليت لي ما لا أتصدق به
اللهم أرزقني بعير أحج عليه * لا تنزل عندنا نصب خيرا * فكل ذلك محذوفة
منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة * الثامن والعشرون * قولهم
أنت ظالم أن فعلت تقد بره أن فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت
الجملة المتقدمة منه عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي
الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جنى * التاسع والعشرون *
ما في حيثما واذ ما جى بها عوضا من إضافتها إلى الجملة ذكره ابن جنى * الثلاثون *
الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ في نحو لمعرك لأفعلن

وايمين الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجوز ذكره ابن جنى * الحادى والثلاثون *
 جواب لولا فى قولك لولا زيد لقلت جعل عوضا من خبر المبتدأ
 او معاقباله فوجب حذفه ذكره ابن جنى * الثانى والثلاثون * قولك ليت
 شعري هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت
 وشعرت فعل متعد فصدره متعده مثله وهذه الجملة ثابتة عن خبر ليت وصارت
 عوضا منه فلا تظهر فى هذا الموضع اكتفاء بهاذكره ابن جنى * الثالث
 والثلاثون * يد وغدا صلها يدى وغدا وبسكون العين حذف اللام وعوض
 منها حركة العين ذكره ابن جنى * الرابع والثلاثون * قال ابن هشام فى المغنى
 لكون الباء والهمزة متعاقبتين لم يجوز اقامت بزيد وكذا قال الحريرى فى (درة
 النواص) الجمع بينهما متع كمالا يجمع بين حرفى الاستفهام * الخامس والثلاثون *
 * والسادس والثلاثون * قال ابن جنى فى (شرح الصناعة) اما قولم لاها الله فانها
 صارت عندهم عوضا من الواو الا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام
 فى الله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوين فى (شرح الجزو لبة) اما الله
 بالمد فلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا
 انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول او الله لافعلن * السابع والثلاثون *
 قال الاندلسي فى (شرح الفصل) يقال ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف
 الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجوز اقسمت والله
 * الثامن والثلاثون * قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى
 لان حتى جعلت عوضا منها فلا تجوز اظهارها ثلثا يكون جمعاً بين العوض
 والعوض منه * التاسع والثلاثون * قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) المنصوب

على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل
عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تأهب للجهنم كى تريد ولن مدد
سهما القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز
اظهاره لتلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا
من الفعل المحذوف لا يطرده وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها *
فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسماء
عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال * ومن ذلك هنيا مربا وكرامة ومسرة
ونعمة عيش وسقيا ورياء ومحقاو بعدا وفسا ونكسا وبهرا وما شبه ذلك من
المصادر التى استعملت في الداء للانسان او عليه او هي حاكية * لذلك كلها
منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لما انتهى
* الاربعون * قال ابن الدهان في القرة * قال قوم انما امتنع دخول الجر في الفعل
لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض
منه * الحادي والاربعون * قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط
علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح * قال الفرق بين حسن وجهه وعبد
بطنه واحد انه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه
اذ اثبات الهاء في وجهه يقتضى ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه
لا يصح رفع البطن بعد والام بواحد ثم يتقل كما في حسن نحو حسن ابوه
ثم حسن الاب * الثاني والاربعون * قال ابن القواس في (شرح الدرة)
مذعوضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف هاء التثنية والفاء الاستفهام وقطع
همزة الوصل فبروا بها لتباينها عن بادليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها *

تثنيه

قال السخاوي في (توثير الدباحي) ابد لو امن ياء الاضافة تاء في نحو يا ابت
ويا أمّت وابد لو امنها لفاقا لواليا بوايا اما فلها بديلان التاء والالف ثم جمعوا
بينها فقالوا يا ابتا ويا أمّتا ولم يبدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوّض عنه لانه جمع
بين المعوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين المعوضين
كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض منه *

تثنيه

قال ابن جنّي في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض
منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم *

تثنيه

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فرائضة عوض
من الياء نظرا ذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع
وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بها وها غير واجبين
في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى
نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة
ليس معنى تعتبره العرب بحيث يجعل الماء له بالقصد بديل هذه عبارة تكون
من التحوي عند روية التعاقب في كلامهم وان كان سببها قد جرى على مثل
هذه الطريقة في الاعراض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب
الى العرب المعاوضة اذا كان التعويض فائدة واي فائدة في اسقاط
حرف وزيادة آخر انتهى * قلت * هذا السؤال قد تعرض له ابن جنّي

واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) * فان قلت * فلمل الهاء في زنادقه
وجماجمه لتانيث الجمع كهاء ملائكة وصياقله فلا يكون عوضا * قلنا * لم تات الهاء
لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعله نحو ملائكة انتهى *

قاعدة

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا
كلمة لامن قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما
قوله تعالى واقام المحلولة * فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك
ان العرب لم يقدر احرف النداء عوضا من ادعوا وانادى لاجازتهم حذفها
* وقال الامدي في (شرح الجزولية) * ان قال قائل * لم جاز دخول يله على
هذا ولا تدخل على الالف واللام * فالجواب * ما قال المازني ان اصل هذا
ان تشير به الى واحد حاضرا فدعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه و
الزمتة اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك
لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة *

التقليب

قال ابن هشام في المغني القاعدة الرابعة انهم يقلبون على الشيء ما يغيره لتناسب بينهما
او اختلاط فل هذا الابوين في الاب والام وفي الاب والحالة والمشرقين والمغربين
والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سمي خافقا مجازا وانما هو
مخضوق فيه والتمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين
في روبة والعجاج والمروين في الصفا والمروة ولجل الاختلاط اطلقت
من على ما لا يعقل في نحو فقههم من يمشي على بطنه الآية واسم المخاطبين

على الغائبين في نحو قوله تعالى اعبدا واربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
 لعلكم تتقون * لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرون على المؤنث حتى
 عدت منهم في وكانت من الغائتين * والملائكة على ابلبس حتى استثنى منهم
 في فسجدوا الا ابليس * ومن التغليب اول تعودن في ملتنا * فان شعيا عليه السلام
 لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله يذرونكم فيه * فان الخطاب
 فيه شامل للعقلاء والانعام فقلب المخاطبون والعقلاء على الغائتين والانعام *
 قالوا وقلب المؤنث على المذكور في مسئلتين * احدهما * ضبعان في تشبة ضبع
 للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان * والثانية * التارخ فانهم ارخوا
 باليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة * قال ابن هشام وهو سهو
 فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجرى حكم احدهما على الآخر
 لا يجتمع الليل والنهار ولا هاتين عن شيئين بلفظ احدهما وانما رخت العرب
 باليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح
 في مقية العرب قلب الاقرب على الابد بدليل قلب المتكلم على المخاطب
 وهما على الغائب في الاسماء نحو انا وانت قمتا وانت وزيد قمتا واستدل بذلك
 على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب
 قلب الاقرب على الابد *

التغيير يانس بالتغيير

فمن ذلك قال ابو حيان باب النسب بنى على ثلاث تغييرات * لفظي * وهو كسر ما
 قبل الياء وانتقال الاعراب اليها * ومعنوي * وهو صيرورة اسمها لما لم يكن له الا ترى
 ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب

الى علي وحكي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو ممرت
 برجل قرشي ابوه كانك قلت متسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن
 مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق
 فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كثرة في التغيير والخروج عن
 القياس اذ التغيير يانس بالتغيير وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات منها
 انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا
 الباب حكمها في الاكثر ان تعرف منها انه ينقله من الجود الى الاشتقاق
 والالماجاز وصف المؤن ولحاقه التام ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهرا وضميرا
 ومن ذلك قال ابن عيش انما اخصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف
 لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبار والعلامات ونحوها ولان
 الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العالم
 والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قالوا حبة ومحب ومكره وشاع
 فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية
 والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي في (توير الدياجي) دخلت
 تاء الثانية في ام واب في حال الداء عوضا من ياء الاضافة نحو يا امت
 ويا ابت والاصل يا امي ويا ابني والدليل على انها تاء الثانية قولهم في الوقف
 بابيه وبامه وانما اخص ذلك بالتاء لانه من باب تغيير ومن ذلك قال
 ابن عيش يجوز ترخيم ما فيه تاء الثانية وان لم يكن علما نحو يا ثب وباعض
 في ثبه وعضه لانه تبادل هاء في الوقف ابد الامطر دافساغ حذفها لان
 التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير

يأنس بالتغير * ومن ذلك قال ابن النحاس في (الطليقة) لا يرخم المتجب
منه لا تالانرخم الا ما حدث فيه النداء البناء وليس يندوب لانه لما تطرق اليه
التغير بالبناء جاز ان يطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لان التغير يأنس
بالتغير * ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغني) انما اتبعت حركة المنادى لحركة
الصفة اذا كانت ابنايين عليين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغير
يونس بالتغير * ومن ذلك قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف
منه التاء ثم الياء فيقال في حنيقة حنفي لان باء النسبة لما تسلطت على حذف
التاء تسلطت على حذف الزائدة الاخر والتغير يونس بالتغير بخلاف باب فعل
فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتيمى لفقد العلة المذكورة * وكذا قال ابن
النحاس لما تطرق اليه التغير يحذف تاء التانيث جاز ان يطرق اليه تغيير
آخر لان التغير يونس بالتغير * وقال ابن فلاح في (المغني) انما اختص العلم
بالترخيم لوجهين * احدهما ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول
الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغير يونس بالتغير كما قلنا في
حذف الياء في النسب الى حنيقة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيق
* والثاني * ان النداء اثر فيها التغير بالبناء والتغير يونس بالتغير * ومن
ذلك قال ابن صفور في (شرح المجل) والذي خرج عن نظائره اي من
الموصلات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالابتداء والخبر ولم يكن
في الصلة طول وكان المبتدأ مضمر الم يعز حذف المبتدأ وبقاء الخبر الا في
ضرورة شعر يجوز حذف المبتدأ في اي فصيح الكلام نحو يعيني اعم
هو قائم وان شئت قلت اعم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها

ايضا بالبناء لان التغيير يانس بالتغيير *

التقاص

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التنية والجمع المذكر السالم طلبا للقاصة ذكره في (البسيط) وقال ابن عيش في (شرح المفصل) ابدلت الهزمة من الماء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي ايماء والاصل هيئات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الماء من الهزمة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته وقال ابن فلاح في (المغنى) قلبت الهزمة في نحو صحراء وعشراء ونساء واوا في الجمع بالالف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونساعات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهزمة واوا طلبا للتقاص *

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة (في المغنى) فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة باحد هاء اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكام غير في الوصف بها الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله *

شعر

* ان تقرأن على الاسماء ويحكما منى السلام وان لاشعرا احدا *
واعمال ما حمل على ان نحو كما تكونوا بول عليكم ذكره ابن الخاحب الثالث *
اعطاء ان الشرطية حكم لوفي الاهمال نحو فان لاتراه فانه يراك واعطاء
الوحكم ان في الجزم نحو لو يشاء طار بها ذومبيعة ذكره ابن الشجري

* الرابع * اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله * اذا نصبك خصاصة فتعمل * واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانها متى يقوم مقامك لا يسمع الناس * الخامس * اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ الم تشرح وفي اعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله *

شعر *

* لن يجب الا من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة *
* السادس * اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاعمال عندا تنقاص النفي بالا كقولهم ليس الطبيب الا المسك * السابع * اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله *

يا ابتاعك او عساكا

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان * الثامن * اعطاء الفاعل اعراب المفعول او عكسه كقولهم * خرق الثوب المسار * وقوله او بلغت سراتهم هجر * التاسع * اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر * العاشر * اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر * قال ولو ذكرت احرف الجرود خول بعضها على بعض في معناه لجا من ذلك امثلة كثيرة * وذكر محمد بن مسعود ابن الزكي في كتابه (البديع) ان الذي وان المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله *

* اقترح اكباد المحيين كالذي * ارى كبدى من حب ميه تقترح *

وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب * اي من الذي يكذب
قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والقراء والفارسي
وارتضاء ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يشراه به عباده *
وخضمت كالذي خاضوا * واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جرى عليه
اشكال هذا الكلام بان ظاهره تفضيل زيدا في العقل على الكذب وهذا لا معنى له
ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من تنبه لاشكاليها قال وظهر لي
توجيهان * احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل
بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن
يوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
يفتري * ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفتري * الثاني * ان اعقل
ضمن معنى ابعد فمضي المثال زيد ابعد من الكذب لعقله من غيره من المذكورة
ليست الجارة للفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من
المعنى الوصفي والمفضل عليه متروك ابدامع افعل هذا لقصد التعميم وفي (شرح
الدرة) لابن القواس شبهت ليس بلا غملت عليها في العطف كما حملت لاعلمها
في العمل قال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لسا ليو فينهم * خرج المازني
الآية على ان ان وان كانت مشددة فهي النافية بمعنى ما نقلت كما ان ان
المشددة لا تضفف وهذا من التقارض *

فائدة *

قال الزمخشري (في المفصل) واعلم ان الاو غيرا يتقارضان ما لكل واحد منها
* قال ابن يعيش معنى التعارض ان كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما

هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه دارض معار من الا*

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه
الاصلي ثلثا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله
فوجب ان يقدر المفسر في نحو زيد اربته مقدما عليه* وجوز البيانون
تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا
وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك
* فالاول نحو اربهم رأبته اذ لا يتصل في الاستفهام ما قبله ونحو ما ثمود
فهم يتنام* فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيدان
متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر
ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتتمل تقديره مقدما للمعارضة اصل آخر
وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم الا
ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في
مثل هذا واذا قلت ان خلتك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلقك زيدا جاز الوجهان
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلبس
الجملة الاسمية بالفعلية* والثاني هو متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري
قد ربه مؤخرا عنها لان قرشا كانت تقول باسم اللات والعزى تفعل كذا
فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تنحيا لشانه بالتقدير فوجب
على الموحدين ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيقي بذلك* الثاني*

ينبغي تظليل المقدم ما يمكن لتقل محالقة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي
زيد قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذا
كان قائما لانه قدر اثنين وقدر واخمس ولان التقدير من اللفظ اولى وكان
تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لاحتياج معه الى تقدير شيء
آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معها الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في * واشربوا في قلوبهم العجل * ان التقدير حسب عبادة العجل
والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي
يشن الآيه ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتن ثلاثا شهره والاولى ان
يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك تقديرا للحذف الثالث * اذا استدعى
الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور
مضمر عائد على ما يحتاج الى الرباط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدرج فالاول نحو كالذي يفشى عليه * اى كدور ان عين الذي
* والثاني * نحو * اذا قامت تضوع المسك منها نسيم الصبا * اى تضوعا مثل تضوع
نسيم الصبا والثالث * كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا * اى لا تجزي فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا
لان مقوضا قاله الاخفش * رابع * ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور
اها ما يمكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون
اذا كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيد اضربه فان منع من
تقدير المذكور مانع معنوي او صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيد

اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب * فان قلت * زيدا اهن اخاه
 قدرت اهن * والثاني * نحو زيد المر به يقدر فيه جاوز دون امر لانه
 لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف
 الجر نحو نصح في قولك زيد انصح له جاز ان تقدر نصحت زيدا بل هو
 اولى من تقدير غير المفعول به * وما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع
 صناعي قوله * يا ايها المايخ دلوى دولكا * اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر
 خذ لا دولتك وقوله * واضرب منا بالسيف القوانسا * الناصب
 فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لا ناقررنا بالتقدير
 من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك
 هذا معطى زيدا مس درهما التقدير اعطاء ولا يقدر اسم فاعل لانك
 انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال * الخامس *
 قد يكون اللفظ على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا
 القرآن ان يفترى * فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى *
 ثم يعودون لما قالوا * قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول *
 وقال ابو البقاء في حتى ننفقوا مما تحبون * يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية
 والمصدر في تاويل اسم المفعول * السادس * قال ابو البقاء في (التبيين) ليس
 كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصود فان الاعراب فيه مقدر
 وليس له لفظ يدل عليه * وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب
 مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه *

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر (١) الصلة على الموصول (٢) والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير (٣) والصقة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء (٤) والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف (٥) وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبع من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها (٦) والفاعل لا يقدم على الفعل (٧) والافعال التي لا تصرف لا يقدم عليها ما بعدها (٨) والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها (٩) وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه (١٠) وما يقدم التمييز وما بعد الا (١١) وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها (١٢) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ١٣ ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات وما اما لا يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف او كان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج

تقوية الاضعف واضعاف الاقوى

قال ابن جنى في الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصريفا وتلجبا فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مرت بقاع عرج كره وبصحيفة طين ختمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كيف وصف اسماء واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية ومن تقوية الاسماء اعلمها لعمل

القول وذلك ان العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية * ومن اضعاف
الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبس
وعسى ومنه والد وصاحب وبعداصلها الوصف ثم منعه وكذلك قد درك
اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبني
الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضريين كثير الا ان هذا
وجه حد بينهما انتهى *

* تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى *

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) وترجم عليه * باب في قوة اللفظ لقوة المعنى *
قال هذا فصل من العربية حسن منه قولم خشن واخشوشن فغنى خشن دون
معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولم اعشب المكان
فاذا اراد واكثره العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق
واخلوق وعدن واعدودن ومنه باب فعل واقتل نحو قدروا وقدروا فاقدر اقوى
معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى اخذ
عزيز مقتدر * فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر
وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت * لان كسب
الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله قول الشاعر

* اذا قسمنا خطيتنا يتنا * فحملت برة واحتملت فجار *

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال * ومن ذلك قولهم رجل جليل
ووضي فغذا ارادوا المبالغة قالوا جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه
باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسرو كسروا قوام القرم وقومت الخيل ومات

البعير وموت الابل ومنه باب فَعَالٌ في النسب كاليزار والمطار والقصاب
انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كانه قيل له
ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضاري للطائر ايضاً كانه قيل له ذلك لقوة
خضرته والحوا ري لقوة حوره وهوياضه والحطاف لكثرة اختطافه
والسكين لكثرة تسكين الذبائح * قال ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
المعدول عن معناه وذل لك فعال في معنى فَعِلَ نحو طوال فهو المبلغ
من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال
من قليل وسراع من سريع فَعَالٌ وان كانت اخت فَعِلَ في باب الصفة
فان فعلاً اخصر بالباب من فعال لانه اشد انقياداً منه تقول جميل ولا تقول
جمال وبطي ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد وعريض ولا تقول
عراض فلما كانت فعيل في الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال
فصارعت فعال بذلك فعلاً والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما
عن اصلهما ففعال قبالة زيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل وبعد
فاذا كانت الالفاظ ادل على المعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة به زيادة
المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهدية كان ذلك دليلاً على حادث
متجدد له * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذا اشارة للتقريب فاذا ارادوا
الاشارة الى متبع متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار
اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد
لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى (تنبيه) خرج عن هذه القاعدة باب التصغير
فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي *

* واسماء اذا ما صغروها * تزيد حروفها شططا وتلو *
 * وعادتهم اذا زادوا حروفا * يريد لا جملها المعنى ويلو *
 يشير الى مقبر بان تصغير مغرب وانسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء
 وعشيشية تصغير عشية *

تالافى اللغة

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا
 الا لا يلى على وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك
 من اكنع وكنماء وبقية ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على
 غير ما كان في وزنه منها * قال لان باب اقل وفعلاء انما هو للصفات
 وجميعها يجي على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفرو وصفراء
 واخرق وخرقاء فلما اجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين وانما
 ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها * قال ومثله ليلة طلقة وليال
 طوالق * قال وايس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل وانما طوالق
 جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قاله وجه صحيح واين
 منه عندي واوضح قولم في العلم سلمان وسلى فليس سلمان اذن من سلى
 كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلى
 بصفيتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلى كتحطان من لىلى غير انهما لما كانا من
 لفظ واحد تالافيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجلل الهائج
 ويهمل للفلاة ليسا كادهم ودهما لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما هم
 كدهم ولم يسمع فلم بذلك ان هذا اتلاق من اللغة وان ايهم لا مونث له ويهمل

لامذكروها ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض *

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد *

اشار ابن جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها * باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل * قال وذلك كقولهم وزن حبسطى فعلى فيظهِرون النون الساكنة قبل اللام وهذا شئ ليس موجودا في شئ من كلامهم الا ترى ان سبويه قال ليس في الكلام مثل قند وعتل ويقولون في تمثيل عرند فعل وجنفل فعلل وعر نقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت او قلت وزن عرند فعل لم يكن فرق بينه وبين قند وعتل وصل ولو قلت وزن جنفل فعلى لالتبس بياب مفرجل وفردق وياب عديس وهملع ولو قلت في حبسطى فعلى لالتبس بياب صلخدى وجلعبي * قال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد الا ترى لوقيل انك اين من دخل مثل جنفل لم تجزه لانك كنت نصيره الى دخل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل استبان ولا جاعل ما مثله من جملة كلام العرب كما جعله منها اذ ابتينه غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجز ان تقول وزن جنفل من دخل دخل كما قلت في التمثيل وزن جنفل من افعل فعنفل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين *

حرف التاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لامن طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء
 في (البيان) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقل ماكثر
 ذلك فيه تخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلنقطة
 رجل فان معناها ومساها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصالح ولا
 يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثير
 فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك *
 ثبوت الحدث في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال فشا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد
 افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تشوا في الارض
 مفسدين * حالا مؤكدة *

حرف الجيم

الجل نكرات

قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا على النكرات * قال ولولا
 ان الجل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما
 كانت تجري اوصافا على النكرات لتكبرها اراد وان يكون في المعارف
 مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد التعت لزيد
 لانه قد ثبت ان الجل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن
 ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة

لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلين
 بها الى وصف المعارف بالجل فعملوا الجملة التي كانت صفة للتكرة صلة للذي
 هو الصفة في اللفظ والعرض الجملة كما جاءوا بالذي متوصلين بها الى نداء مافيه
 الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود نداء الرجل واي وصلة
 وكما جاءوا بالذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء
 بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ
 او صاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ
 المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى * وقال الشيخ جمال الدين
 ابن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه
 لا بد من حذف في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة * والتقدير
 هو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة والجل تكرات كما قال
 الزجاج في ان هذا ان لساحران * ان التقدير لهما ساحران وقال صاحب
 البسيط انما اختصت التكرة بالوصف بالجملة لوجهين * احدهما * انها تطابقا
 في التنكير بدليل وصفها على التنكير الذي لا يقبل التعريف * والثاني *
 ان فائدة الجمل في احكامها وهي تكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض
 الصور لكانت تكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم بما يجعله
 السامع فيحصل له بذلك فائدة واذا كان الحكم تكرة وهو مقصود الجملة
 كان مطابقا لموصوفه في التنكير *

الجوار

عقده ابن جنى بابا في (الخصائص) وخصه ابن هشام في (المغنى) ابن بادة ونقص

فقال القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم
 هذا جمر خصب خرب بالجرو قوله * كبير اناس في مجاد مزمل * قال ابن
 هشام وقيل في وارجلكم * بالخفض انه عطف على ايديكم لاعلى رؤسكم
 اذا الارجل مفسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لجاورة رؤسكم والذي
 عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في التثنية قلبا وفي التوكيد نادرا
 كقوله * يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلم * ولا يكون في النسق
 لان العاطف يمنع التجاور * قال ومن ذلك قولهم هنا في ومرأني والاصل
 امرأني وقولهم هو رجس نبس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس
 بفتح النون وكسر الجيم * قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان
 لو كانوا لا يقولون هو نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
 الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدير رجس اذ يقال
 فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن وبق وقالوا
 اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم سلاسل واغلا لا *
 بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات * والاصل
 موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حية يؤقتون بالهمزة وقال
 جرير * لحب الموقدان الى مؤسى * بهمزة الموقدان ومؤسى على اعطاء الواو
 الجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهزمت كما قيل في وجوه اجوه وفي
 وقت اقتت * ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جميع حملا على قولهم
 في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب وكان
 ابو علي ينشد في مثل ذلك * قد يؤخذ الجار بجرم الجار * قال ابن جني وعليه

ايضا جازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر
ومعوت بيكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك
كانها في اللام لم تقار قها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل + الاعتماد
بالمدة في الالف كانه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع
بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف وقال ومن الجوار
استباح الخليل المعق مع الحق والحقق وذلك ان هذه الحركات قبل
الروى المقيد لما جاورته وكان الروي في اكثر الامور وغالب العرف مطلقا
لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح الاقوى وقال
ابن جني في قوله * شعر *

* في اي يومي من الموت افر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر *
الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهزمة المفتوحة والراء الساكنة وقد
اجبرت العرب الساكن الجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن
اعطاء الجوار حكم مجاوره ابدلوا الهزمة المتحركة الفاكما بدل الهزمة الساكنة
بعد الفتحه يعني ولزم حيث ذفتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحه * قال
وعلى ذلك قولهم المرأة والكأمة بالالف وعليه خرج ابو علي قوله * كان
لم تري قبلي اسيرا يما بنا * اصله تروا بهزمة بعد ها الف * قال سراقه
ارى عيني ما لم تروا به * ثم حذفت الالف للبازم ثم ابدلت الهزمة الفا
لما ذكرنا * وقال ابن عيش اختار البصريون في باب التنازع افعال الثاني
لانه اقرب الى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة * قال
وما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب

خرب وماء شرب بارد فاتبعوا الا وصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن
 المعنى عليه الا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة
 وانما هما من وصف البحر والماء * قال ومن الدليل على مراعاة القرب
 والمجاورة قولهم * خشنت بصدريه وصدريه فجازوا في المعطوف وجهين
 اجودهما الخفض فاخاروا الخفض هنا حملا على الباء وان كانت زائدة
 في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان افعال الثاني في ما نحن بصدده اولى
 للقرب والمجاورة والمعنى فيها واحد وقال ابو البقاء في (التيين)
 المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى
 الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير
 الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز
 حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد اجرت
 العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني
 الاول في المعنى كقولهم جمر ضب خرب وكقولهم اني لا آتيه بالقديا والعشايا *
 والقديا لاتجتمع على قديا ولكن جاز من اجل العشايا وهو كثير وقال في موضع
 آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم
 وللمجاورة اثر الا ترى ان كلاما مجاورت المنصوب والمجرور حملت على
 ما قبلها ولا سبب الا الجوار وما حمل على ما قبل بسبب الجوار كثيرا جدا
 ثم قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة *

حرف الحاء

الحركة

فيها فوائد * الاولى * اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف

او معه اوقبله على ثلاثة مذاهب * قال ابن جني * والاول * هو مذهب
سيبويه قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر * وغموض الحال
* قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا
اياها فاصلة بين المتلين مائة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والصفف
والمشش كما تفصل الالف بعدها بينها نحو المللال والصفاف والمشاش فلو كانت
الحركة في الربة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولم
ميزان ومبعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها
لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها
من قبلها فاذا كان ينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلتها وايضا لو كانت
الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون
قبله حاجزة بين المتلين * قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا
مذكر من الطي ثم اتبعناه امر آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقانا
اطويل والاصل فيه اطو ووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من
الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطو في الربة
بعدها لما قلبت واو او جل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لما قبلتها اياها
في جنس الصوت فتجذبها الى ما هي بمضه ومن جنسه وهي الياء وكما
ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا
وحسا وليست الكسرة على قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى
لانه يروم ان يشبهها جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى صوتا
واقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك انها اقوى من الكسرة التي

فيها فلا يقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم
 ان لا تتقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المضالقة للواو
 الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا أدى الامر في المعادلة الى هنا
 توافقت الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان
 كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية باء فكان يجب على هذا ان تخرج
 الواو الثانية من اطو وجل صحيحة غير معلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة
 احكامهما ونكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطو بجل
 على ان الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو
 الحركة بها لا محالة قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف
 ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والتحركة مخرجها من
 الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة
 ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تنفي عنها
 شيئا لسبقها في الحركة قال ابن جني كذا قال الفارسي قال ورأيت معنى هذا
 الدليل وهو عندي ساقط عن سيويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر
 الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فنه
 ان النون الساكنة اذا وقعت بعده الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك
 نحو صمبر وشمباء في عبر وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون
 وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها اثر لها
 عن الانف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها
 وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واثباتها سائبا

اولى بان تصد بها وتقلها من الانف الى القم * وما غير متقد ما لتوقع ما يريد
من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو ادخل * استصغره * استخرج
* قال ابن جنى وما بقوى عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف
اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين
ياء وكسرة ينون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة
يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحركة بها الا ترى انه لو كانت الحركة
بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء
فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي
هي ادنى الياء من فتحها وكسرة العين التي هي ادنى الياء من العين بعدها * قال
وهذا وان كان من الواضوح على ما نراه فانه لا يلزم من موضعين * احدهما *
انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما ينسب السائل الى انهم
مريدوه ومعتقدوه الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف
ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو
حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوته
اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم * والاخر * ان
اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف
لان هذا موضع انما يتعالم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان
اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل
والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في
ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها * قال وقد كاذبنا فيه قديما قولا

آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشأ نهما في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بذلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينها والحس ينطك ويحظر عليك ان ينسب اليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة لما في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضممة والواو اذا اتبعتهما وهذا تاه في البيان والبروز الى حكم البيان انتهى *

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الجباز في (شرح الدرة) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وهما نرئيب وهوان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبري فقال في (الباب) الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين * احدهما * ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم

الموصوف ولا تآخرونه اذ في ذلك قيامها بنفسها * والثاني * ان الحركة
للممكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون
من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدد ول من
ذلك دليل على ان الحركة معها * واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين
* احدهما * انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان
بينهما حاجزا وليس الا الحركة * والثاني * انك اذا اشبهت الحركة نشأ
منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربهم والجواب
عن الاول * ان الادغام امتنع لتضمن الاول لتحركة لا لحاجز بينهما كما
يتضمن يجر كنه عن القلب نحو عوض * وعن الثاني من وجهين * احدهما *
ان حدوث الحرف عن الحركة كان لانها تبع الحرف الحادث فهي شرط
لحدوثه وليست بعضاله ولهذا اذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها
ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سى الحركة بعض حرف
او حرفا صغيرا فقد تجاوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة توحد هاء * والثاني *
لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول
كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق
الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف
من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف اتبعها * والقاعدة الثانية *
قال ابو البقاء وينطق بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهي ان الحرف
غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين * احدهما * ان الحرف له مخرج
مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من

مركبتين لان الحركة اذا اشبت نشأ الحرف المجانس لها الوجهين * احدهما *
 ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف * والثاني * انك اذا اشبت
 الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله يكما لها فلو كانت الحرف
 كمركتين لم تبقى الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة
 ابن جنى ايضا فانه عقد لذلك بابا في (الخصائص) قال فيه الحركة حرف
 صغير لا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمى الفسة الواو الصغيرة
 والكسرة الباء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك
 متى اشبت ومطلت الحركة انشأت بعد ها حرفا من جنسها كما قال الشاعر *
 * نقي الد را هم تقاد الصياريفي * وقوله *

* وانني حيث اسرى الهوى بصري * من حيث ماسلكوا ادنوا فانظور *
 يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه *

﴿ شعر ﴾

* فانت من القوائل حين ترمى * ومن دم الرجال بمنتراح *
 يريد بمنترح وهو مفتعل من التزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف
 اجريت الحروف مجراها في الاعراب يهاني الابواب المعروقة من الاسماء
 الستة والثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وقضاعت الحروف
 والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله * ومن يتق الله فان الله
 معه * وقوله * وقد بدا منك من الميزر * وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب *
 وحذف الحرف في قوله * فالحقت اخراهم طريق الامم * يريد اولام وقوله
 وصاني العجاج فيما وصيني * يريد فيما وصاني * قال ومن مضارعة الحرف للحركة

ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اشبعن ومطلن ادبن الى
حرف آخر غيرهن الا انه شبه بهن وهو الهزة فانك اذا مطلت
الالف ادتك الى الهزة فقلت أأ وكذلك الياء في قولك اى والواو
في قولك او فهذا كالحركة ادتك الى صورة اخرى غير صورتها وهي
الالف والياء والواو في متزاح والصباريق وانظروا هذا غريب في موضعه
• ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة
وطلمة وقائمة ولا يكون ساكنان فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف
جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبطة الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة
والالف حتى كانها هي • قال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف
الثلاثة الالف دون اختيائها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها • ومن
ذلك انهم قد ينو الحرف بالهاء كما ينو الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيده
واغلامها • واغلاموه واغلاميه وانقطاع ظهريه فهذا نحو قولهم اعطيتكم
ومررت بكم واعزه ولا تدعه والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير • ومن
ذلك ان اقدم الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك
مجرى الحركة الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة
فيها • وما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة تهنده وجعل فلك فيها
مذهب ان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف
نحو قدم اسم امرأة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه
ومن ذلك انك اذا اضعفت اي نسبت الرباعي المقصور اجزت اقرار الله وقلها
القافتقول في حلي حلي وان شئت حبلي وفي الخماسي تحذف الفه البتة كجاري

و مصطفي في جباري ومصطفي وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف الفه
البتة كقولك في جزى جزى وفي نشكى نشكى فاوجب الحركة الحذف كما
اوجه الحرف الزائد على الاربعة * ومن مشابهة الحركة للحرف انك تقصل
بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفعل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو
وتد ونظر فجزت الحركة بين المتقارين كما يميز الحرف بينهما نحو شمليل وجيرير
* ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا
وقع روياني الشعر المقيدس كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويانيه خفف
والتحرك كقوله * وقائم الاعماق حاوي المخترق * فاسكن القاف وهي
مجرورة والمشدد كقوله * اصحوت اليوم ام سافتك هر * فحذف احدى
الرئين كما حذف الحركة من قاف المخترق * قال وهذا ان شئت قلبته فقلت
ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجمات الموضع في الحذف للحركة ثم
لحق بها فيه الحرف * قال وهو عندي اقيس ومن ذاك اشتكاهم اختلاف
التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرهما من اختيا نحو الجمع بين المخترق وبين
المقق والحق ففكر اهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء
او الواو ردفين قال * ومن ذلك عندي ان حرفي العلة الياء والواو قد
صما في بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها
وذلك نحو القود والحوكة والخونة والقيب * والصيد وحول وروع وان
يو تناورة فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة
بعدها مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها من نحو القواد والحوكة و
الخونة والقياب والصيد وحويل ورويع وان يونا عويرة وكذلك ما صح

من نعو قولم هبوا الرجل من الحياة هو جار مجرى صحة هبوا لوقيل فاعرف
 ذلك فانه لطيف غريب **الفائدة الثالثة** قال ابن جني باب كبة الحركات
 اماما في ابدى الناس في ظاهر الامر ثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة
 ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة
 والكسرة هي الفتحة قبل الالف المائلة نحو فتحة عين عالم وكتب كما ان الالف التى
 بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هي التى قبل الف التنعيم نحو فتحة
 لام الصلوة والزكوة والحياة وكذلك قام وعادو التى بين الكسرة والضمة والضمة
 ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشتملها ومثلها الضمة
 المشتملة كسرة كهو قاف النقيوضمة عين مد عور وابت بور فهذه ضمة
 اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضافها لذلك كالصوت
 الواحد لكن ليس فى كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة
 • ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيويه بالالف الامالة والالف
 التنعيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها • وقال صاحب البسيط جملة
 الحركات للتوعدة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء وثلاث
 متوسطة بين حركتين • احدها • بين الضمة والفتحة وهي الحركة التى قبل
 الالف المفتحة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحياة • والثانية •
 بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة
 الكسائي • والثالثة • بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف المائلة
 نحو رمى • والماشرة حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف
 فى حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب • والحادية عشرة حركة بناء

تشبه حركة الاعراب وهي ضمة النادى وفتحة المبني مع لاعلى مذهب
من جعلها حركة بناء * الثانية عشر * حركة الاتباع * الثالثة عشر * حركة
التقاء الساكنين * الرابعة عشر * حركة ما قبل ياء التكلم على مذهب من جعله
معربا فانه جي * ياتصح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء * قال
وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة
تطلق الحرف نحو اصلها من حروف الين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك
بعد سكونه وقال المهلبى فى (نظم القرائد)

اشعار

* عدد ناجمة الحركات ستا * وستابعدھا ثم اثنتين *
* فاعراب ثلاث او بناء * ثلاث او ثلاث بينين *
* ومشبھتان والاتباع حاد * واخرى للتقاء الساكنين *
* وواحدة مذبذبة تردت * لدى اخواتها فى حيرتين *
وقال بعضهم الحركات سبع * حركة اعراب * وحركة بناء * وحركة حكاية * وحركة
اتباع * وحركة نقل * وحركة تخلص بين سكونين * وحركة المضاف الى ياء
التكلم * والقائدة الرابعة * قال الشريف الجرجاني فى حاشية الكشف
الحركة الاعرابية مع كونها طارئة اقوى من البنائية لانه لان الاعرابية علم
لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يقضى الى التباس المعاني
وفوات ما هو الغرض الاصلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عما فى
الضمير * والقائدة الخامسة * يقال فى حركات الاعراب رفع ونصب وجز
او خفض وجزم وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف * قال بعض

شرح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القاب مشتقة من القاب
 هو امه فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجراو الخفض من
 جارو خافض والجزم من جازم * قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق
 فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخوولة لانها مشتقان من العم والحال
 فلصار الرفع والنصب والجراو الجزم لقبا لالاعراب ولم يكن البناء عامل
 بحد ذاته يشتق له منه القاب جعلت القاب الضم والفتح والكسر والوقف *
 وقال ابو البقاء المكي في (اللباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع
 ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجراو الجزم وحركة البناء
 حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد
 من الادميين اذا ردت تعريفه علق عليه علما كزيد وعمر ولا تسميه رجلا
 لاشتراك الجنس في ذلك فضة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء
 كالواحد المطلق * وقال الشيخ بهاء الدين ابن التماس في العليقة على المغرب
 اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمغرب مضموم وللبني
 مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب * فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما
 على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه * ومنهم من قال يجوز مجازا
 والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه * ومنهم من قال يجوز لطلاق
 اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس * القاعدة السادسة * قال ابو البقاء
 المكي في (اللباب) اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء
 ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه * فذهب قوم الى الاول وعلته
 ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة تامة بخلاف حركات البناء

وما ثبت بعلته اصل لغيره * وذهب قوم الى الثاني وعلمه ان حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للتزلزل اذا كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لمعنى معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر * وعبرني (البيهقي) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قال والا قولى هو الاول * الفائدة السابعة * اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتححة * قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال لما للخليل ما اقل من يميز افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانه لا يحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتححة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو * وقال ابن جني ارى الدليل على خفة الفتححة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون * اذ علمت ذلك فتفرع عليها فرع * احدها * اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما الحق بهامن نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الا ثقل للاقل لقلة دورانه والاخف لكثير ليسهل ويعتدل الكلام

بتخفيف ما يكثُر وتثقل ما يقل * وايضا فالرفوع لا يُعد منه سوى الجبر
على خلاف والرفع الواحد من المنصوبات يُعَدُّ كما لمفعول به والظرف
والحال والمستثنى * قال الزجاجي الفعل ليس له الامة فوع واجدو نصب
عشرة اتيا * ولما كانت الجرورات اكثر من المرفوعات عُدَّوا قُل من المنصوبات
اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة * الترفع الثاني * اختصاص الضم
بما بني عليه لما ذكر ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه
ما كان بجوارياء نحو امير وكيف فزاد بعد اعس الكسرة طلبا للفتحة اذ هو
مع الياء اقل منه وحده * والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم يبن
عليه الا حيث والظروف الستة وغير وائي في بعض احوالها والمنادى
وبعض الضمائر * الثالث * اختصاص نون التثنية بالكسور ونون الجمع
بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت التثنية لثقلها الكسر ليمتداد لا
* الرابع * لانه وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا امرانا في بعض
الاحوال وذلك لانه اقل من الاسماء فبقي في الغالب عن الضم لئلا يكثُر
الثقل * الخامس * امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل
ايضا * وفي (البيسط) لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف
اخر من الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة وكذا حمل الجر
على النصب في ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا
على القرب * وقال السخاوي في (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات
الضمة لانها من الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام
اذا حمل على المسألة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء * وقال

ابن الدماغي في (الفوة) الضمة والكسرة مستقلتان مائتان للسكون والفتحة قرية
 من السكون بدلالة ان العرب تقرأ الى الفتحة كما تقرأ الى السكون من الضمة
 والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة عوفات وفي كسرة كسرات بالانواع
 ثم انهم يستقلون ذلك فيقولون كسرات و غرفات بالسكون * وبعضهم
 يقول غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة
 ولا يقولون ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير * وايضا
 فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جل
 فاما القدر والقدر فلفتان وكذلك الدرك والدرك * وما يدل على مناسبة
 الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عنه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب
 الى الياء على شرائط تقول ثوب و ثياب وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب
 كقالتوا اطوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جهاد فقلوا في الجمع
 لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى (الفائدة الثامنة)
 قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف * اما الاول فينشأ عن
 الحركة حروف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة
 واو * وقد تقدمت امثله في الفائدة الثانية قال ومن مطل النخعة قول
 خترة * ينباع من ذفرى عضوب جصرة * وقال ابو علي اراد ينبع فاشبع
 الفتحة فانشأ عنها الفا * وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياء اذا
 الخراط من بين الصنفين ما ضياوا نشد فيه *

﴿ شعر ﴾

* يطرق حللا واناة معا * تمت يتباع انبياع الشجاع *

فهذا القمل ينقل أفعالا والالف فيه عين ويتبني ان يكون عينه واوالاها اقرب معنى من الياء هنا نم وقد يمكن عندى ان يكون هذه لفظة تولدت وذلك انه لما سمع يتباع اشبه في اللفظ ينقل فجاءت منه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضغن الرجل يضمن اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعمل في الكلام أكثر من فعلن نوههم فبعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضغن يضمن فلوسئلت عن مثال ضغن يضمن على هذا القول اقلت فلن يقلن لان العين قد حذفت * قال ومن مطلق الفتحة عندنا قول الهذلي *

شعر

* ينال نفعه الكفاة وروعه * يوما انج له جرى سلقع *
اي بين اوقات نفعه فاشبع الفتحة فانشأ عنها القاء * وحدثنا ابو علي ان احمد ابن يحيى حكى خذه من حيث وليساء قال وهو اشباع ليس * وحكى القراء عنهم اكلت لحماشة اراد لحم شاة فطل الفتحة فانشأ منها القاء * ومن اشباع الكسرة ومطلها * ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد والاصل جلاعد جمع جلمد وهو الشد بدفاما بامطالين ومطيلين فعوض من النون المحذوفة وليست مطالا * ومن مطلق الضمة قوله *

شعر

* ممكورة جم العظام عطبول * كان في انيا بها القر نقول *
* واما الثاني * فالحروف المعطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد ولين الا ان الاماكن التي يطول

فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعد ها وهي سواكن توابع لما هن منهن
 وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليها
 عند التذكر * فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزقة ومقروءة
 ومحبوة وانما تمكن المدقين مع الهمزة لان الهمزة حرف نأى منشاء
 او تراخي مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تماديت
 بهن نحو معلن وشعن في الصوت فوفين له وزن لبنائه ولكانه وليس كذلك
 اذا وقع بعد هن غير ها وغير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب
 وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا وافيات
 مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد واما
 سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعد هن فلانهن كما ترى
 سواكن واول المثليين مع التشديد ساكن فيخفو عليهن ان يلتقي الساكنان
 حشوا في كلا مهم فحينئذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها فيملون
 طولها ووفاء للصوت بهاء وضامما كان يجب الالتقاء الساكنين من تحريكهما
 اذ لم يجدوا عليه نظر قالوا لا بالاستراحة عليه تطلقا وذلك نحو شابه ودابه
 وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك
 فكلاما من الحرف في المد كان حينئذ محقوقا تمامه وتمادي الصوت به وذلك
 الالف ثم الياء ثم الواو فشابه اذن اوفى صوتا وانهم جرسا من اختيا
 وقضيبكر انهم واتم من قوص به وتمود الثوب بعد الواو من اعرق الثلاث
 في المد وهي الالف وقرب الياء اليها * نعم وربما لم يكتف من تقوى لفته
 وتعالى تمكينه وجهارته مما تبشبه من مد الالف في هذا الموضع دون

ان يطفى به طبعه ويحط به اعتياده ويطوؤه الى ان يبدل من هذه الالف
همزة فيجعلها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فتقول شابه ودابه
قال كثير * اذا ما العوالي بالمبيط احارت * وقال * ما مسوادها فجللت
ياضا وما يضيها فاسوأدت * وهذا الهمز الذي تراه اخر يخص الالف
دون اختيا وعلة اختصاصه بها ان همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة
ورودها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحملوا وحملوا انفسهم على قلبها
همزة تطرقا الى الحركة اذ الم يجد والى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع
ولا في غيره وليست كذلك لاختياها لانها وان سكنت في نحو قضيبك وقوس به
فانها قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصارت تحركها في غير هذا
الموضع عوضا من سكونها فيه فاعرف ذلك فرقا * وقد اجرى والياء
والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين لما هو منها و ذلك نحو قولهم
هذا جيبك اى جيب بكر و ثوبك اى ثوب بكر و ذلك ان الفتحة وان
كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سر الهو من اجله جازان تمتد الياء
والواو بعدها في نحو مارا يلاو ذلك ان اصل المد واقواء واعلاء وانعصه
وانداه انما هو للالف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان
في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلها في نحويت ووسط
انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جائتا بعد الفتحة جائتا في موضع
قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف قصيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لاسيما
وهما بعد الفتحة لكونهما اختا الالف وقويتا الشبه بهما فصارت شيخ و ثوب
نحو امرء شاخ و ثوب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك * وما

«دها عند التذكر ففعل قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا للمفعول به
اي ضربا زيدا ونحوه * وكذلك مظل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا
اذا كنت تذكرا للمفعول او الظرف او نحو ذلك اي ضربوا زيدا وضربوا
يوم الجمعة او ضربوا قايما فتذكر الحال * وكذلك الياء في نحو ضربي اي
اضربي زيدا ونحوه * وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند
التذكر لانك لو وقفت عليها غير معطولة ولا ممكنة المد وان كنت متذكرا
ولم يكن في تقطعك دليل على انك متذكرا شيئا ولا وهمت ان كلامك قد تم
ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى
كلام قال الاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملة * ووجه
الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليها ضغن وتساءلن
ولم يغب مدهن واذا وقعن بعد الحرفين يمكن واعترض الصدى معهن
* ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقفت بعد الحرفين كان لها صدى
ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مظهر للتدبة واطالة الصوت بين
في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف
توفية لمن وتطاولوا الى اطالتهن وذلك قولم وازيداه ولا بدمن الهاء في الوقف
فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمره
* وكذلك اختساها نحو وانقطاع ظهريه واغلا مكيه واغلا مهموه
واغلا مهموه وتقول في الوصل واغلا مهموه قد كان كريلا وانقطاع ظهري من
هذا الامر * والمعنى الجامع بين التذكر والتدبة قوة الحاجة الى اطالة الصوت
في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق

بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظا به فتمت هذه الاحرف وان وقعن
 اطرافها كما يتمن اذا وقعن حشوا لا واخر فاعرف ذلك * وكذلك الحركات
 عند التذكير يطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنا جرين مجرى الحروف المبتدأة
 توام فيمطلن ايضا حينئذ كما تمطل الحروف ود لك قولهم عند التذكير مع الفتحة
 في قمت قمتاى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة اننى اى انت عاقله ومع الضمة قمتو
 اى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكير ساكنا صحيحا كسر
 لانه لا يجرى الصوت فى الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت فى الحركة
 ثم انتهى الى الحرف ثم اشبت ذلك الحرف ومطلته كقولك فى قد وانت تريد
 قد قام قدى وفى منى وفى هل هل وفى نعم نعمى وفى لام التعريف من الغلام
 مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احنج الى حركة جبرى
 مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف فى
 القوافى المطلقة الى الكسر كقوله * وانك مهماتأ مرى القلب يفعل * وقوله
 * لما نزل برحاناو كان قدي * ونحو ما نحن عليه حكاية الكتاب هذا
 سيفنى يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان
 ساكنا صحيحا لم يجرى الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفنى
 وان كان الموقوف عليه عند التذكير ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الباء
 والواو الساكنان بعد الفتح نحو اى وكى ولواو وكسر نحو قمت كى اى كى تقوم
 ومن كان من لفته ان يفتح او يضم لا لتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس
 قوله ان يفتح ويضم عند التذكير نحو قيا ويا وسرا * وعن قطرب ان من العرب
 من يقول شم يارجل فان نذكرت على هذه اللفظة مطلت الضمة واوافقلت

شموا * ومن العرب من يقرأ اشترو الضلالة بالضم ومنهم من يكسروهم
من يفتح فان مطلقت مستذكرة اقلت على من ضم اشترو او على من كسر
اشتروى وعلى من فتح اشتروا وروى عن محمد بن محمد بن احمد بن موسى
عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر *

* فهم بظانهم وهم وزراؤهم من يوم القضاة ومنهم الحكام *
فان وقعت على هم من قوله وهم السعاة قلت وهي وكذا الوقف على
منهم الحكام منهم وان وقعت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهموا
لانك كذرا يتفعل الشاعرو ان شئت مكست حملا لثاني على الاول وللاول
على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تمد ان حملت على نظيره وكما جازى
من ذلك عند وقفه التذكير جازي في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول
عجبت منا اى من القوم على من فتح التون ومن كسرهما فقال من القوم
قال منى (الثامنة) فى انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة *
قال ابن جني الاول منها ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائبة عنه
ودليلا عليه كقوله *

شعر

كفالك كف لا تلبق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدماء
بريد تمضى وقوله * واخر غوان متى يشاء يصير منه * وقوله * دأى الايد
تضبطن السريحا * ومنه قو تعالى يا عباد فاتقون * وهو كثير فى الكسرة وقد
جاء فى الضمة منه قوله

شعر

* ان القنبر ينبتا قاص حكم * ان ترد الماء اذا غاب النجم
يريد النجوم تحذف الواو واناب عنها الصمة وقوله حتى اذا بليت حلاقيم
الحلق * يريد الحلق وقال الاخطل

شعر

* كلتمع ايدي ثنا كيل مثبة * يتدين ضر من بنات الدهر والخطبة
يريد الخطوب * ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم يدع الداغ وسندع
الزانية * كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو
في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لحقة الألف * قال * مثل النقاء كبد
ضرب الطال * يريد الطلال * ونحو منه قوله *

* الا لا بارك الله في سبيل * اذا ما الله بارك في الرجال *
تحذف الألف من لفظة الله * ومنه قوله * اوالفا مكة من ورق الحمي * لانه
اراد الحما تحذف الألف فالتقت الميمان فتبصر على ماترى وقال ابو عثمان
في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابت تحذف الألف وقال الشاعر *

* فلست بمدرك ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني *
يريد بلهفا * والثاني منها * وهو انا بة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد وهي
الاسماء الستة وجمع الثنية وكثير من الجمع فان الألف والواو والياء فيها
نايبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الصمة
وليس من هذا الباب اشباع الحركات في مستراح والسياريف وانظور
لان الحركة في نحو هذا لم تحذف وبقيت الحرف عنها بل هي موجودة

لا مزيد فيها ولا بتقص منها (العاشر) في هجوم الحركات على الحركات
قال ابن جني هو على ضربين * أحدهما * كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس
* فالأول * قسمان أحدهما ان تفتق فيه الحركات والآخر ان يختلفا يكون
الحكم للطاري منها على ما مضى * فالتفتان * نجوم بفزون ويدعون أصله
ينزويون فيسكت الواو الأولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون
واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاء
التي هي العين فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاء لطر الثانية عليها ولا يدمن
هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الرائية اعتبارا في ذلك يحكم
المتلفين الا تترك تقول في العين المكسورة تنقل الضمة اليها يمكن كسرتها
نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرمون الى ميمها فابتزبت الضمة الميم كسرتها
او حلت محلها فصار يرمون فكلا لا يشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها
في يرمون لفظا كذلك نجح على ان ضمة زاي ينزويون غير ضمتها في
ينزويون تقدير او حكما ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئون فكسرة ميم
مئون غير كسرتها في مئة اعتبارا بحال المتلفين في مئة وسنون وبيرة
ويرون * ومثله ترخيم برثن ومنصور فين قال يا حار اذا قلت يا منص
ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة فين قال يا برث ويا منص وعلى يا حار
اعتبارا بالمتلفين في كلا لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا ولفظا
فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حار
تقدير او حكما * وكذلك كسرة صاد سنو وقاف فتو غير كسرتها في صنوان
وقنوان * وكذلك كسرة صاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في

اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يفزون ويدعون* واما
 المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون
 فاسكت الياء استثما للضممة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسوته
 اطروها عليها فصارت يرمون ويقضون* وكذلك انت تغزين اصله
 تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاء فابتزتها ضمتها فصارت تغزين الا ان
 منهم من يشم الضمة ارادة للضممة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة
 فلا يشم* ويدل على مراعاتهم لذلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين
 الموضعين انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لما نحو اقضوا
 ارموا ونحو اغزى ادعى فكسروهم مع ضمة التالث وضمهم مع كسوته يدل
 على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر* ومن المتفقة
 حركاتها كانت فيه الفتحان نحو اسم المفعول من نحو اشند واهرو وهو مشتد
 ومحرر واصله مشتد ومحرر فاسكنت الدال والراء الاولي ان وادغمتا في
 المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يفزون
 ويرمون* يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحرر
 الا ترى ان اصله هنا مشتد ومحرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد
 ومحرر فلما لم يقل ذلك وصح في المختلفين الذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنع
 من الحكم به فيما تحصل الصنعة فيه تقدير او وهما* وسبب ترك النقل في المفتوح
 انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا التحول والضرورة فيه ومعه الا ترى
 الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتح وتعدر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو
 الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون

ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء
وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث * وكذلك لو لم تنقل كسرة
الواو في تنزوين الى الزاء لصار التقدير الى تنزين ثم يجب قلب الياء واوا
لانضمام الزاء قبلها فتقول للراءة انت تنزون فيلبس بجماعة المذكور فهذا
حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين
بعد الفتحة نحو هو لا يخشون ويسعون وانت ترصين وتخشين فلما لم تغير
الفتحة هنا في المختلفين الذين تغير هما واجب لم تغير الفتحتان اللتان انما هما في
التغير محمولتان على الضمة مع الكسرة فان قيل * قد يقع اللبس ايضا بحيث دُميت
الترق لانك تقول للرجال انتم تنزون وللنساء انن تنزون ونقول للراءة
انت ترمين ولجميع النساء انن ترمين * قيل * انما احتمل هذا النحو في هذه
الاماكن ضرورة ولو لاذلك لما احتمل * ووجه الضرورة انه اصل انتم تنزون
تنزون فالحركتان كما ترى متفتحتان * وكذلك انت ترمين اصله ترمين
فالحركتان ايضا متفتحتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة
الثاني وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بجماعه
كان لم ينقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله
واخيره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته
طريقا لسلكها ولم تجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته وذلك بما يقارنه
عليه * الضرب الثاني * مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله *
وقال اضرب الساقين امك هابل * اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها

على حد من قرأ فلامه الثلث فصار امك ثم اذ الكسر الكسر فهجمت كسرة
 الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهاذا لا يقاس عليه الا تراك
 لا تقول قد رك واسعة ولا عدلك ثقیل ولا بتك عاقلة * ويجوز من ذلك
 في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزلك وقياسه في تخفيف الميزان تبجل
 الهزة بين بين فتقول بما انزل اليك لكنه حذف الهزة حذفاً والقي كسرتها
 على لام انزل وقد كانت مفتوحة فقلت الكسرة الفتح على الموضع فصار
 لقد يره بما انزلك فالتقت اللامان فتحركين فاسكتت الاولى وادغمت في
 الثانية كقوله تعالى لكاها والله ربي * ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة
 انه سمع دعه في حرمه وذلك انه نقل ضمة الهزة بعد ان حذفها على الراء وهي
 مكسورة ففتي الكسرة واعقب منها ضمة * ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبره مع
 ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن مسلم عن امرأة قالت لبات لها وقد خلون الى اعرابي
 كان يالقهن في السوء تنته قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الى هنا
 اسمع ما تقول قلت وما في هذا رادت استفهام انكار في السوء انتنه فالتفت فتحة
 اتن على كسرة الماء فصارت بعد تخفيف السوء في السوء تنته فهذا نحو ما نحن
 بسيله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه
 ان تقول في حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتبجل هزة امه بين بين اي بين
 الهزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزون فيمن خفف او في حريمه
 فييد لها يا البتة على يستهزون وهو رأي ابي الحسن فاما في حرمه فليس على
 قياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها في السوء انتنه ان تقول في السوء
 انتنه فتخلص هزة انتنه باء البتة لانفتا حها وانكسار ما قبلها كقولك في

تخفيف مئيز ميز انتهى ما ذكره ابن جني * ومن فروع هذا الباب كسرة
 شرب اذا بنى للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقى ظاهر كلامهم * نعر
 قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجهها كما قالوا
 فمين زيد في الحكاية على احد القولين وفي ياء منص اذا رخت منصور اعلى
 لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من
 حركات الكلمة الاصلية * قال واذا صغرت فعلا على فعل فضمة فعيل غير ضمة
 فعل وقبل في هي * الحادية عشرة * قال ابن القيم في بدائع الفوائد * قال
 السهيلي قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان
 الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت
 ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما
 المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه
 الحرف * فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من
 ذلك صوت خفي مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة
 والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت
 الخفي الذي يسمى فتحة وكذا لقول في الكسرة * والسكون عبارة عن
 خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فيلزم
 عند ذلك اى يقطع فلذلك سمي جزءا اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه
 وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن * فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو
 واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت لانه
 يرتفع عند ضم الشفتين ويتصب عند فتحهما ويخفض عند كسرهما وينجزم

عند سكونها * وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا بسبب
وهو العامل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك
لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة
قال ابراهيم القمي وعندى ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان
عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً للحركة محلّه فان الاعراض وان لم تحرك بانفسها
فهي تحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة * الثانية عشرة * قال ابو حيان
في اشرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات اثلاثا هي ماخوذة من حروف
المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمّة من الواو
والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذة
من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات
الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان
الحركات قبل الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات
اذا اشبهت وان العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه
الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه * وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه
الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان
احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى * الثالثة عشرة * قال في (البيسط)
تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة * الرابعة عشرة * الاصل في تقدير
الحروف ان يقدّر ساكالا ان الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان
مذهب سيويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كتحفة لاشوهه
بفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لافعل بالتحريك * الخامسة عشرة *

الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي الموث بنيرها نحو سقر
فانه ينفع الصرف كمالو كان فوق ثلاث اقامة للحركة مقام حرف رابع بديل
تحت حذف الف جزى في النسب كتحتم الف مصطفي لا كتحخير الف جلي
المشاركة لما في عدد الحروف قال في (البيضا) فان قبل ولو جرت الحركة
يجري الحرف الرابع لم تحقه ثاء التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها
نحو سفيرة قلت ونحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم
بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف الصغير السادسة عشرة
قال ابو البقاء في (البيان) اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف
في نحو هذا بكرو ومررت بيكران حركة الاعراب صارت في الكاف اذا
الاعراب لا يكون قبل الظرف وانما يريدون انها مثلها السابعة عشرة
قال ابن جني كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضممة الواو
الصغيرة والكسرة الباء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما
راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة
وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا ولذا دخلت الالة على الحركة كما
دخلت الالف اذا الفرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضهما من بعض
فائدة قال بعض شراح الجمل السوال عن مبادئ اللغات يزدى الى
التسلسل فلماذا لا ينبغي ان يسأل لاي شيء اقردت الاسماء بالجر وانفردت
الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال
المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع واضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم
يتفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت

القول المضارع وحكم لما يحكمه فلم يتون ولم يخفض كالفعل كان يجب ان
يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على النصب
ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه ترك
العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تنخفض الافعال
المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من
عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او
للاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة وادالم يكن
فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ
ولمصدره في المعنى ولذلك لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي
لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب
شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها
﴿ حكاية الحال من القواعد الشهيرة ﴾

قال ابن هشام في (المنى) القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي
والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن
حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار ونحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة
لان لام الابداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه
اذ ليس المراد تقرب الرجلين من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول
هذا كتابك فمعه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا
فحكيت ومثله واقه الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ببلد
ميت فاحييناه الارض الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا باحضار تلك

الصورة البديهة الدالة على القدرة الباهرة من آثاره السحاب تبدو
أولا قطعاً ثم تنضم متقلبة بين أطوار حتى تصير ركناً * ومنه ثم قال له ك
فيكون * أي فكان ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
به الريح في مكان سحيق * ونريد أن نغن على الذين استضعفوا إلى قوله ونري
فرعون وهامان * ومنه عند الجمهور وكلهم بأسط ذراعيه * أي يسط
ذراعيه بدليل وثقلهم ولم يقل وقلبانم وهذا التقرير يدفع قول الكسائي
وهشام أن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتمون * إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التداري وفي الآية
الأولى حكيت الحال الماضية * ومثلها قوله

* جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالأيام *
ولولا حكاية الحال في قول حسان * يمشون حتى لا تهر كلاهم * لم يصح الرفع لانه
لا يرفع الا وهو الحال * ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول *
* الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير *

وفيه فروع * منها * مروان يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعلا
أو فعا أو الأول له نظير فيعمل عليه والآخرة أن مثلاً لأن لم يجيء ذكره
ابن جنى * ومنها * فم أصله فوه بزه فوز حذف الماء لشبهها بحرف العلة لحفاها
وقربها في المخرج من الألف فحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي
عين حرف الأعراب وكان القياس قلبها الفاء تحريراً كما تحررت الأعراب وانفتاح
ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصي ورحى فتحذف الألف
لالتقاء الساكنين فيبقى العرب على حرف واحد وذلك معدوم النظر

فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر ايد لو امن الواو ميالان الميم حرف
 جلد يصحل الحركات من غير استئصال وها من الشفتين فها متقاربان
 ذكره ابن يعيش * ومنها * الف كلا وليست زائدة لتلايق الاسم الظاهر
 على حرفين وليس ذلك في كلامهم الصلاة ذكره ابن يعيش ايضا * ومنها *
 مذهب سيبويه ان التاء في كتاب بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها
 في بنت واخت والفا للتانيث ووزنها فلي كذا كرى وذهب الجرمي
 الى ان التاء للتانيث والالف لام الكلمة كافي كلا والوجه الاول لانه ليس في
 الاسماء افضل ولم يبعد ان تاء التانيث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش *
 ومنها * قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة
 معربة من مكان واحد الواو والالف والياء هي حروف الاعراب * وذهب
 الكوفيون الى انها معربة من مكنين قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه
 وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في
 كلامهم ليس له الاعراب واحد ما ذهبوا اليه لانظيره في كلامهم
 فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابا وبالمصير الى ماله نظير اولي
 من المصير الى ما ليس له نظير * ومنها * قال ابن الانباري ذهب البصريون
 الى ان الالف والواو والياء في الشية والجمع حروف اعراب وذهب
 الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده بعض الثعوبين بان هذا
 يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لانظيره
 في كلامهم * ومنها * قال ابن فلاح في (المغني) صفة الاسم
 لا المبني يعجز فتحه نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بناء

لان الموصوف والصفة جملا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم ذات لا عليها
 بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليها وهما معربان فنيامعا لانه
 يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظيره * ومنها * قال ابن فلاح
 ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذف ياء وعوض منها الميم المشددة
 في آخره * وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اي اقصد
 خذفت الهزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
 وصارا كلمة واحدة ولا يستكرتر كيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها
 مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعند ثامن هل وام قالوا فاصرفا
 اليه له نظيره وما صرتم اليه دعوى بلاد ليل * وقال الاندلسي في (شرح
 المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل امرائه باعراب ما قبله لانه يؤكد لما قبله
 ورده البصريون بان المكى لا يكون تأكيد للمظهر في شيء من كلامهم والمصير
 الى ما لا نظيره في كلامهم غير جائز * وقال ابن جني في الخصائص اذ ادل
 الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك علي مذهب الكتاب فانه حكى مجاء
 علي فعل ابلا وحده ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان
 ايجاد الظير بعد قيام الدليل انما هو الانسبه لالحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل
 فانك محتاج الى النظير لا ترى الى غزوبت لما لم يقم الدليل علي ان واوه
 وتاءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فنمت ان يكون فعولا لما لم يجعله
 نظيرا وحمله على فعلية لوجود النظير وهو عفريت ونفريت * وكذلك
 قال ابو عثمان في الرد علي من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال
 المضارة لم تر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف

يعطيك ربك فترضى فجعل عدم النظير رد اعلى من انكر قوله فاما ان لم يقم
الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك في الهزمة
والنون من اند لس انها زائدة ثان وان وزن الكلمة بها اتعمل وان كان
هذا مثالا لانظيره وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة
شي على فعلال فتكون النون فيما صلا لوقوعها موقع العين واذ ثبت ان النون زائدة
فقد يرد في يدك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول
الكلمة هزمة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهزمة زائدة ولا تكون النون
اصلا والهزمة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء
الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذن ان الهزمة والنون
زائدتان وان الكلمة بها على اتعمل وان كان هذا مثالا لانظيره فان ضام
الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عتق فالدليل يقتضى
بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل * وقال
ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان
وليسا بمبينين مع لا قال لان الاسماء المشناة والمجموعة بالواو والنون لا يكون
مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك * وقال ابن يعيش وهذا اشارة
الى عدم النظير قال واذ اقام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ما اذا وجد
فلا شك انه يكون مونسوا وما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا
* وقال الشلوين قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل
اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يوردى الى ان يكون الاسم
المعرب على حرف واحد في قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة

على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به *

﴿قاعدة﴾

قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بالانظير له في كلام ولهذا لم يذكر
سيبويه ذلك في ابناء الاسماء لانه اسم لقيلتاني الاسود والمعارف غير معول
عليها في الابنية *

﴿حمل الشيء على نظيره﴾

قال ابن الاثير في النهاية للحدث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا
على نظيره وهو سامرو سمارفان السمار المحدثون *

﴿الحمل على احسن القبيحين﴾

عقده ابن جنى باباني الخصائص قال وذلك انك تحضرك الحال ضرورتين
لا بد من ارتكاب احدهما فبني حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما غشا
وذلك كواوورتل انت فيها بين ضرورتين * احدهما ان تدعى كونها
اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة
الامع التكرير نحو الووصوة والوحوة ووصويت ووقيت * والآخرى *
ان تجعلها زائدة او لا والواو لا تزداد ولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا او لا من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه اعنى حال التضعيف فاما ان تزداد او لا
فان هذا الامر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل
الكلمة عليه * ومثل ذلك فيها قائما راجل لما كنت بين ان ترفع قائما فنقد
الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا

على قلبه جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذا لك ما قام الازيد اعد
 عدلت الى النصب لانك اذا رفعت لم تجد قبله ما بدله منه وان نصبت
 دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة
 تاخير عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه
 غيره انتهى * وقال ابن اياز في نحو فيها قائما رجل ابو الفتح يسمى هذا الحمل
 احسن القيعين لان الحال من النكرة قبج وتقديم الصفة على الموصوف اقبج
 فعمل على احسنهما * وقال ابن يعيش انما منع العطف على عاملين عند الخليل
 وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره
 فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب
 بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجرف فلذا
 لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمر ولا يضاء شحمة على العطف على عاملين
 كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جريضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها
 كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما * ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو
 ويخفضون قاعد بالعطف على قائم المنخفض بالياء ويرفعون عمروا بالعطف
 على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله * فان قيل *
 حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف
 على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
 على عاملين * قيل * لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما
 محييه فنحو * وبلدة ليس بها نيس اي ورب بلدة وقولهم في القسم انه لا فعلان
 وقول روية لما قيل له كيف أصبحت خير ما فاك انه اي بخير * وقد حمل

اصحابنا قراءة حمز والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالا وحام
والامر فيه ليس بعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال
وان كلن قبله ولم يثبت في الاستعمال النطق على عاملين فكان حمله على ماله
نظير اولي وهو من قيل احسن القيعين واما من جهة القياس فلان الفصل لما
كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز
في الفعل على سبيل التدرج *

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي اعطى الاول ذلك الحكم
عقله ابن جني بابا في الخصائص * قال اعلم ان هذا باب طريقته الشبه النقطي
وذلك كقولنا في النسب الى مافيه همزة التانيث بالواو وذلك نحو حمراوي
وصفراوي وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لثلاث تعلق علامتا التانيث
جسوا فاضي هذا على هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب الى علباء علباوي والى
حرباء حرباوي وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة
حمراء ولبها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في
حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما
اتفقنا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا
الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا وحلا
لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس
للتانيث فهذه علة غير الاولى الاتراك لم تبدل همزة علباء واوا في علباوي
لانها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث
ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث

كانت اهلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت
 همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشياء
 لفظية يحمل احدها على ما قبلها تشبها به وتصورا له واليه والى نحوه
 او ما سببوه بقوله وليس شئ مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهها
 وعلى ذلك قالوا اصحراوات فابدلوا الهمزة واو التلا يجمعوا بين
 على ثايت ثم حملوا الثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق الثنية
 ثم قالوا علبا وان حملا بالزيادة على حمرا وان ثم قالوا كسا وان تشبيها له
 بلبا وان ثم قالوا قرا وان حملا له على كسا وان على ما تقدم وسبب هذه الحمول
 والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللفظة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى
 التصرف بها والتحرك في اثائها لا يلبسونه ويكثر من استعماله من الكلام
 المشوور والشعر الموزون والخطب والسجود ولقوة احتباسه في كل شئ
 وتغلبهم ما لا يكاد يشعريه من لم يالف مذاهم وعلى هذا ما منع الصرف
 من الاسماء للشبه اللفظي نحو احمر واحمرم واحمد وقالب وتصيب علمين
 لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فخذفوا التنوين من الاسم لمشايبته ما لاحصة
 له في التنوين وهو الفعل * قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية انتهى *

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل *

ومن ثم قال الاكثر وان رحن غير منصرف وان لم يكن له فعل لان ما لا ينصرف
 من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط * وقال ابن يعيش ذهب
 بعضهم الى ان الف كلام منقلبة عن ياء وذلك لان نراها قد اميلت * قال سيبويه
 لو سميت بكلا وثبتت لقلت الالف ياء لانه قد سمع فيها الالة والامثل

ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا ابدال التاء من الواو
 اضما ف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما املت لكسرة الكاف •
 وقال السخاوي (في تنوير الدياجي) سال سيويه الخليل عن ومان فقال
 لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به • قال
 السخاوي اي اذا كان لا يلزم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثرو
 زيادة الالف والنون • وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون
 في حسان وان لا يصرف حملا على الاكثر • وقال الشلوين المحذوف من ذوباء
 او واو لان القالب على الاسم الثاني المحذوف منه لانه ان تكون اللام
 المحذوفة منه ياء او واو والاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرها كالحاء
 من حرفينبغي ان يحكم على ذوبان المحذوف منه ياء او واو لا غيرها لانها
 اكثر من غيرها وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء • وقال ايضا قد تكون
 الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت محمولة
 على غيرهما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال
 في جمعه ندمانون لان موته ندمانة ولكن سيويه قال انهم لا يقولون
 ذلك وان كان قد اجاز • هو بذلك ونوجه شذوذه ان المترد في
 باب فعلان ان لا يقال فيه فعلاثة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا
 يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منها الا هذا
 • وقال ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذ لم تمل تقلب في التشبية
 واو واو اذ املت تقلب ياء لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفة منقلبة
 عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذ نحو العشاء في العين فحمل المجهول

من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع
 الى النوعين القه منقلبة عن ياء تحمل هذا المجهول عليه ومالم يله المليون من
 هذا النوع فالتة منقلبة عن واو تحمل هذا المجهول عليه فان جعل امرا لا مالة
 الخي وجود ها وعد مهاتي هذا النوع تحمل على ما التة منقلبة عن الياء لان
 الاكثر هو افعالها الف ان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو لان الياء
 اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة
 الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مريان انتهى *
 وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
 اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار
 القتل والحمل على الاكثر اولى * وقال ابن اياز ذهاب الكسائي الى ان حتى
 حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير يراى
 وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها
 كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين ان يكون من عوامل
 الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان
 عوامل الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل
 الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر * وقال ابن النحاس في
 باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل
 لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجملة واذا
 دعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجملة وتوافق
 الجملة اولى من اختلافها * فان قيل * توافق الجملة يارضه انك اذا انصببت

تحتاج الى تقدير واد ارفقت لم تحتاج الى تقدير يوشىء فالجواب انه اذا
دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة ما التقدير يرفى كلام
العرب وقلة الاختلاف والحل على الكثير اولى وقال ابن فلاح في (المتقى)
لام ذى معنى صاحب ياء على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال
ابن عيش الماء من هذه بدل من الياء من في هذي وانما كسرت ووصلت بالياء
لانها في اسم غير متمكن مهم قشبت بها الاضمار الذي قبله كسرة نحو يه
وبعلامه وقال سيويه ولا علم احد ايضها لانهم شبهوها بياء الضمير وليست
للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الماء اذ كان
قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبعلامه ومن العرب من
يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس بقول هذه هند وقال ايضا
الياء الثانية في قويت وضويت اصل لان الاولى كررت واصلها فوقوت
وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على اعريت وادعيت
فان قيل فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعلت وجمعت قيل
لوقيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت
اكثر والعمل انما هو على الاكثر وقال الميم من منج اسم البلد زائدة والنون
اصل لان زيادة الميم اولا اثر من زيادة النون اولا والعمل انما هو على
الاكثر وقال المالقي في وصف المباني الا المفتوحة المشددة بحرف تخفيف
وتبدل همزتها هاء فيقال هلاولا تعكس القضية فتقول ان الهزة بدل من
الماء لان بدل الماء من الهزة اكثر من بدل الهزة من الماء لانها لم تبدل
الا في ماء وامواء والاصل ماء وامواء وفي اهل قالوا آل والاصل آل

الماء والنفيزة والماء قد ابدلت من النفيزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحمت
 الماشية قالوا ارحمت وفي ارقمت الماء قالوا اهرقت وفي اشياء غير هذه فاحمل
 على الاكثر او لي * جو قال ابو جبران في (شرح التوسيل) الى اما ان تقترن بما
 بعده اقربته تدل على انه دخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك
 قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه
 لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت
 قرينه ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عرري عن القرينة وجب
 الحمل على الاكثر *

الحمل على المعنى

قال في المختصر اعلم ان هذا النوع غور من العربية ببعد مذهب تنازع
 جميع وقد يورد به القرآن وفسح الكلام مشورا ومنظوما ككنايت المذكر
 وتذكير الموث وتصور معنى الواحد في الجماعة والحاجة في الواحد وفي حمل
 الثاني على لفظ قد يكون عليها الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وضمير ذلك
 فن تذكير الموث قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي اى هذا
 الشمس * فمن جاء موعظة من ربه * لان الموعظة والوعظ واحدان رحمة الله
 قريب فارد بالرحمة هنا المطرو من تانيث المذكر قراء * فمن قرأ ثلثين سورة
 البقرة * وقولهم ذهب بعض اصحابه ان ذلك لما كان بعض السيارة سبابة
 في المعنى وبعض الاصابع اصبا * وقولهم ما جاء متحايك لما كانت ما هي
 الحاجة في المعنى وانشدوا *

* انهم يشاءون الحيازة فقلت * به الخوف والاعداء من كل جانب *

ذهب بالخوف الى القاعة وقال

﴿ شعر ﴾

• يا ايها الراكب الزجي عطيتك • حائل يني اسلمها هذه الصوت •

انث على صني الاستغاثه وحكي الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل
اليمين يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته
كتابي فقال نعم اليس صحيفة قلت فما للغوب قلت الاحمق وقال

﴿ شعر ﴾

• لو كان في قلبي كنهه رقلاية • حيا ليدرك قد اتاها ارسلني •

كسر سولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير الموزن كما كان واثن وعشاني واعني
لما كان الرسول هنا فامر اياه المرأة لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا الباب •
وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجمع قالوا ذهب بالتائب الى الريشة • وقال
• فكان مجني دون كنت اتقي • ثلاث شخصي كاعيان ومصر •

انت الشخص لانه اراد به المرأة وقال

﴿ شعر ﴾

• وان كلابا هذه عشا بطن • وانت بوي من قبائلها المشر •

ذهب بالبطن الى القبيلة واما ان ذلك بقوله من قبائلها واما قوله فكما شرحت
صدر القاعة من الدم • فان شئت قلت ان لانه اراد القاعة • وان شئت
قلت ان صدر القاعة قناة وقال

﴿ شعر ﴾

• لما اتى خبر الزبير تواضعت • سود الدبنة والجبال الخشع •

وقال * طول الليالي اسرمت في تقضي * وقال تعالى ومن يقنبت ميكن في
ورسوله لانه اراد امرأة * ومن باب الواحد والجماعة قولم هو احسن
الصيان واجمله افرد الضمير لانه هذا موضع يكثرفيه الواحد كقولك هو
احسن فتى في الناس وقال ذو الرمة

شعر

* ومية احسن الثقلين وجها * وسالفة واحسنه قذا لا *
فافرد الضمير مع قدرته على جمعه * وقال تعالى ومن الشياطين من يفوصون
له * فعمل على المعنى * وقال تعالى ومن اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره
عند ربه * فافرد على لفظ من ثم جمع من بعده * والحمل على المعنى واسع في هذه
ال لغة جدا * منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال
او كالمذمر على قرية قيل فيما نه محمول على المعنى حتى كانه قال ارايت
كالذي حاج ابراهيم او كالمذمر على قرية فجاء بالثاني على ان الاول
قد سبق كذلك * ومن ذلك قول امرئ القيس

* الازمت بسباسة اليوم انني * كبرت وان لا يحسن السرمانالي *
يتصب يحسن والظاهر انه يرفع لانه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان
هذا موضع قد كان يعوز ان تكون فيه الحقيقة حتى كانه قال الازمت
بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله *

شعر

* ياليت زوجك قد خدا * متقلدا سيفا ورمحا *
اي وحابلا ربحا فهذا محمول على معنى الاول لالفظه * وكذا قوله علقنها

تبا و ماء باردا • اى وسقيتهما • وقوله •

﴿ شعر ﴾

• تراء كان الله يبغض نفسه • وعينه ان مولاه ثالب له وفر •
 اى ويفقأ عينيه • ومنه باب واسع لطيف ظريف وهو اتصال الفعل بحرف
 ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة
 الصيام الرفث الى نسائكم • لما كان في معنى الافضاء عداة بالى • ومثله قول
 القرزدي • قد قتل الله زياد اعنى • لانه في معنى صرفه وقول الاعشى •
 سبحان من علقمة الفاخر • علق حرف الجر سبحان وهو علم لما كان معناه براءة منه •
 وقال ابن عيش • فان قيل • قررتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
 والحال في هذا زيد قائما من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر
 والابتداء لا يعمل نصبا • فالجواب • ان هذا كلام محمول على معناه دون
 لفظه والتقدير اشير اليه او انبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل
 قال وقولم نشدك الله الا فلت كلام محمول على المعنى كانه قال ما نشدك
 الا فلتك اى ما استلك الا فلتك ومثل ذلك شراهرذانا بواذا ساغ ان
 يحمل شراهرذانا ب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدك الله الا فلت اظهر
 لقوة الدلالة على النفي لدخول الالد لالتها عليه • ومثله من الحمل على المعنى
 قوله واتمايد افع عن احسابهم انا او مثلى والمراد ما يد افع ولذلك فصل الضمير
 حيث كان المعنى ما يد افع الا انا • وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب
 منه ما يطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو اكثر كلام العرب وهو
 وجه الكلام • ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت اقامت زيدا

لم قصد لا يجوز تقدير الجملة على علمت وان كان ليس جابدا علمت استغنيا عما
 إلى الحمزة فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة
 للجملة الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا قياس الفعل ان لا يضاف
 اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة * وقال الزمخشري
 في الاحاجي قولهم نشدك بانك ما فعلت كلام معروف عن وبسمه معقول عن
 طريقته مذهب مذهب ما غريبوا به على السامعين من امثلكم ونوابر
 الغلزم واحاجيهم وطعمهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على
 اعتمادهم وتصريحهم اختصا عنهم كيف شاءوا ويظن عدله ان الاثبات
 فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك *
 وقال الشيخ علم الدين السكاوي في توير الد ياجي هذا الكلام معادل
 من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرف في الفصاحة وتقناني العبارة
 وليس من قبيل الانماز * وقال ابو علي هو كقولهم شرارهم ذاناب بقي في ان
 اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ما امر ذاناب الا شره قال
 وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني الافعلت اقيم مقام الافعلك
 قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره قوله *

شرح

* اباخراشة اما انت ذا نقر * فان قومي لم ناكلهم الضبع *
 قال سيويو به المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اي لان كنت
 في نقر وجماعة من امرئك فان قومي كذلك وهم كثير لم ناكلهم الشاة
 ولا يجوز عند سيويو اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذف مع المكمورة *

يقال ان مشيئة من المصنوع على المعنى قولهم حسبك نعم الناس ولذا جزم به
كل عجز بالامر لانه بمعنى اكتفى قولهم اتقى الله امر وفعل خير ائيب عليه
لانه بمعنى ليتق الله امر وليفعل خيرا * وقال ابو علي الفارسي (التذكرة)
اذ لكنا قد حملوا الكلام في التي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على
اللفظ لم يود الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم اشراهم
خائب وشي جاء بك وقوله اتق الله اقم عن احصائهم انا او مثلي وقولهم قل
لحد لا يقول ذلك وقولهم نشدتك الله الاضلت وكل هذا يحصل على المعنى
ولو حمل على اللفظ لم يود الى فساد والتباس فان يحمل على المعنى حيث يودى
الى الالتباس يكون واجبا فمن ثمننى سبويه قوله مررت بزيد وعمرو اذا
مر بهما مررت بامررت بزيد ولا يسمرو فنفى عن المعنى دون اللفظ وكذلك
قوله ضربت زيدا او عمر اما ضربت واحدا منها لانه لو قال ما ضربت زيدا
لو عمر امكر ان يظن ان المعنى ما ضربتها وانما كان قوله ما مررت بزيد وعمرو
لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى مرورا واحدا فتفاء بتكرير الفعل
ليخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيد وعمرو ما مررت بواحد
منها ليخلص من المعنى الذي ذكرنا *

قاعدة

اذ اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى يدى بالحمل على اللفظ وعلى
ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فنفى راجع الى مراد
التكلم فكانت مراعاة اللفظ والبدلة بها أولى وبان اللفظ مقدم على المعنى
لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبرا لا سبق وبانه لو عكس

الحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لانه الموعول
 على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين * وقال ابن جنى في (الخصائص)
 اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
 عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودتها ياء لانه انتكث وتراجع فجري ذلك
 مجرى ادغام المحقق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شيء قال رؤس
 كبيرين ينتحان * وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده
 على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى
 فلا يعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي
 الرجوع الى الاضعف * واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
 دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارد دليل على
 قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد * قال
 واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد
 باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها ابدًا * قد احسن الله له
 رزقاً * فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف
 فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف * وقال
 الامام ابو الحسن الابدي في (شرح الجزولية) العرب تكره الانصراف
 عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه
 في الفاظهم وانشد *

اذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكدر * اليه بوجه آخر الدهر ترجع
 ولقد لك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى

مجموع وكن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع
في النعوت * قال الثلوثين في (شرح الجز ولة) اذا قلت ما اظن احدا
يقول ذلك الازيد انا لتصب اجود على انه بدل من احدا وما الرفع
على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود
الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين *

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع * منها * قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام
وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التتوين فكذلك دليل نقيضه وهو
التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة
كالتتوين * وقال في (المجلد) لم يجمع من انصفات التي ذكرها فعمل على فعال
الاعجفاء واعجفو عجاف * قال في البسيط والذي حسن جمعها في قوله تعالى
سبع عجاف * حملها على سان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير
على النظير * وقال ابن جني في (الخصائص) كان ابو علي يستحسن قول الكسائي
في قوله * اذا رضيت علي بنو قشير * انه لما كان رضىته ضد سقطت عدي
رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه
هذه الطريق في المصادر كثير افعال قالوا انذا كما قالوا كذا واحدها ضد
الآخر * وقال ابن اياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض
لان كل واحد منها يتنافى الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما * قال
وقد ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لام الامر انما جازمت لان الامر للمخاطب
موقوف الآخر نحو اذهب فعمل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت

عليه الا في النسخة حيث كانت منقولة هو قال ابن منصور في (شرح الحاشية)
 (كم) في الحاشية اسم استفهام كان بناؤه انفسنا بمعنى خوف الاستفهام وان
 كان خبرية كان بناؤه حلا على رب وذلك لانها اذ كانت للجماعات والافتقار
 كان رب كذلك وهي ايضا للتكثير في تقيضة رب لان ربه للتقليل
 والتقيض يجري مجرى ما يناقضه كان النظم يجري مجرى ما يناقضه *
 وقال ابن الحاشية في (التعليق) انما كسرته التون في التي لسكونها وسكون
 اللام قبلها والكسرة تقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشيء الذي هو
 تقيضة لان الشيء يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره وقال السهيلي في (الروض
 الآنف) يحملون المسقة على ضد ما قالوا اعدوه بالهاء حلا على ضد يده * وقال
 الشيخ شمس الدين ابن الضائع في تذكرته قبل تحرير هو من على الضم مع
 انه غير مضاف الى الجمل فقال ويمكن ان يكون في حلا على تقيضه هو موقوف
 كما قيل في كم * وقال ابن الحاشية في (التعليق) لا شيء يضي ولا يصح حلا
 على كل لانه تقيض وحكم التقيض ان يجري على تقيضه * وقال ابن
 ابراهيم في (المنش) الحقت للعرب عدمت وفقدت يا فعال القلوب فقالوا
 عدمتني وفقدتني حلا على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده *
 وقال الجاريد في (شرح الشافية) بظنان فعلا لا لان تقيض
 ظهر ان لان ظننا اسم لظن هو الرشي واطننا لبطنه وظهر ان فعلا لان
 بالاتفاق بظنان كذلك حلا لتقيض على التقيض وقال ابن حاشية في تذكرته
 هذا باب ما حلا فيه الشيء على تقيضه وذلك في مسائل الاولى لا الثانية حلا
 على ان في الفصل في نحو لا ما حلا حسن الثابتة وهي عدوها جمل *

على حمله قال الكما في الثالثة فضل جده من حلا على نقص ودليله قوله
 حلا بهذين عنك لا افضل في حسب * حتى ولا انت ديانى فقر زنى *
 قال ابن هشام وهذا مما خطب اليه * الرابعة منس عن علي بن حلا على علم * قال
 * ومن انتم انا نسينا من انتم * ورجعكم من ايدي ربح الاعاصير *
 الخامسة خلاصة سموها على خد علم من باب فعالة لانه وزن يقتضى
 المرمى والمبنى قال وهذا الخطر على عرضته على الشيخ فاعترضه بان الله الى
 هنا على مخالف باب ذلالة وفضالة لانظم انه الوزن بل المحرف فقال وهو
 محل نظر * السادسة * جيمان وعطشان حملوا على شعبان وريان وملائن
 لان باب فعلان للاجلاء * السابعة دخل حملوا على خرج فجاوا بمصد رها
 كصد رة فقالوا ادخروا لا تخرجوا هذا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة
 فلا حمل * الثامنة * شكر عدوها بالياء حلا على كفو فقالوا اشكرته ولسوه قاله
 ابن خالويه في الطاهر قيات * التاسعة * قالوا يطل بطلالة حلا على ضده من باب
 البضائع كبحر بخارة * العاشرة * قالوا مات موتانا حلا على حيي جونا لان
 باب فعلان للطلب والتحريك * الحادية عشرة * كم الخبرة حملوا على رب في لزوم
 للصدورية لانها تقيضها الثانية عشرة * معمول ما بعد لم ولا قدم عليها حلا على
 تقيضه وهو الايجاب قاله الشاويين واعترضه ابن عصفور بانها يلزمه تقديم
 المعمول في ما ضرب زيد الا انها ايضا تقيضه الايجاب وليس بشئ لانه لا يلزم
 اعتبار التقيض * الثالثة عشرة * قالوا اكبر ما تقولن ذلك حلا على قلنا تقولن
 ذلك وانما قالوا قلنا تقولن ذلك لان قلنا تكون للبنى انتهى * وقال في موضع
 آخر من تذكرته كما يملون النظم على النظم غالبا كتيما ملون التقيض على التقيض

قليلاً مثل لا النافية للجنس حملوها على أن ولم للتكثير اجروها مجرى رب
التي لتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات وقالوا المرأة عدوة فالحقوا فيها
تاء التانيث وحكم فاعول اذا كانت صفة للمؤنث و كان في معنى فاعل ان
لا تدخله تاء التانيث وقالوا المرأة صبور وناقصة رغوت لانهم اجروا
عدوة مجرى صديقة وهي ضد هانكنا ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها
في عدوة وقالوا الغدا يا والعشا يجمع غدوة وغداة على فعال وحكمه ان
يقال فيه غدات وغدوات وغدوة وغدوات لانهم حملوها على العشا يا وهي
في مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشية آخرة *

حمل الاصول على القروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله لانك لاتضيفه اليه
مضمر افكذلك لاتضيفه اليه مظهر اقال وجازت اضافة المضمر الى الفاعل
لما جازت اضافته اليه مظهراً * قال ابن جنى كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا
المضمر فقد حمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكماً في باب
الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التثوين
من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضارباً بك وقاتلونه من حيث كان
المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابهاً للتثوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك
المظهر لقوته وقوة صورته الاثر اكد ثبت معه التثوين فنصبه نحو ضاربان
زيد اقلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو
الاصل عليه * ومن ذلك قولم انما استوى النصب والجري في المظهر في نحو
رايت الزيد بن ومررت بالزيد بن لاستوائهما في المضمر نحوراً يتك

ومررت بك واتما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عري منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التشبيه وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعي هنا امر اغير القرعية والاصلية واتما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعاً على اصل لا اصلاً على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه اتما هو متاصل في الاعراب لافي البناء فاذا ابدت هذه المواضع فتصاخطت فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الحصر منها مناظر اكان او خاطر انتهى هو قال في باب غلبة القروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالقرع في المعنى الذي افاده ذلك القرع من ذلك الاصل الا ترى ان سبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والاخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي لقا جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئاً بشيئٍ مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به وجه الحال بينهما الاتراحم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه فتموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة شبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلاث هريرة وفي قولهم سبباً

وكذلك واجبروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لجروري وهو الله وعلى
 التي فعلت * وقوله فقلت اي سرت ام عادت في حلم * وقوله ومن يتق الله
 فان الله معه اجرى ثنى مجرى علم حتى صار حتى كعلم واجبروا اللازم
 مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى فاجري
 النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي
 لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع
 وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله * كان
 ايد من بالقاع القرف * وحملت الالف على الياء في قوله *

* اذ الفجوز غصبت تطلق * ولا ترضاها ولا تملك *

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله * قد ضمنت ايامم الارض *
 والمتصل موضع المنفصل في قوله * ان لا يجاورنا الا لك ديار * وقلت الواو ياء
 استحسانا لاعتقاده قوة علة في نحو غدا يان وعشيان وايض ياح وقلت
 الياء واوا استحسانا لاعتقاده قوة علة في التقوى والبقوى والرعى والقوى
 وقولهم عوى الكاب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفرو غرض
 ومد واتبعوا الاول الثاني نحو اقتل ادخل اخرج فلما رأى سنيويه العرب
 اذا شبهت شيئا بشئ فحمله على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه
 تبيتهما وتعمي المعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه
 ان يكون مفعولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا
 النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل وتظيره
 ايضا قولهم يا ميمة الاتراهم لاحذقوا الماء فقالوا يا ميم ثم اعادوا الماء اقروا

القيمة بما اعتلوا القيمة في الميم وان كان الحذف فرعاً وكذلك قولهم
اجتمعت اهل الياقوتة اجتمع اهل الياقوتة ثم حذف المضاف فانت الفعل فصار
اجتمعت الياقوتة ثم اعيد الحذف فاقر التانيث الذي هو الفرع بما له
فيقول اجتمعت اهل الياقوتة * قال ومن غلبة القروع للاصول اعرابهم
في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من
ذلك نحو اخوك واباك وبنك فان ابكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت
به هذا التقدير توطئة لما اجمعوه من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا
نحو آخر من حمل الاصل على القروع الا تراهم اعرابوا بعض الاحاد بالحروف حملاه
على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تعلم فانهم انما اعرابوه بالحرف وان كان
في رتبة الاحاد والاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم القروية
ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد تروى الى هم اعراب الواحد
اضعف لفظاً من اعراب ما فوّه قصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف
كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم
لما حذفوا الحركات ونحو نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى
ان حذفوا العزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم ينز * ومن ذلك
ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا معزى ومدعى
فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبل وسكري * ومن
ذلك حذفهم ياء تيمية وان كانت اصلاً حملها على ياء شقية وان كانت زائدة
فقالوا تحوي كما قالوا اشقوي وحذفوا النون الاصلية في قوله * ولاك
اسقى ان كان ماؤك ذا فضل * وقوله * وكانها ملآن لم يتغيرا * وقوله *

غير الذي يقال ما لكذب * كما حذفوا الزائد في قوله * وحاتم الطائي وهاب
 النبي * وقوله ولا ذاك الله الا قليلا * ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب
 الى الواحد على الجمع وهي انأى عنه الاتراحم قلبوا همزة التانيث فيها واوا
 فقالوا احمر او ان كما قلبوها فيها واوا فقالوا احمر اوات * ومن ذلك حملهم الاسم
 وهو الاصل على الفعل وهو التفرع في باب ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم
 رتبة الفعل الى ان شبهوا بما ورأته وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب
 بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل
 وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف بحملهم اياها على لعل فهذا
 ونحوه يدل على قوة تدخل هذه اللفظة وتلاحمها وانصال اجزائها وتلاحقها
 وتناسب اوضاعها * وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل المصدر لانه
 اصل للفعل وفيه حروف الفعل فاشبهه بفعل *

حرف الخاء

خلق الادلة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه
 يونس من قول العرب ضرب من منأى انسان انسانا ورجل رجلا لا
 تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر
 مردت برجل اية رجل فجرد ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب
 * والدهر انما حال دهاير * اى والدهر في كل وقت وعلى كل حال
 دهاير اى متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي *

شعر

* الالهيا مما لقيت وهيا * وويحالمالم التي منهن ويحيا *

* واسماء اسماء ليلة ادلجت * آلي واصحابي باي وايانا *

قال فجرد اي من الاستنهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث
وذلك انه وضعها على الجمة التي حلتها فاقوله وايضا فكذلك ايضا غير
ان لك في ابنا وجهين * احدهما ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر
ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل
ما زائدة بعدها للتأكيد * والاخر ان تكون فتحة النون من ايما فتحة التركيب
وقسم الى ما فبني الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت
وحينئذ يقدري الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه
قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان

* اثور ما صيدكم ام ثورين * ام تبكم الجماء ذات القرنين *

نقول ما ثور ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت
ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف وبيت
ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع النكرة في نحو لارجل والكلام
في ويحيا هو الكلام في اثور ما * واخبرنا ابو علي ان ابا عثمان ذهب في
قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تطعون الى انه جعل مثل وما اسماء واحدا
فبني الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة لحق * وما خلت
منه دلالة الاستنهام قول الشاعر انشدناه ابو علي

* الي جزوا عامرا سوء بظلمهم * ام كيف يعزوني سوء من الحسن *

* أم كيف ينفعها تغطي الملوقة به * ربما ن انف اذا ما ضن با اللبن *
 فام في بعضه الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين
 لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلت عنه دلالة الاستفهام وينبى
 ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة
 بلى للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف في الملوقة عنها دلالة للاستفهام
 لانها لو خلت عنها لوجب اعرابها لانها التمايز لتضمنها معنى حرف الاستفهام
 فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من
 منأ لما خلت عنها دلالة الاستفهام * ومن ذلك كاف الخطاب
 للذكر والمؤن نحو رايتك هي تقيده شيئين الاسمية والخطاب ثم
 قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك وابصر ك زيدا
 وانت تريد ابصر زيد او لمسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولم ارايتك
 زيد اما صنع * وحكى ابو زيد يلاك والله وكلاك اى بلى وكلا فالكاف في
 جميع ذلك حرف خطاب مخالفة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من
 الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلت عنها دلالة الاسمية وتخلصت
 حرفا للخطاب والابم ان وحده * قال ولم يشكر الناس خطاب الملوك
 بالكاف في قول الانسان هو مثلاً للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو
 عروها من معنى الاسمية * قال فان قيل فكان ينبى ان لا يستكر خطاباً به
 بانتم لما ذكر * قيل التام وان كانت حرف خطاب لاسما فان معناه نفسها الاسم
 وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك
 لانه ليس للخطاب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للخطاب

نفسه وهوان والمقصود انتظام الملوك بان لا تبذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضوعين * ومن ذلك الواو في نحو كلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في ويصرون السليط اقاربهم كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث * ومن ذلك قولنا الاقد كان كذا او قول الله سبحانه الا نهريثون صدورهم * فالألف هذه فيها شيطان التثنية وافتتاح الكلام فاذا جاء معها ياء خلصت افتتاحا لا غير وصار التثنية الذي كان فيها لياء دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يسجدوا لله * وقول الشاعر

﴿ شعر ﴾

* الا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم * ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلصت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالة * ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلصت عنها دلالة العطف وخلصت الاتباع نحو ان تقم فانا قوم * ومن ذلك همزة الخطاب في ها يارب جل وها يا امرأة كقولك هاك وهاك فاذا الحقها بالكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وشعبي ابد وهو قولك هاك وهاك وهاك وهاكم * ومن ذلك ياء في النداء تكون تسيها ونداء في نحو يا زيد يا عبد الله وقد تجرد من النداء للتثنية الياء نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا * وكانه قال الا ها اسجدوا * وقول ابي الاس انه اراد الا يا هؤلاء اسجدوا مردود

عندنا * وكذلك قول العجاج * ياد ارسلى يا اسلى ثم اسلى * وانما هو
كقولك ها اسلى * وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما
ذكره ابن جني في هذا الاصل * وقال شيخه ابو علي في التذكرة * وقال
ابو البقاء في (التيبين) اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلت
دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان *

حرف الراء

الرابط

يحتاج اليه في احد عشر موضعا * الاول * جملة الخبر وواو ابطة عشرة اشياء
تاتي * الثاني * جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير * الثالث * جملة الصلة ولا يربطها
غالبها الا الضمير * الرابع * جملة الحال وواو ابطة اما الواو او الضمير او كلاهما
* الخامس * المفسرة لما مل الاسم المشتغل عنه نعوز به واخر به وضررت اخاه
* السادس * والسابع * بدل البعض وبدل الاشئال ولا يربطها الا الضمير
نحو عمووا صموا كثير منهم * عن الشهر الحرام قتال فيه * وانما لم يحتج بدل
الكلمة الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ
لا تحتاج الى رابط لذلك * الثامن * معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا
الا الضمير * التاسع * جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطها ايضا
الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه * العاشر * العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما بما طف كافي قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما
نحو وانه كان يقول سفيها * وانهم ظنوا كما ظنتم ان لن يبعث الله احدا * الحادي
عشر * الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير المنقوض به نحو جاء زيد نفسه

والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه
مقدرا **فائدة** اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة
اقوال * احدها قول الكوفيين ان ال تائبة عن الاضافة اي وجهه فربطت
كما ربطت الاضافة * الثاني * قول البصريين انه محذوف اي الوجه منه
* الثالث * قول الفارسي و تبعه ابن الجباز انه ضمير في الصفة والوجه
بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته **قاعده** قال الثاويين في (شرح
الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة *

الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه

قال ابو الحسن بن ابي الريع في (شرح الايضاح) اذا استدل فعل المضارع
الى نون الاناث بني تشبهه حينئذ بالماضي وقد كان اصل المضارع ان يكون
مبنيا وانما عرب تشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع
الى اصله تشبهه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر
من الانتقال عنه وتشبه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه * قال
وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين انه لحق
هذا ما لحق هذا وان المعنى الذي لحقت له الا امر هو المعنى الذي لحقت له
للمضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء في
الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه
بغير جنسه * قلت * ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا شبه الفعل من وجهين
ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التي هي من خصائص الاسماء *

رب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة *

قال علي الفارسي في (البغداديات) في قوله لا تعزى ان عنفها اهلكه فان
الفعل المحذوف والفعل المذكور مجز ومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على
البديهة اذ لم يثبت حذفه المبدل منه بل على تكوير ان ايمان اهلكته بنفسها ان
اهلكته وساخ اضمار ان وان لم يميز اضمار لام الامر الا ضرورة لا لتسامحهم فيها
بدليل ايلائهم اباها الاسم ولان تقدمها مقول لالة عليها ولذا الجاز سبويه
بن تمرر امرر ومنع من تصرف ازل حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت
برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب
شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كل في ضرب غلامه نهده افانه ضعيف جدا
وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بحواصبا الاولى عن جواب الثانية
كما استغني في نحو ازيد اظنته قائما بثنائي مفعولي ظننت المذكورة
عن ثلثي مفعولي المقدرة *

رب شئ يصح نها ولا يصح استقلا لا *

قال ابن هشام في (المنقى) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين
آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآفة ولو
كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو
كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للمطف
نعين انها فاء الجزاء * فان قلت * فقد استغني عنها في قوله فاما القتال لا قتال
لديكم * قلت * هو ضرورة * فان قلت * فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى
والذين اسودت وجوههم اكفرتم * قلت * الاصل فيقال لم اكفرتم

حذف القول استثناء عنه بالقول فتبته الفاء في الحذف ورب شيء
يصح تبعا ولا يصح استعلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى
احد عن غيره ابتداء لم يصح * ربما كان في الشيء لفتان فاتفقوا على احدهما في
موضع كقولهم لمراقوا انت تقول عمرو والمراد ذكره القارمى في التذكرة *

حرف الزاء

الزيادة

فيها فوائد الاولى * قال ابن دريد في اول الجهمرة لا يستغنى الناظر في اللغة
عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الالبية قل ما يتبع منها الرباعي
والخماسي والمخمس بالسداسي فاذا صرف مواقع الزوائد في الالبية كان ذلك
جريا ان لا يشد عليه النظر فيها * الثانية * قال ابن دريد الزوائد عند
بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلتان
وهو قوله اليوم تساء * وهذا عمل ابو عثمان المازني * وقال ابن عيش في
(شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده

شعر

* هويت السمان فشيبتني * وما كنت قد ما هويت السمان *

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان قال ابن عيش
وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها
زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف *
قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما الافادة معنى
كالف ضارب وواو مضروب واما لضرب من التوسع في اللغة نحو

الف حلو وواو عموذ وياء سعيد * قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة
في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جودر حكى فيه الجوهرى * الفتح
والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول
مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت
زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى
هذا محال * وكذلك ثقل بفتح الفاء وضمها فنفتح كانت زائدة لاصحالة
لعدم الظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة
في لغة اخرى انتهى * الثالثة في زيادة حروف المعاني * قال الزمخشري
في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء * قال ابن عيش في
(شرح المفصل) الزيادة والافتاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من
عبارات الكوفيين ونفى بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث
معنى وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة * قال وقد انكر بعضهم وقوع
هذه الاحرف زوايد لغير معنى لانه اذا ذاك يكون كالعبث وليس يخلو
انكارهم لذك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان
الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما
ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضربه
من التاكيد والتاكيد معنى صحيح * وقال السكاوي من النحاة من قال
في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بهما قبلها من الكلام ومنهم
من يقول زائدة ومنهم من يقول لنون ومنهم من يقول تو كيد وابي بعضهم
الا هذا ولم يعز فيها ان يقال صلة ولا فنولثلا يظن انها دخلت للمعنى البتة

* وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة
 لانها توصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها * وقال الاندلسي
 في (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به
 كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى * قال * والغرض من زيادة
 هذه الحروف عند سبويه التاكيد قال عند ذكره فيما نقصهم فهي لنو في
 انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان يعي من العمل وهو تو كيد بكلام
 * قال السيرافي بين سبويه عن معنى اللنو في الحرف الذي يسمونه لنوا
 وبين انه للتاكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد
 معنى صحيح * ومذهب غيره انها زهدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون
 الزيادة للنظم والسمع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه
 الزوائد تاتي له وصلح * ومذهب القراء ان هذه الحروف معتبر فيها
 معانيها التي وضعت لها وانما كرت تاكيد افعي عنده من التاكيد اللفظي
 وعند سبويه تاكيد اللني ويطل مذهب القراء بانه لا يطر في كل الحروف
 الا ترى ان من في قولك ما جاء في من احد ليست حرف نفى وقد اكدت النفي
 وجعلته عاما * فان قلت * العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار
 فلا تزجده شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض في نقل الحكم * قلت *
 انما يكون ما ذكرت لو كان زئد الالمعي اصلا وراسا اما اذا كان فيه ما ذكرتنا
 من الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة والتمكي وتوكيد المعنى وتقريره
 في الفسر فكيف يقال انها تزداد الالمعي * فان قلت * فكان ينبغي ان تزداد
 ان المشددة في هذا الباب * قلت * حروف العلة ثنتين زيادتها بالاضافة

الى الملمن المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يبين
 زيادتهما بالاضافة الى الملمن المعنى انتهى * وقال النبل معنى كون هذه
 الحروف زوائد انك لو حذفتهما بغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا
 لم يغير عن معناه الاصلى لان زيادة هذه الحروف تعيد معنى وهو التوكيد
 ولم تكن الزيادة عند سبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح
 لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى * وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما
 يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة
 في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى * وقال الرضى فائدة
 الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية * فالمعنوية * تأكيد المعنى كافي
 من الاستغراق والياء في خبر ليس وما * فان قيل * فيجب ان لا تكون زائدة
 اذا افادت فائدة معنوية * قيل * انما سميت زائدة لانها لا يغير بها اصل
 المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تعد شيئا
 للملمن فائدة تعارضة الفائدة الحاصلة قبلها وبازمهم ان يعدوا على هذا
 ان ولا م الابتداء والفاظ التأكيدا سيما كانت لازوا واولم يقولوا به وبعض
 الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله *
 * واما الفائدة اللفظية * فهي تزوين اللفظ وكونه بزيادتها فصيح او كون الكلمة
 او الكلام بسببها ميا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من
 القوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من القوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت
 عبثا ولا يجوز ذلك في كلام النحاة ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه
 عليهم السلام * وقد يجمع الفائدتان في حرف وقد تفرد احدهما عن

الآخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
 الفصاحة لوالى اقامة وزن او سجع او غير ذلك * الرابعة قال ابن عصفور
 في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال
 بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم
 لم يقل بزيادة القاء في خبر المبتدأ لانه لم يحنى منه الا ما حكى من كلامهم
 اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر

* يموت اناس او يشب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر *

* الخامسة * قال ابن اياز من الزائد ما يلزم وذلك نحو القاء في خرجت فاذا
 زيد * ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها واختاره ابن جني
 في (سر الصناعة) * وكذلك قولهم افعله اثر اما اى اول شئ فزائدة
 لا يبعوز حذفها * وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور
 مع لزومها * وكذلك الالف واللام في الذى والتى وما فيهما وان في
 خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة وحيث لا تنقدربا لمصدر
 ويزول اشكال كيف يقع الخبر بمصدر اعن الجثة في قولك عسى زيد ان
 يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصريات بمحذف المضاف اى عسى
 زيد والقيام انتهى * السادسة * قال ابن عيش انما جاز ان تكون حروف
 النقي اصله للتاكيد لانه بمنزلة نفي القبيض في نحو قولك ما جاء في الازيد فهو
 اثبات قد نفي فيه القبيض وحقق المجي لزيد وكذلك قول الهجاء * في يبر
 لاحور سرى وما شعر المراد في يبر حور ولا مزيدة وقالوا ما جاء في زيد
 ولا عمر فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجي ولا حقت

النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطت لاقفلت ما جاء في زيد وعمرو
 لم يختلف المعنى * وذهب الرماني في (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ما جاء في
 زيد وعمرو واحتمل ان يكون انما نصبت ان يكون اجتماعي المجبي فهذا يفرق
 بين المحققة والصلة فالمحققة تنفقر الى تقدم نفي والصلة لا تنفقر الى ذلك فقال
 الاول قوله تعالى لم يكن الله ليخفر لم ولا ليهده سبيلا * فلاحنا المحققة
 وقال ولا تستوى الحسنة ولا السيئة * فلاح فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى
 الحسنة ولا السيئة لان تستوى من الافعال التي لا تكتفى بفاعل واحد.
 كقولنا اصطلاح اخضع وفي الجملة لا تزداد الا في موضع لا ليس فيه انتهى
 * السابعة * قال ابن السراج لازائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته
 يفيد التاكيد ونقله عنه ابن عيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون
 عاملا ولا مسمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث
 معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت
 لمان غير التاكيد (فائدة) قولم عيبت من لاشئ * قال الطيبي في حاشية
 الكشف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجرو فيه وجهان * احدهما ان تكون
 لازائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مزادة من جهة
 المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة * لمسى
 بيلة لام ولا خال * وقول الشاه

شعر

* اذ اما دلجت وضمت يداها * لما دلاج ليلة لا مجموع *
 لا مجموع صفة ليلة اى الليلة النوم فيها مفقود لان المجموع النوم * والثاني ان تكون

لا غير زائدة لا انقطاعا ولا معنى كقولهم * غضبت من لاشي ووجئت بلا مال * قال ابو علي فلامع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا *

حرف السين

سبب الحكم قد يكون سببا للضد على وجه

عقد ذلك ابن جني باب في (الخصائص) فمن ذلك الادغام يقوي المثل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح * ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه *

سبك الاسم من الفعل بغير حرف ساكن

فيه نظائر * منها * اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع * ومنها * وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اتمت ام قدمت * ومنها * وقوع المضارع بعد القاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تاتينا فحدثنا اي ما يكون منك اتيان فحدث فالفعل الذي قبل القاء في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرمه فيكرمه اخا نا بر يدماز يد مكرم اخا نا فيكرمه لانه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك مكرم فكالم يبرز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر *

حرف الشين

الشذوذ

ويقابله الاطراد * قال ابن جني في (الخصائص) اصل مواضع طرد في

كلامهم للتابع والاستمرار ومنه طردت الطريد فإذا اتبعها واستمرت
بين يدك * ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول إذا تابع ماؤه
بالريح * واما مواضع شذذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين *
في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سبته وطريقه في غيرها
فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع
الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية اياه وانفرد عن ذلك الى غيره
شادا * قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب * مطرد
في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد
وضربت عمرا ومررت بسعيد * ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال *
وذلك نحو الماضي من يذرو يدع * وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس
والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا * وما يقوى في القياس ويضعف
في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس
غير ان السماع ورد بخطره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك
قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله * لانعذل
اني عسيت صائغا * وقولهم عسى العزيز ابو سا * والثالث * المطرد في الاستعمال
الشاذ في القياس * نحو قولهم استخوذوا خوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق
الجلل واستفيل الجمل واستنست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير * هنالك
ان يستخو لو المال يخولوا * والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا * كتسميم
مفعول مما عينه واواياه نحو ثوب مصثون ومسك مدوف وفرس متردد ورجل
معرود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه * واعلم ان الشيء

إذا طرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه
 لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره إلا ترى أنك إذا سمعت استخوذوا استصوب
 أدبتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما فلا تقول * في استقام
 استقوم ولا في استباع استبيع ولا في أعاد أعود فإن كان الشيء شاذاً في السماع
 مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب
 في أمثاله * من ذلك امتناعك من وذرو ودع لانهم لم يقولوها ولا غرو عليك
 ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد ولم تسمعهما فاقول أي الاسود

شعر

* لبت شعري عن خليلي ما لذي * غاله في الحب حتى ودعه *
 فشاذاً فاما قولم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك
 استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان
 لم يكن فيجاء ولا ما ينافي القياس * ومن ذلك قول العرب اقام اخواك ام قاعدان
 هكذا كلامهم * قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول اقام اخواك
 ام قاعدهما الا ان العرب لا تقول الا قاعدان فنصل الضمير والقياس يوجب فصله
 ليعادل الجملة الاولى * قال و ماورد شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال
 قولهم الحولة والخوة فهذان الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو
 في الاستعمال منقاد غير مناب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في
 صائم صومة وقد قالوا على القياس خانه ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا
 في الياء لم يأت عنهم في نحو بايع وسائر يعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما
 عينه والاياء نحو الخوة والحولة والحول والدول وعلته عندي قرب الالف

من الياء ويصلها عن الواو فاذا صححت نحو الحوزة كان اسهل
من تصحيح نحو اليمية وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب
الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها بعد الواو عنها وفي
(شرح المفصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال
على المضارع في قوله *

شعر

* ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره ذوالشيمة يتقصع *
قال والذي شبهه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات
فاستعملها في الفعل على المعنى وقوله *

شعر

* من اجلك بالتي نيت قلبي * وانت بخيلة بالودعنى *
شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام واما
الاستعمال فلانه لم يأت منه الا حرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق
كر اترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم
بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له * قال وقولهم من ابنك
بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ
في الاستعمال صحيح في القياس وهي خيثة لقلة المستعملين * قال وحكى
بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه
مجري الاسماء المتكئة فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب
في الاستعمال دون القياس (فائدة) قال الجار يردى في (شرح الشافية) اعلم

ان المراد بالشاذ في استعماله ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده
وكثرته كالقود * والتادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس نكر ما ل
والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقراطس بالضم *

والشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه
ذكر ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما
حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوي وجب الحكم واذا ضعف لم يوجب
فكلما كان للشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه
الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانعدام في كل اسم
وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثاب باجتماع السبين فيه لان هذا يخصص
نوعا من الاسماء دون سائر هاف هو خاص مقرب للاسم من الفعل * ومن
فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان
* ومنها الف اللاحق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة وانها
لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف * ومنها
سر او يل لما شبه صيغة متعدي الجموع منع الصرف * ومنها الشيء بالمضاف
ينصب في النداء كالمضاف نحو يا صار يا زيدا ويا مضر ويا غلامه * قال
ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه * احدها * ان الاول عامل في الثاني
كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه * فان قيل * المضاف عامل في المضاف
اليه الجرو هذا عامل نصبا وور فعا فقد اختلفا * قبل * الشيء اذا اشبه الشيء من
جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخرى ولو لا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن
المفارقة قاذحة في الشبه * الوجه الثاني * ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ل

المضاف يشخص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضارب بارجلا اخص من قولنا
 يا ضارب **بـ** الثالث **ان** الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام
 المضاف **و** قال السخاوي في (شرح المفصل) اذ اشبه الشيء في امرين
 فارد اعطى حكمه ما لم يفسد المعنى ولهذا عملت ما عمل ليس لما اشبهته في الشيء
 مطلقا وفي الشيء الحال خاصة **و** قال ابن هشام في المعنى قد يعطى الشيء حكم
 ما اشبهه في معناه ولتقله او فيها **فاما** الاول **فله** صور كثيرة **احداها** دخول
 الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يبي
 بخلقهم بقادر **لانه** في معنى اوليس الله بقادر وفي كفى بالله شهيد **لما** دخله
 من معنى اكتب بالله شهيدا وفي قوله لا يقرآن بالسور لما دخله معنى لا يقرآن
 بقراءة السور ولهذا اقال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك
 فقرأت به على حد قوله لا يقرآن بالسور لانه عا ر من معنى التقرب **بـ**
الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدا قائم وعمر واكتفاء بخبر ان
 لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجزئ زيد قائم وعمر
الثالثة جواز انازيدا غير ضارب لما كان في معنى انازيدا الا ضرب ولولا
 ذلك لم يجزا لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله
 لا تقول انازيدا اول ضارب او مثل ضارب **الرابعة** جواز غير قائم
 الزيد ان لما كان في معنى ما قائم الزيد ان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما
 ان يكون ذا خبر وذا حرف فوع يعنى عن الخبر **الخامسة** اعطاء وهم ضارب
 زيدا لان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه فلغذا او صفوا به
 التكررة ونصبه على الحال وخفضه برب وادخله عليه ال ولا يجوز شي من ذلك

اذ اريد المعنى لانه حيث ليس في معنى الناصب السادسة وقوع الاستثناء
 المفرغ في الايجاب نحو وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين ويابى الله الان يتم نوره لما
 كان المعنى وانها لاتسهل الاعلى الخاشعين ولا يريد الله الان يتم نوره السابعة
 العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله يابى الله ان اسموبام ولا اب * لما كان
 معناه قال الله لا نسب بام ولا اب * الثامنة زيادة لاني قوله تعالى ما منعك
 ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء امر للمضوع ان لا يفعل فكانه
 قبل ما الذي قال لك لا تسجد التاسعة تعدى رضى بعلى في قوله
 * اذارضيت علي بنوفشير * لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده
 وقال الكسائي انما جاء هذا محلا على تقيضه وهو سخط العاشرة ورفع
 المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشر بوا منه الا قليل منهم *
 لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى * الحادية
 عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى فذالك برهانان مع ان المشار اليه
 اليد والعصى وهما وثائق ولكن المتدأعين الخبر في المعنى والبرهان
 مذكور ومثله ثم لم تكن فنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانت الفعل
 * الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو رفع زيد جوازا لانه نفس
 من في المعنى * الثالثة عشرة قولهم ان احد الا يقول ذلك فاقوم احد في
 الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد
 كذلك * والثاني وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صوب
 كثيرة * احدها زيادة ان بعدما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى
 الذي لانها بلفظ ما التافية كقوله * ورج القتي للخيما ان رأيه * وقوله *

عربي على ما لا يرام * فهذا محمولان على نحو قوله * ما ان رأيت ولا سمعت
 بجله * الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملها في اللفظ على ما الموصولة
 الواقعة مبتدأ كقوله * لما غفلت شكرك فاصطنعني * فهذا محمول في
 اللفظ على نحو قولك لما صنعتك حسن * الثالثة * تؤكد المضارع بالنون
 بعد النافية حملها في اللفظ على لا النافية نحو واتقوا فتنة لا نصيبين الذين
 ظلوا منكم خاصة * الرابعة * حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن
 يزيد مشبه في اللفظ لقولك امر يزيد * الخامسة * دخول لام الابتداء بعد
 ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة فان هذان
 لسا حران * السادسة * قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة بضم اية ورفع
 صفتها كما قال يا ايها العصاة وكان حقها النصب كقولهم * نحن العرب اقرب
 الناس للضيف * ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطي حكمه
 وان اتقى موجب البناء * السابعة * بناء باب حذام تشبيها به بنزال * الثامنة *
 بناء حاشاني وقلن حاشاه * لشبهها في اللفظ بجاشا الحرفية * التاسعة * قول
 بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما
 كنا قط وآمنه فوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعدما النافية * العاشرة *
 اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء
 ولك قصورا وحنى اجتماع روين كقوله *

* بني ابن البرشي هين * المنطق اللين والطعيم *

* التاك * هو ما اعطي حكم الشيء لمشايبته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل
 وافعل في التعجب فانهم متعوا فاعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل

في التعجب وزنا واصلا وافادة للبالغة واجازوا تصغيرا ففصل في التعجب
 تشبيهه بالفعل التفضيل فيما ذكرناه وقال الابذي (في شرح الجزولية)
 حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد وزم ابن السيدان الاحسن ان يقال شبهت
 عسى بلعل لان كلا منهما رجا وكاحملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان
 نحو لملك هو ما ان لم مله * وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيهه
 الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف *

❦ الشيطان اذا تضاد التضاد الحكم الصادر عنها ❦

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (القرة) قال ولهذا انطأ في المقولات
 وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا لا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان
 الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون وكذلك
 الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون *

❦ الشروط المتضادة في الابواب المختلفة ❦

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في اخر
 نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لتهم وصححوا قيسهم فاذا لم يتأمل
 العرب اختلطت عليه الابواب والشرائط * من ذلك اشتراطهم الجود
 لعطف البيان والاشتقاق للعت والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتكبير
 للحال والتمييز وافتل من ونعت الكرة وتعريف العلية بخصوصه لمنع
 الصرف وتعريف اللام الجنسية لعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبش
 والايهام في ظروف المكان والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال والاضمار
 في مجرور لولا واحد ولبي وسعدى وحناني وفي مرفوع خبر كادوا اخواتها

الاسم **خريف** زيد يوت ولا يعوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل
 في **خريف** مسألة الكمل والاعظام في تأكيد الاسم المظهر والتمت والمنعوت وعطف
 الياء والمبين والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا
 حقت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر ضمير الشأن والجملة
 الفعلية في الشرط وغير لولا في جواب لو ولولا والجلتين بعد لما والجل
 التالية لاحرف التخصيص وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد
 لو عند الزمشرى ومتابعيه نحو ولوانهم آمنوا والاسمية بعد اذا العجائية
 وإيماء على الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب
 القسم غير الاستعطائي والانشاء في جواب القسم الاستعطائي والوصف
 في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء وفي قولهم جا والجماء التغير
 وما وطي به من خبر اوصفة احوال وعدم الوصف في فاعل نعم وبش
 والاسماء المتوعدة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير والتقديم
 في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير في الفاعل ونائبه ومفعول
 التعجب والمفعول الذي هو اي الموصولة والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدأ
 الذي هو ان وصلتها والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل
 ونائبه والجار الباقي عمله والرابط في الموضع الاحد عشر السابقة
 وعدم الرابطة في الجملة المضاف اليها نحو يوم تام زيد والاضافة
 في بناء اي الموصولة والقطع عناني بناء قبل وبعد وغير *

خريف الصاد

يصدر الكلام **خريف** قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان

كان يعرف القوم بجمعه الحروف والنفي والاشياء والتضييق وان
 والمحواتها وغير ذلك • واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة
 فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصعد واجراء لها مجرى سائر الافعال
 • وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للماني تقتضي الصدو وان لم تكن
 معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم
 اعرف لتضمنه معنى الاشارة • خباط • قال ابن يعيش لا يميل في الاستفهام
 ما قبله من العوالم اللفظية الاحروف الجرو وذلك لتلاخروج عن حكم الصدر
 وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتزلفا لما دخلت عليه منزلة الجزء من
 الاسم • وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب تجمل صدر الكلام كل شيء
 دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتضييق وان واخواتها
 سوى ان فقولهم زيد اضربت وضربت زيد يقال عليه انه اذا قيل زيد البس
 على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحو • واذا قيل
 ضربت البس على السامع ان يكون زيد او ان يكون عمر او نحو • فاجاب
 بامور • احدها • ان هذا لا يمكن ان يكون الا انه لا بد من تقديم مفرد
 على مفرد فها قدمت احد المفردين فلا بد من احتماله كما يتدرج في الآخر
 • الثاني • ان هذا الباس في احد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام
 الكلام فكان اسم • الثالث • ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها
 مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها
 الفاظ غير لفظها لادي الى التسلسل وهو محال (مسئلة) قال ابرهشام في تذكرته
 زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله

عليها فلا يخلو الذبحا طعامك لآكل وكانه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها
عليها لان الصدر والحكم ناسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون رأى الامام
اما قساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى وان كثيرا من الناس
للقاء ربهم لذكفرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لا ميل واما قساد
التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فني انما تحصى ما هو في حيزها الاصل
ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الآن واللام يصح ان زيد اقامت لان في الدار
لزيد الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها
هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعان •

حرف الضاد

الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر
فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قاله متمكن من ان يقول
كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالزام الى الشيء فقال انهم لا يلبيثون
الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا افعل زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من
ضرورة الا ويمكن ان التها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون
بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في
كلامهم الثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى
النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن التصق بهذا اللفظ وانما يعنون
ماد كرامه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره
انتهى وقال ابن جني في الخصائص سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من

الضرورة ما جاز للعرب اولاً فقال كما جاز لنا ان نقيس مشورنا على مشورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما جازنا الضرورة لهم اجازته لنا
وما حظرته عليهم حظرته علينا واذ كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم
فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبهاعندهم فليكن من اقبهاعندنا
وما بين ذلك بين ذلك (فائدة) قال الاندلسي يعوز للشاعر استعمال
الاصل المجهور كما استعمله من قال كان بين فكها والفك (فائدة) قال
الثلويين علماً الضر اثر الشيء بشئ او الراد الى الاصل *

قاعده

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروجه اذا دعت الضرورة الى منع
صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وبقى الكثرة
عند القارص لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز عمل
الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في عمل الجر قسماً على
ما لا يتصرف لئلا يلتبس بالمبتدآت على الكسرة ذكره في (البسيط) * ومنها *
لا يجوز الفصل بين اما والتماء باكثر من اسم واحد لان الفاء لا تقدم عليها
ما بعدها ونما بهذا التقديم للضرورة وهي مندفة باسم واحد فلم يتجاوز
قدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي *

قاعده

ما لا يؤدي الى الضرورة اولى بما يؤدي اليها * قال ابن النحاس في التعليقة
قول الشاعر * لا ما بين عمك * اختلف الناس فيه هل المحذوف لام
الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام

الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهور ان الباقية هي لام الجر لان القول بمحذفها مع
بقاء عملها يؤدي الى ان يكون اليت ضرورة والقول بمحذف الاصلية لا يؤدي
الى ضرورة وملا يؤدي الى الضرور قاو لي مما يؤدي اليها *
والضائر ترد الاشياء الى اصولها *

هذه الناعدة متفق عليها وفيها فروع * منها * قال ابن جني الباء اصل حروف
القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر
ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك فمن لان الضائر ترد الاشياء الى
اصولها * ومنها * اذا اريد وصل مثل لم يك ولدا الضمير عادتا لتون المحذوفة
فيقال لم يكه ومن لدنه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها * ومنها * قلل
الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير الموث المجازي
دون المسند الى ظاهره لان اصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء
الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضا
* ومنها * اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله
ابن الدهان بان اصله البناء واصل الباء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء
الى اصولها * قال ابن اياز وهذا الحسن من انه يبر بكرة توالي اربع
متحركات لانه يطرد في استخراج واشباعه * ومنها * قال ابن اياز زعم بعضهم
ان لولا صريحة في التحليل كقواك لولا احساك لما شكرت * قال ابن بري
في اماليه * ولهذا جروا به المضمر تبعا لعل هذا المعنى لان المضمر يعبد الشيء الى
اصله * ومنها * قال ابن فلاح في (المنقى) يثنان قيل لما اختلف كلا وكلا مع المضمر
عند البصريين وليس اختلافا لثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا

• قلنا • شبهه بلد او على والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء
 فارقا بين الميمكن نحو الف عصا والى غير المنكن نحو لدا ووجه المشابهة بينهما
 ملازمة الاضائة فيهما ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع
 وخص التغير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يدالشيء الى اصله • ومنها •
 قال الاندلس في (شرح المنصل) نحو قوله تعالى نزموه هاهنا وفيه الواو
 الساقطة في الوصل اذ كان الضمير دالشيء الى اصله كما تفتح لام الجر في
 قواك انك ما ان حتى انهم فتحوا لام الاستعانة لوقوع المادى موقع المضمر
 • ومنها • قال الاندلس في قوله لم تدخل الكاف على مضمر لثرد هاتين
 الاسم والحرف وذلك انتزاعا في ما ولا شتر انك فرع والضمير يد
 الاشياء الى اصولها ولا اصلها ولطه الملة امتنع دخول حتى ايضا على
 المنصير • ومنها • قال ابن فلاح في المعنى بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على
 السكون منبهة على ان اصل الافعال الباء على السكون لان الضمير يد
 الشيء الى اصله • ومنها • قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الغرف نظهر
 اذ استنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم
 قمت فيه لان الاضارير الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به
 على البعثة لم يظهر في معه لانها لم تكن متويزة مع الظاهر فتقول اليوم قمته
 قال الشاعر • ويوم شهدنا • لم يظهر في حين اضمره لانه جملة
 مفعول به مجازا ولو جملة ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه • (تبيه)
 قال السهيلي قول عبد المطلب •

﴿ شعر ﴾

﴿ وانصر دلي آل الصليب * وعابديه اليوم آلك ﴾

فيه رد على الحماس واُزبيدي ومن قال بقولها حث معنا اضافة آل الى الضمير لانه يرد انشيء الى اصله واصله اهل وما وجد فاقط مضمر ايرد معطلا الى اصله الا اعطيتكموه وايس من هذا الباب في ورود ولا صدر ﴿ تنبيه ﴾ قال السخاوي في (سفر السعادة) لا بدخل على المقسم غير الباء اذا كان ضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك السخوي انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لاسبب فيه مع ان انشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه ما سكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقر بها من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك علي ما ل وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يعطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ليست ظرفا ﴿ قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار كلام متناقض يقضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان انشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه فاقول ﴿ على فيه سوال لان قولك لا لافضل قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم يميز ان يقول لك ولا لك فاخصاص

الياء بهذا الابد له من سبب ولا سبب الا ان الياء الاصل ولهذا تقول اقسام بالله
 ولا تقول اقسام والله ولا اقسام بالله انتهى (تبيه) قال ابن عصفور في شرح
 المقرب اخرج قول الفرزدق * واذا ما مثلهم بشر * على ان مثلهم مرفوع
 الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تطلقون فان
 قيل * كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء
 الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى الياء
 * فالجواب * ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع
 الا ترى ان الشاء بدل من الواو في تكاه لانه من توكا ثم اذا اضافوا الى مضمر
 خالوا هذه نكايك ولم يردوها الى اصلها * (تبيه) قال الابد في شرح
 الجزلية بنيت اي في نحو قوله تعالى اعلم اشد * عند سبويه لخروجها عن نظائرها
 وكان حقا ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما هي مضاف الى مضمر
 والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضرب بتم اخاه ثم تقول
 وضربتموه ولا تقول وضربتمه * مسألة قال ابن الحماس في التعليل اجمع التمام
 على انك اذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا
 شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال
 سبويه ان عسي خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع
 فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور
 وقال الاخفش ان عسي على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انما غير
 عاملة واستعرنا في عسي ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده في عسي في موضع
 رفع لافي موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعارا

الرفع فهو عند ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لافي موضع جر وقال
ابن الجحاش والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من
التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا قل من ان لا يخرج
هي عن اصلها وموضعها الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر * بدليل جواز
الاضافة والتعصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال والاقتصار على
الاضافة في نحو ضاربك وضاربك على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا
ذكره الشلوبين في شرح الجزولية *

حرف الطاء

الطارى يزيل حكم ثابت

عقده ابن جني با في الخصائص وفيه فروع * منها * لام التعريف
والاضافة اذا دخلت على المتون حذف لها تنوينه * ومنها ياء النسبة
اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء واذا دخلت على ما فيه
ياء مثلها نحو كرمى وبغى حذفت لاجلها * ومنها * علامة الجمع
بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو تمر
وتمرات ولو سميت رجلا او امرأة يندت لقلت في الجمع ايضا هندات
يحذف الالف والتاء الاولين والاخرين * ومن ذلك نقض الاوضاع
اذا طرأ عليها طاري كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى التعجب استحالة خبر
كقولك مررت برجل اي رجل او اياما رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل
في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر
والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام انما اعاده الى

اصله من الخبرية * ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذ الحقته همزة التقرير
 عايد تقياد اذ الحقه لفظ التي عاد ايحابا نحو الله اذن لكم * اي لم ياذن * السب
 بربكم اي انا كذاك * ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك
 فقد اخرجته به عن حقيقة موضوع له فادخله معنى لولا الصفة لم يدخله اياه
 وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا
 انت ووصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مراد فيه من
 الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته انتهى * وقال ابن يعيش فان قيل هل
 التعريف الذي في يازيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء
 كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية * فالجواب ان
 المعارف كلها انوديت تكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول المبرد
 وهو الصواب كإضافة الاعلام وخالفه ابن السراج * وقال الشلوين اذا
 جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود لانه
 ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارى * وقال ابن الدهان في (الغرة)
 المقصور المنصرف للحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فبستحيل الجمع
 بينها ويحذف الامر بمحذ فهاولم نرسا كنين النقا حذفا معا ولا يجوز تحريك
 للتنوين لانه تحريك للساكن اذا كان بعده لاله اذا كان قبله ولا تحريك
 الالف لانها تغير عن صورتها فيقع البس بين المقصور وغيره من المهموز
 ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى وايضا فان
 الطارى يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا حي به حذف لم يجأ به فلم يبق
 الاحذف الالف *

طرد الباب

قال أبو المعاني (التيين) اذ اثبت الحكم لعل طرد حكمها في الموضع الذي
انتفع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل وتصب المفعول في موضع
يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فانك ترفع
وتصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً قال ونظيره من المشروعة
ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي
الحكم * ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في
مواضع ليس فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بشبوت
الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال ونظيره في التصريف ان الواو
في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو بعد ثم حذفت
مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله
نظائر اخر انتهت وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاعراب اصل في الاسماء
لانه يقتدر اليه للفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيداً ان اردت
التعجب من حسنه ويرفه ان اردت نفي الاحسان عنه ويرفع احسن وخفض
زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب
لا لبست * فان قيل * ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو
شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشياء ذلك الا ترى ان الفاعل
هنا لا يلبس بالمفعول اذ ازيل الاعراب فالجواب * ان الاعراب لما افتقر
اليه في بعض الاسماء حمل ساثرها على ذلك كما ان العرب لما حذفت
الياء من بعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعدو وعد وتعد حملاً

على ذلك * وقال ابو البقاء في (السين) اذ جرى اسم الفاعل "صفة المشبهة على غير من هماله وجب ابراز الضمير فيها مطلقا عند المصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضربه هو واللس يزول بابرز الضمير فيجب ان يبرز ضمير اللبس * ثم يرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد * قد ضاربه في كفاطوا ذلك في كثير من اوضاع نحو نعد ونعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكد * تكبره ونكرم وتكرم محمولة على اكرم * وقال ابن القواس في (شرح نية ابن معط) قدر الكسرة في المقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسر ر وانضم حملا على الكسر للساكنة فيها بدليل اجتماع اصلهما ر فين دون الد * ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذ اجمعت مدتها وظهر التنصب لحقة الفتحة ولم تعد الواو في رأيت غازيا وداعيا فيه شذوا وداعا والتبوت القلب رفعا وجرا تضييا للحدتين وطردها الباب * وقال عبد القاهر هذا اقس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤد للضلال اللام اولى من المؤدى لاء لان التاء لان الاء محل التغير ولان المقوص حمل فيه حاة على حالتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شئ واحد * وقال ابن المحاس في (التعليق) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواته فاذا جوز ثاني كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في نرى ويرى ويرى نرى ويرى ويرى لان الماضي منه رأى وانما حذف الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا * اد اقبل اراى اجمع همزة ثانيا بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصير * * * فاقد توا

تحذف التائية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع ساثر الباب. وفتحت الراء
 بالجلورة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى
 همزور فض. وقال ابن غلاح في (المنى) قلبت المعزة في صحراءه واواني الجمع
 نحو صحراوات كراهة الجمع من علامتي تانيث وقلبت في التثنية طرد الباب على
 سنن واحد. وقال ابن عصفور (في شرح المعرب) لما الحقوا انون الوقاية لثني
 الفعل من الكسر حملوا على ذلك بضرباني وضربوني وضرباني وضربوني
 كما حملوا نعد واخواته غير ذي الياء واكرم واخواته غير ذي المعزة على
 بعد واكرم. وقال بعضهم انما ثبت للمضمرات لشيها بالحرف وضما في كثير
 منها ثم حمل ما ليس كذلك طرد الباب على سنن واحد. ويبدأ ابن مالك في
 (شرح التسهيل) بعبارة ابن اياز لان وضع للمضمر بالاصالة وضع الحرف
 الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك في البناء
 ما هو على اكثر نحو نحن واباك لا يجمع من باب واحد. وقال ابن فلاح في
 (المنى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فراد من
 اجتماع اربع حركات لو ازم ثم طرد الباب في مللم بجمع فيه اربع حركات نحو
 دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرعوا على واحد بدليل تعميم الحكم في حذف
 الواو من اعد ونحوه والمعزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف. *
 وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا
 كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صلة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب
 ان يقدر في محل الخلاف طرد الباب. وقال ابن اياز المضاف لا يكون
 الا اسما لان الترخيص الا هم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يعرف

* فان قيل * هلا أضفت الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى
 ان سوف والسين يخصصانه بالحال * فالجواب * انه لما امتنع منه الغرض
 الاسم وهو التعريف امتنع الآخر طرد الباب وهذا من قوا عدم * وقال
 الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى
 الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالا ستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف
 فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف
 فبني وبدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا وكان
 هذا الاسم المستوعب مبنيا في معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمينهم اياه
 هذا المعنى طرد الاصولهم واقامة سبب لبنائه * قال ابن جني بى اولاه لانه
 تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا تضمنها هذا الاسم
 فبني * وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة
 اذ الاشارة معنى والموضوع لا فادة المعاني الحروف فلما افادت هذه
 الاسماء الاشارة علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف فلما تضمنت
 معناه بنيت وهذا قول السيرافي * قال الاصمعياني * فلو قيل * ان ذلك انما يتصور
 في اولاه دون هو لا * لظهور الحرف وهو ما لا يمكن ان يقال فيه * ان الحرف
 الذي هو ما غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا اذا كان الالف واللام في
 الاسم عند من بناء ذا ثمة وان الاسم بى تضمنه معنى الف ولام اخرى *

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث (الاول) لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يسهبه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شئ من هذه الاربعة
 موجودا قدره مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المفضوب عليهم *
 والثالث وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله * لانه مؤول والرابع
 نحو لان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم مر معنى الجود ومثال التعليق
 بالمذوف والى نمودا خاهم صالحا بتقدير وارسلوا لم يتقدم ذكر الارسال
 وذكر ذكر الجي والمرسل اليم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل
 الناتج فيه خلافا الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
 ستة : موردا حدها الحرف ازيد كلباء ومن في وكفي باه شهيد هل من
 خافي غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا
 قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد
 انما دخل في الكلام تقوية وتوكيد اولم يدخل للربط * الثاني والثالث *
 لعل ولور : عند من جرهما * الرابع * رب في قول الزياتي وابن طاهر * الخامس *
 كاف انتسيه عند لا خفش وابن عصفور * السادس * حرف الاستثناء وهو
 اخلاوعد وحاشا اذا حفض فانهم لتتجه الفعل عما دخان عليه كما ان الا كذلك
 وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث
 يجب تدبيرا بمحذوف في ثمانية مواضع * ان يقاصفة * نحو او كصيب
 من ا * وحوالا * نحو نخرج على قومه في زيتته * او صلة * نحو وله
 من في ا * وات ولا رضى ومن عنده لا يستكبرون * او خبرا * نحو زيد عندك
 في المدار * ومثلا * نحو قوهم للعرس بالرفاء والبنين باضمار عرست * او يرفعا
 اسم ال * سر * نحو افي الله شك عندك زيد * او يكون المتعلق محذوفا

على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت * والثامن * القسم بغير الباء نحو والليل
 اذا يئس * قاله لا يكيدن اصنامكم (الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل
 او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصفة لان القسم والصفة
 لا يكونان الا جمليين * واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قد راعى الفعل
 وم لاكثره فلا نه الاصل في العمل ومن قد راعى الوصف فلا نه
 الاصل في الثلاثة الافراد * واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر
 فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة يتكف فيه والوصف في يوم الجمعة انت
 متكف فيه * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور
 خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو
 فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او
 وجد او ثبت * قالوا الان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل في
 العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل * قالوا لان لنا موصيا يجب
 فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة
 لان الصلة لا تكون مفردا فاذا اوجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر
 واجب فلا اقل من رجحانه * وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم
 لا فعل تقديره كائن او مسقرا او موجودا وثابت * قالوا الان بنا حاجة الى جعل
 الظرف او المجرور خبرا او الاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع
 الظرف موقفه مفردا اعلى ما هو الاصل في الخبر * قالوا لان لنا موصيا يتعين
 فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرورين
 اما وقاتها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد

لان اما وطاء هالا يفصل بينهما بحملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا يقل
 من الجر جان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره
 بالفعل ازم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكل
 تقديره بالمفرد اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل
 او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتدنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس
 الظرف والمجرور لا الاستقرار ولقد لك التزمنا حذف العامل بعد نقل
 الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستاره فيه ويقي
 الضمير مرتعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتعا بذلك العامل لنيابة
 الظرف والمجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال
 ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة **الخامس** في كيفية تقديره
 اما في القسم فتقديره اقسام واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به واما في
 المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهوكائن
 ومستقرا ومضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال قال ابن هشام ويقدر كان
 او استقرا ووصفهما ان اريد الماضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربني
 زيد قائما ان التقدير اذا كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق
 واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال
 ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الال ليل ويكون الحذف
 حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن هشام ونوم جماعة امتناع حذف الكون
 الخاص ويطلبه انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم
 وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون

هو الدليل او مقويا للدليل واشترط التحويلين الكون المطلق انما هو لوجوب
الحذف لا الجواز * * * وما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن *
اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالفس الاية اي تقتل وتغفل
وتصل وتطلع اي مقتولة ومفقودة ومصاومة ومقلوعة قال ويلزم من قدر
المتعلق فعلا ان قدره مؤخرافي جميع المسائل لان الخبر اذا كانت فعلا
لا يتقدم على المبتدأ قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة
انه يتعين تقديره وصفا بعد ما نحو ما في الدار فزيد واذا العجائية نحو اذا
لهم مكر * لان اذا العجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الامر وتاجز
الشرط نحو فاما ان كان من المقرين * قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان
الفعل بقدر مؤخر (نتيجه) قال ابن التماس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير
عامل الظرف والمجرور اذ اقدما على اسم ان فقال قوم بقدر الاستقرار
بعد اسم ان لثلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بين الظرف والمجرور
وقال قوم لا بل تقدره قبل الظرف والمجرور ولا تمتد بهذا انفصلا لكونه
لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره (السادس) في الفرق بين الظرف المستقر
والظرف اللغوي قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف (السابع)
كذا (١) وفي شرح المفصل للانديلسي قال الحوار زمي في الظرف المستقر
يفتح القاي كذا سما عاني المفصل وفي الكشف والمراد به الموضع ولقظ ابن السراج
اذا كان الظرف غير محل سماء الكوفيين الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا
ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يملق بالاستقرار
والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا وبالفعل ما كان فضلا

وسمي لتواليه لو حذف لكأن الكلام مستغنيا عنه لاحاجة إليه انتهى
 (التاسع) أنهم تسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها فلذلك
 فصلوا بها الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا وفعل
 التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الميعاء لقاء زيد وما أثبت
 عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو

شعر

* فلا تلجني فيها فاني بعينها * اخاف مصاب القلب جم بلا به
 وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله * ابعد بصد نقول
 الدار جامة * وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو قد ذر اليوم
 من لامها * واشترئته بواحد درهم * وهذا غلام والله زيد * وبين اذن
 وان ومنصوبهما نحو اذن والله نرهبهم بحرب

* ان ما رأيت ابا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الميعاء *

وقدموها خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا * ان في
 ذلك لمبة * وممولين للخبز في باب ما نحو وما كل من وافى مني انا
 عارف * وما في الدار زيد جالسا واصله ال نحو وكانوا فيه من
 الزاهدين * وعلى الفعل المنفي بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنيا * وعلى
 ان معمولها نحو ما بعد فاني افعل كذا * وعلى العامل المعنوي
 في قولهم اكل يوم لك ثوب * وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف
 والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها
 يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذ كر افاذا ذ كر افعل التاكيد

وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فكذلك اذا انفصلت
بظرف او مجرور لم تفصل بشئ (فائدة) قال الجزولي بنو نعيم لا تلفظ بخبر لا
الا ان يكون ظرفا قال الشاويين هذا استثناء ظرف لا اعلمه عن احد ولا نقله
احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظرف فمالم يتسع
به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع
انما هو منقول (الثامن) في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة
كررت برجل او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان
الاباقتل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد
في الدار ابوه فانه يجوز في الابداء والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع
الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل نفسه
يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا على جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق
بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون
الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة
والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه *

حرف العين

العامل

فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف
فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب لعمله
كذا في (شرح الجمل) وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قويت

مشابهة له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التشبيه
 والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه
 اذا صحبته من امتعت منه هذه الاحكام فيبعد لك عن شبه الفعل فلذلك
 لم يعمل في الظاهر * وقال ابن السراج في الاصول انما عملوا اسم الفاعل
 لما صار الفعل مبيها له وشاركه في المعنى وان اقترا في الزمان
 كما امر بوالفعل لما صار الاسم فكما امر بوا هذا العملوا ذاك والمصدر اعمل
 كما عمل اسم الفاعل اذا كان الفعل مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل
 في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال
 والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما صار الفعل منها ولولا
 معنى الحرف ما جاز الثاني اذا اضيف اليه الاول * وقال الجرجاني الاصل
 في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية
 * فان قيل * اذا كان الاعتماد لا يوجب لما صفة زائدة فلم عملت ولم اشترط
 الاعتماد * قيل * الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من
 الوجود والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان
 الاسم الصريح ليس فيه التميز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان
 الاسم نكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا على شبه الفعل اذ هو واقع في موضع
 هو خاص بالفعل والاستفهام والتي ايضا من حيث انها يطلبان الفعل وهما
 اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قد رواقبل الاسم فعلا يعمل في
 الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه * والتي اخو الاستفهام * وقال ابن
 النحاس في (التعليق) الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل

أقله في الفاعل والعروى المختصة أصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها
 بالقليل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليطهر اثر الاختصاص
 كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب
 للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصائه
 في العمل لذلك ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء الا يشبه الفعل او الحرف
 وهو المضاعف اذ قلنا انه هو العامل ومعنى الاصل ان يعمل بنفسه لا بسبب
 غيره انتهى (الثاني) عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والابطال الاختصاص
 الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف
 جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب المضارع لانها حرف
 واحد تجمروا تنصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب
 المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لايها لما ذكر (الثالث) العامل المعنوي قليل
 به في مواضع * احدها * الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف
 في تفسيره فقل هو التعري من العوامل للنظية وقل هو التعري واسناد
 الفعل اليه * قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون
 سببا ولا جزاء من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد من الموجب
 والموجب من الاختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة
 واحدة * فان قيل * العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثير احصيا
 كالاحراق للنار والبرد للثاء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون
 بعدم الشيء كما تكون بوجوده * قيل * هذا فاسد لانه ليس الفرض من قولهم ان
 التعري عامل انه معرف للعوامل اذ لو زعم انه حرف لكان اعترافا بان العامل

غير الثرى وكان ابواسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من
 الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا
 المعنى هو الرفع للمبتدأ * قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهتمامك
 بالاسم وجعلك اياه اولاً لثان يكون خبراً عنه والاولوية معنى قائم به تكسبه
 قوة اذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل
 في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء
 وحده كما كان عاملاً في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله
 في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عد وجود المبتدأ وان
 لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء
 في قدر ووضعته على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند
 وجود القدر لا بها فكذلك هنا الثاني * عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي
 على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف
 فيه وايس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان
 عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه * ف قيل *
 هو تجرده من الناصب والجازم وعليه القراء * وقيل * هو نعره من
 العوامل اللفظية مطلقاً وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش * وقال
 الاعلم ارتفع بالا هـ قال ابو حيان وهو قريب من الاول * وقال جمهور
 البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم * كونه وقع موقع
 قائم هو الذي اوجب له الرفع * وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال
 بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من

الاعراب * قال ابو حبان فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع
واحد منها القطي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية
وهي التي قبلها * قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي *
* الثالث * الخلاف جعله القراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل
المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك
مخالفة الثاني الاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو
عندهم نظير لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير
اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر
عليه فيترك وكذلك عندهم زهد امامك وخلقك انما انتصب بالخلاف
لان الظرف خلاف المبدأ وكذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد
قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله

شعر *

* على الحكم الما في يوما اذ اقضى * قضينه ان لا يجوز ويقصد *
قال القراء هو مرفوع على المخالفة * قال ابن يعيش معنى الخلاف عند
عدم المائلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على
الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشب لا يحسن تكرير الفعل فيقال
استوى الماء واستوت الخشب لان الخشب لم تكن معوجة فتستوى فلما خالفه
ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف * قالوا وهذه قاعدة تنافي الظرف نحو
زيد عندك * الرابع * عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان
الفاعل يرتفع باحدائه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل

معنى الثلاث كذا نقله عنه ابن عثرون وابن التماس في التعليقة وذهب
 الحشام الى انه يرتفع بالاسناد * قال ابن فلاح ورد ذلك بان التام
 القضي مجمع عليه والمضوى مختلف فيه والمصير الى الجمع عليه اولى
 من المصير الى المختلف فيه الخامس * عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان
 العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في الفتح السادس * عامل الصفة
 والتاكيد وعطف اليان ذهب الاخفش الى انه معنوى وهو كونها تابعة بمنزلة
 عامل مبتدأ او الفعل المضارع ذكره في البسيط (فائدة) قال ابن الحاجب
 في اماليه العوامل القظية مطلقة على كلن واخواتها وعلى ظنت واخواتها وان
 واخواتها وما الحجازية وحروف الجزوان كانت لظنية ايضا لانها لما كانت
 تقتضى شيئا واحدا لم تعد مع ثبوتك بخلاف ما ذكره الا * المبحث الرابع *
 كل حرف اختص بشئ ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي
 في حواشيه ونقله ابن الجباز في (شرح الدرر الاثنية) قال وقوله ولم ينزل
 الى آخره يحتزبه من قد والسين وسوف ولا م التعريف فانهم محتصات
 ولم يعملن لانهم كالجزء مما يليته وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي
 بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول
 اللام عليها في قوله تعالى وسوف يعطيك ربك * فلولانها بمنزلة حرف من
 حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل * قال فان واخواتها
 وحروف الجر انما عملت في الاسماء لا افرادها بها والتواصب والجوازم انما
 عملت في الافعال لا افرادها بها وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا
 انها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت فشبها العام شيها بالحروف غير

المختصة في كونها على الاسماء والافعال وشبهها الخاص بشبهها ليس وذلك
 انها التي كما ان ليس كذلك ودخلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك
 وتخلص للفعل المختل الحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها ولم
 يتوهم ومن راعى الشبه الخاص عملها ولم الحجازيون وقال النبي الحق ان
 يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مختصا به كلام التبريد وقد والسين
 وسوف لان المختص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف
 وهذا اولى من قولهم ولم يزل بمنزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل
 في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة وفي (شرح التسهيل)
 لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما
 عمل اهل الحجاز ما عمل ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها
 ووجه الشبه ان كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة قد دخل على
 مستقبل وبعض العرب التي اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما التي يتوهم
 ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات
 التخصيص لانها يجوز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانهما غير مختصة
 بالفعل وفيه ان لولا لولا ما لم تعملوا وان كان لا يلبس الا الاسم لانها ليستا مختصتين
 بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما
 الجراعتان للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر
 في العوامل او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما
 هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى
 الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما فروع سيما هو مذهب القراء وابن

كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه
 صاحب الافصح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الابي الصواب
 مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه
 يعمل فيه الجران استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت قال ايضا والصواب
 ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهززة التي
 للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما الالف لانها بمعنى اني ولا بالنيابة مناب الفعل
 نعم تزداد كالعوض ولا يتسب اليها العمل وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف
 جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء والحروف التي تباشر الاسماء
 والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اد العامل لا يكون الامتصاص بما يعمل فيه قال
 وكذلك الا في الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف
 تقول ما جاءني زيد قط الا نفرا ولا رأيت بكرا الا في المسجد والعامل لا يكون
 الامتصاصا قال واعلم ان لاس الحروف الداخلة على الاسماء والافعال تحكمها
 ان لا تعمل في واحد منها غير انها عملت في النكرات خاصة لعل عارضة وهو
 مضارعها ان كما عمل ما في لغة اهل الحجاز لمضارعها ليس والاصل ان لا تعمل
 وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) اعلم ان الحروف اذا كان لها
 اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما يختص به فان لم يكن لها
 اختصاص فالقياس ان لا تعمل فتى وجدت مختصا لا تعمل او غير مختص يعمل
 فسيملك ان تسأل عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن
 القياس وقال واذا صححت هذه القاعدة فاقول ان ما بالاقية ليس لها اختصاص
 فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس فلا سوال

في كونها لم تعمل لان الشئ اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل
الحجاز فاعملوها الشبهاء بليس من وجوه وذكر الالوجه السابقة * وقال
ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من العرب ان
يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك العرب ولذا لك
لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به
اعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى * وقال ابن عصفور
في (شرح المقرب) لم يبيح من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير
خفض الالاتي للتمني فان الاسم المبنى معها في موضع نصب بها في مذهب
سيبويه وذلك نحو قولك الالامال * وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب
وهو تميت (ضابط) قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا
بطل قول من قال ان لولاهي الرافعة للاسم * وقال الشلوين قول من قال
ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لا
تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل
مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملهما الحرف
فانما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق التبيه الالعمل الجر اذا
كان مضييفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم * الخامس * قال السهلي اصل
الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها
واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب
ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا
لان الالفاظ تابعة للمعاني فلما تشبعت الحرف بما دخل عليه معنى وجب

ان يشبهه في ظاهره ذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا في ذلك الحرف
 التي لم تقبل بسبب سلبها العمل فيها هل فانها تدخل على جملة قد عمل
 بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء والفا على ذلك قد دخلت معنى في الجملة
 لا معنى في اسم مفرد فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء
 ونحوه وكذلك الجملة فانها حرف دخل معنى في الجملة ولا يمكن الوقوف
 عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
 ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكد واظهار اثره فيها لتعلقها به او دخولها عليها
 او اقتضائه لما كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف
 فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاصلوها في الجملة اظهارا
 لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما ارادوا توکید تعلق
 الحرف بالجملة اذا كان مؤثقا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقوف عليه
 او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائد يثبته السامع
 عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد يذهب وما زيد بقا ثم
 فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عند ذكر النفي
 والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اصل اهل الحجاز ما النافية
 تشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتاكيد بادخال
 الباء في الخبر واما ثابتة في التأثير عن العمل الذي هو النصب وانما
 اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس في النفي فحين ارادوا
 ان يكون لها اثر في الجملة يؤكد فيها جلا ذلك الاثر كما ترى
 وهو النصب والنصب في باب ليس اقوى لانها كلمة كليتي ولعل وكان والوهم

الى انفصال الجملة عنها السرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن
 بد من اجمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذا لك اذا قلت ما زيد الا
 قائم فلم يسلم احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن مالا الا لا تكون
 ايماء بالابد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ماو لذلك لم يسلموا عند تقدم
 الخبر نحو ما قام زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدأ بها مغبرا
 عنها لامع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا
 السبب الحديث فلم يمتنع الى اعمالها واظهارها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها
 مستقبيا عن تأثيرها فيه * واما حرف لان فان كان عاطفا تحكمه حكم حروف
 العطف ولا شيء منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا
 حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان
 الواو مع لا الثانية نشعر بالاولى لاحالة ويوحد الكلام بها فلم يمتنع الى
 اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم
 في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة
 ابد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشدا ستبدا ادا باول
 الكلام * واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف احيى عاملة ام لا فان
 كانت عاملة فكما عملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث ولم تكن عاملة
 فلا كلام * واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر
 خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله * فان قلت * فلم عملت التواصب
 والجوازم في المضارع والفعل بعد ما جملة ثم ان المضارع قبل دخولها
 كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل

كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخوانها فالجواب من وجهين * احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنوباً لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المجرى عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل * والثاني * ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة * واما الا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعد ما كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيا بعد ما فاستغنوا بياصالها العامل عن اعمالها عملاً آخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها * قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة عن سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها هذا اللفظ السهلي * وقال الشاويين الحروف لاتعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشياء الفعل كتوفرها في ان واخوانها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك الاشياء ليست موجودة فيها * السادس * قال السهلي الفعل لا يعمل في الحقيقة

الاقبياد لعليه لفظه كالمصدر والفاعل والمنعول به اوقم ان تابعا لواحد
من هذه ثلثا وتوكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم
يسل الفعل الاقبياد لعليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقضى هذا اللفظ
ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف
كالمنعول معه والظرف (السابع) اذا لم يكن نسبة العمل الى الموجود لم يصير
الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعض قول من قال ان ناصب المنعول
في قول الشاعر *

* هل انت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب اخاعون بن مغراق *

فعل يدل عليه اسم الفاعل * وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود
لان التثوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصير الى مجاز
الحذف ذكره في البسيط * وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة
لا تعمل لان اسم الفاعل انما يعمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته
وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل
يفسره الصفة * قال صاحب البسيط وهذا ضيف لان النص مقدم على
القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة
العمل على الموجود * فائدة * قال ابن فلاح في المفتى المصدر المؤكد لا يصل
لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما اتزم حذف حقه ولم سقيا زيدا
ورعياله فقيه وجهان * احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر رقياسا
على غيره من المصادر انما لا تقدير بان والفعل * والثاني ان المصدر هو العامل
لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه وتظهر هذا زيد في الدار واقفا هل العامل

الظرف لئلا يمتنع الفعل أو قس الفعل هو المائل والاكثر ان العامل الظرف
 انتهى (الظاهر) انه امتزج ببعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها اضطهاها
 المائل ولذلك تخطى لام التعريف وها التثنية في قولك مورت بهذا وما
 الزيدة في قوله تعالى فبأمرهم عما قليل * ولا في نحو جئت بلا زاد و غضبت
 من لاشئ * ولئلا يكون للناس وان لا تعلوه (التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع
 ان يكون الشئ عاملا في شئ والاخر عاملا فيه وبنا على ذلك ان المبتدأ
 يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهم ايترا فمان * قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا
 المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا يتفك
 عن الآخر ويتقضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لفك
 نظائر منها * قوله تعالى يا مائدة عرفه الاسماء الحسنى * فنصب ايا بتدعو وجزم
 تدعو ياها فكان كل واحد منهما عاملا في الآخر * ومثله ايما تكونوا يدرككم
 الموت * فايما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بابتداء ذلك كثير في كلامهم
 * وقال ابن النحاس في التعلية حكى ابن جني في كتاب له يسمى (الدمشقيات)
 غير الـدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاء اخفش ان فعل الشرط
 وفعل الجواب بجاز مان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر
 * وقال ابن الدهان في الفرة قول الكوفيين فاسد من وجهين * احدهما *
 ان الخبر اذا كان عاملا فرتبه التقديم واذا كان معمولا فرتبه التأخير والشئ
 الواحد لا يكون مقدما ومؤخرا من كل وجه * والثاني * ان الاسم ليس
 من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر
 والمجرم وليس فيها شبه واما اياما تدعو * فان تدعو عمل في اي محكم الاصل

ولهي عمل في عدم مجرى النياحة عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان
لا يسلوا ان وكان وظنت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما العاشر فرق
بين العامل والمتنضي قال ابن عيش في (شرح للفصل) ليست الاضافة هي
المطلقة للجر ولقاي للمتضمنة له والمعنى بالمتنضي هان القياس يقتضي هذا
النوع من الاعراب لتنع الخالقة ينهون اعراب الفاعل والمفعول فيتميز
عنها ان الاعراب انما وضع للفرق بين المعلن والمعلن هو حرف الجر وتقديره
فالاضافة معنى وحرف الجر تظوي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية
معينين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة
لها فالمتنضي غير العامل اتعي (الحادي عشر) قال ابن انحاس في الطبقة
هناك لطيفة وهو ان الاسم الصامل ومعموله ينزل منزلة المضاف
والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يجذف للمضاف ويقام للمضاف
اليه مقامه كذلك يجذف المعلن ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف
للمضاف يهرب للمضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمفعول كثر حذف
للمضاف وقل حذف الصامل (الثاني عشر) قال ابن عيش قد يكون الحرف
عمل في حال لا يكون في حال اخرى وفيه نظائر * الاول * لو لا تعمل الجر
تق المضمر ولا تسلمه في الظاهر * الثاني * لدن نصب غدوة ولا تنصب غيرها
* الثالث * عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع
* الرابع * لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لما عمل
هذا ما ذكره ابن عيش وذكر ابو الحسين بن ابي الريح في (شرح الاضاح)
مثله وزاد في النظائر انه القسم تنهض باسم الله وكاف التشبيه تنهض بالظاهر وكذا

واوالقسم ومذ ومنذ وقال ابو البقاء في (التيين) من الحروف ما يعمل في موضع
 ولا يعمل في موضع آخر الا ترى ان واوالقسم تجر في القسم ولا تجر في موضع
 آخر وما للناحية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في
 موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ولما ذكر سبويه لولا وانها تجر المضمر
 دون غيره واستانس لما ينظر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر
 الباب وهو مطرد وانت تجده نظائر (الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين
 على معمول واحد ولذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في
 الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع وقول من قال
 ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل
 معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في (التيين) عن بعض الكوفيين وابن
 فلاح في (المنقى) عن الفراء وقال ابن النحاس في التمليق اذ اجعلنا مجموع
 حلوق امض خبرا العائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا امر ولا يكون
 ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
 ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين
 على معمول واحد وذلك لا يجوز (الرابع عشر) مرقبة العامل ان يكون
 مقدما على المفعول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فان قيل يناقض ذلك
 قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب
 ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى المهيضة
 فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهزمة في اللفظ وتضمن الاسم
 معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام

عليها سائغ بالنظر الى الاصل وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ العارض
وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام (الخامس عشر) قال ابن اياز
العامل المنطقي وان ضمت تطلقه اولى من العامل المنعوى بدليل اختياره
زيد اضربت على زيد ضربت وقولم ان زيد اضرب لا يجوز الا في
الضرورة (السادس عشر) قال الثالوثين في (شرح الجزولية) العامل لا يلبس
الا بالجملة لا الصفات لان تكون خاصة بجنس بها فيموز حينئذ حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجري الاسم للذي بعده اسم الاشارة مجراه
دون اسم الاشارة فكأنه ليس بمحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل
لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمحسن مررت بهذا الحسن
ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن
مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوفها (السابع
عشر) قال ابن عصفور النامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار
ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب
والجازم ولا المال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم
الاشارة ولبت ولمل وكان وظروف التضمنة حتى الاستقرار ولا
التميز على حامله الجامد اجمانا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل
(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (البيان) العامل مع الممول كالعلة القسمة
مع الممول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع
الممول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل فدايل
راجع (التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الريح في (شرح الايضاح) الحروف

بكر فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في
التكبير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعل في الكامل
لئلا يفضي الى حال يلزم فيه الابتداء بالسكون ويؤيد ذلك ان التكبير هو الاصل
والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التكبير ومنها
قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جودا في حال الجر كما ثبتت في حال النصب
لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف قال ابن النحاس في (التعليق)
فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض به منع الصرف لانه
لا لثاقته مع توين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل ومنها قال
ابن النحاس قاعدة الاعراب ان ثبت وصلا وتحذف وقفا فان قبل فان لنا
في الاعراب ما ثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به
ضمير جمع المذكرين او المماثلة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير
وتون الرفع لتون التوكيد ناذ اوقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف
وايد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفتون التوكيد فربذا اعراب
ثبتت وقفا ويحذف وصلا قيل الحذف هنا لما كان لعارض فاعيد عند زوال
العارض ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت ناء التانيث الفعل المعتل اللام
حدثت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حوكت
بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة
عارضة وكذلك تقول المرأة ان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت الناء لانها
حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل الناء السكون
وانما حركت بسبب الف الشبية وقد قال بعضهم رما تافرد الالف الساقطة

تتحرك التاء واجري الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولنا ويما وخافا
وذلك قليل ردى من قبيل الضرورة • ومنها • قال الشلوين التحويلون انما
يعتقدون ابداع قوانينهم على الاصول لاعلى العوارض ولذلك حدوا
الاعراب بانه تغيير او اخر الكلم لاختلاف العوا مل عليها ومن الاسماء
المعربة ما لا يتغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب
قان الاصل فيها ان تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظرا الى الاصل والتاء للعارض • ومنها • قال الشلوين قول من قال ان
الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في حررت باخبك فاسد وذلك ان فيه كون
الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا الانظير له الا في الوقف على
بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والمعارض لا يمتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل • ومنها • قال الشلوين
انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية
والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به للاعتداد به باللازم وعدم اعتدادهم
بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة • ومنها • قال ابن يعيش قولهم يضع
ويدع انما حذفت الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا
انما ياتي مضارعه على يضل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لما كان حرف
الحلق فالتحفة اذن عارضة والمعارض لا اعتداد به لانه كالمعذورم لحذفت
الواو فيها لان الكسرة في حكم المنطوق به • ومنها • قال الشلوين ذهب

بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجروا
بحر اهاقوه في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسببويه ابقاء على
معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة فاجروا
سببويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام لانه
امر طارى في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلهذا
جعل سببويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ومنها قال الشلوين
اوجه اللتين في باب قاضي انه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر
هذا قاضي ومررت بقاضي ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت
بقاضي ووجه هذه اللغة ان حاذف الياء في الوصل اما كان التنوين لالتقاء
معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين
في الوقف عارض والعارض لا يستدبه بقيت الياء محذوفة وسكن
ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللتين لانها مبنيّة
على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر

حرف الغين

النائب واللازم يجريان في العربية مجرى واحد
ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى عليها ان وزن الفعل الذي يطلب
عليه يجري في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل قال
ابن النحاس في التعليل لكن شرط جريان النائب مجرى اللازم هنا زيادة
في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة

حرف القاء

الفرع احط رتبة من الاصل

ومن ثم لم يجر اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد * قال
 في البسيط لانه فرع من الفعل في العمل والقا عدة حط الفروع
 عن رتب الاصول فاشتراط اعتماد على احدا لامور السنة ليقوى بذلك
 على العمل * وقال ابن عيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم *
 انه نصب بعلينكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب * قال
 ومثله قول الشاعر يا ايها الملتح دلي دونكا * اي دونك دلي * قال
 وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افلا وانما هي نائبة عن الافعال
 وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابداء متخلطة
 عن درجات الاصول فاعلمها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع
 وذلك لا يجوز * وقال ايضا اقلت عندي راقوه خلا ورطل زجا
 فلا يحسن ان تجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته
 لاجل التنوين فنصب على التفضلة تشبيها بالمفعول وتزايلا للاسم الجامد
 منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم
 الفاعل فاخص عمله في التكررة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا
 عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير من هوله وجب ابراز ضميره نحو قولك
 زيد هند ضاربا هو * وقال ابو البقاء في (التيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة
 اذا جريا على غير من هاله وجب ابراز الضمير فيهما لانها فرعان على الفعل
 في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانها على غير من هوله فقد

انضم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ل يظهر
 اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل * وقال ابن عيش لا يجوز تقديم خبران
 واخواتها واسما عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن
 الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال * وقال ابن فلاح في المنى
 انما حمل نصب جمع الموث السالم على جزمه مع امكان دخول النصب فيه لئلا
 يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع
 عن رتب الاصول وكأنه يشاركها المذكر في التصحيح فشاركه في الاعراب
 والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة طلبا لانحطاطه
 عن رتبة الاصل * وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجرب بالاسماء لانه
 لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الاعراب
 على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع ابدا انحط
 عن الاصول في التصرف لا تريد عليها فمنع الجرب من الافعال لذلك * وقال
 ابن عصفور في (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا
 عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل
 وان كان متصرفا ولا على الفاعل لا يقولون والطالبة جاء البرد ولا جاء
 والطالبة البرد لان الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتله الاصول * وقال
 ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) انما لم يعمل ما عمل ليس مطلقا بل
 بالشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤخرا وان يكون متنيا وان لا يقع
 بعد ما ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة
 الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة

الثالثة فلا نجد به سبل ابد الاختصاص لفرق بينهما الا ترى ان ثاء القسم لم تختص
باسم الله وان كانت بد لا من الواو والواو تنخفض في القسم كل ظاهر وانما كان
الاختصاص باسم الله في الثاء لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في
الدرجة الثالثة فلذلك اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها
باسم الفاعل واسم الفاعل عمل يشبه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة
فكان عملها مختصا لانها لا تشمل الا ما كان بين سبب الاول ولهذا انظار * وقال
ابن اياز لما كانت لا فرعاً في العمل عن ان ومشبها بها وجب ان نخط عنها
فذلك اشترط في اعمالها شروط كتكبير معمولها وعدم فصلها * وقال
السخاوي في (توير الداجي) انعط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه
فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل فما انحط فيه عن الفعل يروى
ضميره اذ اجري على غير من هو له نحو هند زيد صار به هي ولو كان في مكان
صار به نصربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل * وقال ابو البقاء لا فرع على ان
وان فرع على كان والقروء تنقص عن الاصول فذلك لا تقوى على العمل
في الخبر اذ كانت فرع فرع * وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعاً على الاسم
في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف
في الاصول دون القروء * وقال ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة
لان كلا منهما حرف مبدري ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط وان الثقيلة
لاصالتها نصبت ورفعت * وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع ولن
واذن وكى فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تنطص الفعل للاستقبال مثلها
ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون

التقدير * وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفت مثل تنوين الصرف
لفظا وصورة والجرفيا دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تصرف لا تمتع
دخول الجر عليها واجب * بان الجرد خلفها تبعاً للتنوين المقابلة وقبل التنوين
عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لم يحصل انحطاط
الفرع عن رتبة الاصل * وقال ايضا انما منعت اضافة العدد الى المميز لانه
فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة
نصره بالزم مساواة الفرع الاصل وهو محال * وقال ابن هشام في تذكرته
نص العبدى على ان املا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها
والفرع ينقص عن درجة الاصل * قال ابن هشام كان العبدى لما لم يسمعه
لم يجز قياسه وهو متجه انتهى (تبيينه) قال الاندلسي في (شرح المفصل) * فان
قيل * الو او اكثر استعمال في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال
هو الاصل * قيل * لا يبعد ان يكثر الفرع ويقل الاصل بضرب من التاويل
الا ترى ان نم الرجل اكثر من نم بالكسر *

* الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة *
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان
ابن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكر قائموا وازدادت التانيث
قلت قائمة فبحث بالعلامة عند المؤنث ولم تات للمذكر بعلامة وتقول
رايت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة
فقلت رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها
في التذكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين

لندل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال ولو كان
الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى * وانظر الى دين الشيخ بها الدين
وامانته كيف وجد فائدة بخط ولما بن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب
فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على نصابي
التي اقمتم في تبعها سنين وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب الخصائص
الصغرى) وغير ذلك فسرقتها وضمها وغيرها مما سرقة من كتب الخيصري
والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يزا الى كتي وكتب الخيصري
والسخاوي شيئا مما نقله منها وليس هذا من اداء الامانة في العلم *

الفروع قد تكثر وتطردحتي تصير كالاصول وتنبه الاصول بها
ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص وقال من ذلك قول ذي الرمة
* ورمل كاوراك المذارى قطمته *

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكتمان الانقاء فلما كثر ذلك واطرد عكس
الشاعر التشبيه فعمل اوراق المذارى اصلا وشبه به الرمل قال ولذلك لما كثر
تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخر في اللفظ كأنه مقدم في الربة فجاز
ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخر كما جاز
ان يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان كان
مؤخر في قولنا ضرب غلامنا زيد * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل)
الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا
علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع
فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة

التكثير لان التصغير فرع عن التكثير وكذا لك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يصلوا للتكثير علامة لان التعريف فرع عن التكثير فان كان التكثير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التثوين نحو قولك سيويه وسيويه آخر واشباه ذلك في اللسان كثير *

الفرق

عللوا به احكاماً كثيرة * منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضمة تاء المتكلم وفتح تاء مخاطب وكسرة تاء المخاطبة وتثوين التمكن دخل للفرق بين ما يتصرف وتثوين التكثير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات * ومنها بناء نحو سيويه على الكسر ولم يرب كملبك قال في البسيط فرقاً بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي * ومنها كنواع ان اعلام الاناسي بفلان وفلانة * قال في البسيط واذا كنواع اعلام البهائم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقاً بين الكنايتين * قال وانما اختصت باللام لوجهين * احدهما انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعاراً بانقصان درجتها عن درجة الاصل * والثاني * ان اعلام البهائم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها * ومنها * قال في البسيط ففتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقاً بينها وبين الدخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة * ومنها * قال في البسيط التاء الداخلة على المد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لانهذا كره بل دخلت للفرق بين المحدثين * ومنها * قال في البسيط لا يؤكّد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقاً بينه وبين

البدل * ومنها قال في (البيضا) تحذف الفاء من باب صبور وشكور فرفا
 بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى حلوبة
 وركوبة ومن باب جريح وقيل فرقا بين فعل بمعنى مفعول وبين
 فعل بمعنى فاعل كعليم وسميع * ومنها قال في (البيضا) حذفت الف
 ذ في الثانية من باب من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الفاء العرب فرقا
 بين تثنية المبنى وتثنية المفعول وشددت النون في فان عند بعضهم فرقا
 بينها وبين النون في الاسماء المفعولة * وقال فعل بمعنى مفعول يكسر على
 فلي كجريح وجرحى واسيروا سرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بين
 فعل بمعنى فاعل وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع
 التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة * قال ولما لم يفرقا
 في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقا بينهما في الجمع ولما فرقا
 في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمته فرقا بينهما في الجمع * ومنها تصير صيغة
 الفعل المبني للمفعول فرقا بين وبين المبنى للفاعل * قال ابن السراج في الاصول
 وقد جعل بينهما في جميع تصارييف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها وارباعيها
 وما فيه زائد منها فروق في الابهة * ومنها قال ابن عيش ارادوا القرق
 بين البدل والتأكيد فاذا قالوا اربك اياك كان بدلا واذا قالوا اربك انت
 كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور واشترك
 الجمع فيه كما اشتركن في تاد وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ
 واحد * ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف
 بالحدادي (كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست

من قيل له الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي له ثابت مشبهة
بهاية كبر وجوها في الصفة بمواها من حيث كانت زائدة وعلامة لموت
كلان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وهاء التانيث لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها الهاء للتفارقة بين ذى
التي بمعنى صاحب وبين ذى التي فيها معنى الاشارة * ومنها قال الجزولي
قد بينى المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة * قال الشلوين
كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف فكان حق النون ان تكون
ساكنة لان اصل البناء السكون الا انها فرقانين ان اذا كانت اداة للدلالة
على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم
* ومنها قال ابن صفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليق) اصل لام
الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف
وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولموسى
غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا يلبس معه لكون الضمير مع لام
الابتداء من ضائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضائر الجر ولفظ ضائر الجر
وضائر الرفع مختلف فلا يلبس حينئذ لو كان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في
نحو يا زيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من
اجله وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان لام المستغاث به منادى
والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر فتفتح المضمر فتفتح مع ما وقع موقعه
* وقال ابن فلاح في منية اقل فعلى كالا فضل والفضلى يجمع هو وموته
جمع التصحيح فرقا بينه وبين اقل فعلاء وقال الاندلسي انما بدل التاء في قائمة

في الوقف هاء فراقين تأتيث الاسم وتأتيث الفعل *

خاتمه

قال ابن السراج في الاصول التوين نون صحيحة ساكنة واما خصها
التووين بهذا القرب وسموها توين بالفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة
التي تكون في الشبهة والجمع *

الفعل لاثنى

قال ابو جعفرين الزبير في تليقه على كتاب سيويه وسبب ذلك ان
الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب
زيد عمر او يمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب ممرات
فهو اذن دليل على القليل والكثير ولكني انما يكون مدلوله مفرد انحو رجل
الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلا دللت هذه
الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شئ واحد بينه لم يكن لشبته
فائدة وايضا فان العرب لم تشبهه فان قيل * ان الفعل مثنى في قولك يفعلان
فالجواب * ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع
سنة القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى * في ذلك الفعل *

الفعل اثنى من الاسم

وعليه صاحب البسيط بوجوب * احدهما * انه لكثرة مقتضياته
يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد * والثاني * ان الاسم اكثر
من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة
مطلنة الحق كما في المرفة والنكرة * قال واذا اقرر ثقله فهو مع ذلك فرع

على اليمين من وجهين * أحدهما أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب
 أهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود
 الأصل * والثاني أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم يستقل
 بالتركيب من غير توقف * وقال ابن يعيش الأفعال أثقل من الأسماء
 لوجهين * أحدهما أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل
 اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام
 كان أكثر استعمالاً وإذا أكثر استعماله خف على الالفة لكثرة تداوله
 ألا ترى أن العجمي إذا تامل كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله
 وكذلك العربي إذا تامل كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله * والثاني *
 أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصارت كالمركب منها إذ لا يستغنى عنهما
 والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخف من المركب
 وقال ابن النحاس في التعليل الاسم أخف من الفعل لوجوه * منها * أن
 الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال والشيء إذا أكثر استعماله على
 السنتهم خف واما قلنا أنه أكثر استعمالاً لأمور * منها * الأوزان وعدد
 الحروف أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية
 وليس في الأفعال خماسية وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر
 من ذلك على ما ذكرنا والفعل لا يزيد على الستة فقد زاد عليه في الأصول
 والزيادة وأما الابنية فابنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة وعشرون
 الأفعال أربعة وأما الابنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ
 الثلاثين * ومنها * أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم *

ومنها ان الفعل يختار الى الفاعل فيقتل ولا كذلك الاسم فاق قلت * فان
 المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله قلنا * تعلق الفعل بفاعله
 اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك
 الخبر من المبتدأ ومنها ان الفعل تعلقه زوائد نحو حروف المضارعة وناه اثنا عشر
 ونون التوكيد والضمائر فتقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر
 والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع أثقل من الاصل
 انتهى * فائدة * قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه
 وهو الاصل الثاني * مشارفته نحو واذا طلعت النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن
 اي فشارفن انقضاء العدة ولم ينش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا
 * الثالث * اراد به واكثر ما يكون بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن
 فاستعذ * اذ اقمتم الى الصلوة فافعلوا * اذ افضى امرافنا يقول له كن فيكون
 * الرابع * مقارنته كقوله *

* الى ملك كاد الجبال لتفقد * نزول وزال الراسيات من الصخر *
 اي نزول الراسيات * الخامس * القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا
 فاعلين اي قادرين على الاعداء واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن
 الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس *

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام في (المنهاج) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر
 وقوعه في الشعر كقول حسان *

• كان سبيه من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء •
نصب المزاج فجعل المعرفة الخبز والاصل رفته ونصب السبل على ان المعرفة
الاسمر والكرة الخبز وقول زوابة

شعر

• ومهمه مقبرة ارجاؤه • كان لون ارضه سناؤه •
اي كان سمائه لغبرته لون ارضه فمكسر التشبيه مبالغة وحذف للمضاف
وقول عروة بن الورد • فذبت بنفسه تقسى ومالى • وقول القطامي
• كاطبت بالقدن السباع الفدن القصر والسباع الطين • ومنه • في الكلام
ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الخوض وعلى الماء • قاله
الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزحشرى وجعل منه ويوم يعرض
للذين كفروا على النار • وفي (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت
الخوض على الناقة مقلوب • ويقال اذا طلعت الجوزاء انصب العود في
الحرباء اي انصب الحرباء في العود • وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه • ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة • وقيل ان منه •
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا • ثم دنى فتدلى • اذهب بكتابي هذا فآلقه
اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون • وقال الجوهري في فكان قاب
قوسين • ان اصله قاني قوس فقلب التشية والافراد وهو حسن لان القاب
ما بين مقبض القوس وسبته اي طرفه وله طرفان فله قابان ونظيره قوله

شعر

اذا احسن ابن الم بعد اسادة • فلست لشري فعله محمول

اي يشر عليه * وقبل في فهمت عليكم * ان المعنى فهمتم عنها وفي حقيق على
ان لا اقول * ان المعنى حقيق علي * ياء المتكلم كما قرأ نافع * وفي لتوء بالعصة ان
المعنى لتوء العصة بها *

قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا *

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام
زيد صار شرطاً واحتاج الى جواب وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه
اعلمت لم تكف بالاسمين تقول اعلمت زيدا بكرة اخاك * وتقول زيد بمنطلق
فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يصل في ان وصلتها فتقول
بلغني ان زيد بمنطلق * قال وجاع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه
شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بما له نحو زيد قائم
وما زيد قائماً وان زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقود ا به عاد الكلام ناقصاً *
وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون
بنقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم
المفرد فتحاج في تمامها الى امر آخر كما ان المصدرية اذا دخلت على جملة
صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاماً *

قد يكون للشي امر اب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير امر ا به *
من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما نحو قولك
وزيد فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما
تكون فلما حذف الفعل يبرز الضمير وانفصل وارتقاعه بالفاعلية او على انه
اسم لكان وشانك بنقدري ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان ومفعول

لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزهد الا انتك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا
اذ لا يقع مفعولا به *

فرائن الاحوال قد تنفى عن اللفظ

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا اظهر المعنى
بقريته حالية او غيرها لم يرجع الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز
وكان كالتاكيد وان لم يوت به فلا استغناء عنه * وفروع القاعدة كثيرة منها
حذف الابتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل
اداة جاز حذفها *

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية

* منها حذف الجر عدلولا قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ
من قولك لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجوز
استعماله وقال صاحب البسيط انما اختصت غداة بالنصب بعد لدن دون
بكرة وغيرها لكثرة استعمال غداة معها وكثرة الاستعمال يجوز مع ما لا يجوز
مع غيره * وقال ابن جني اصل لم عند الخليل ما للتبعية ولم اى لم بتا ثم كثر
استعمالها فحذفت الالف تخفيفا وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا
في الظروف بالتقديم والفصل وخصوصا بذلك لكثرتها في الاستعمال
وما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتوئين من هذا
زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادر ولم يك وحذف الاسم في
لا عليك اى لا بأس عليك والتخفيف في قد وقط اذا اصلها الشقليل لاشتقاقها

من قد دت الشيء وقطعته وقولهم الله لا فعلن باضمار حرف الجر * قال
سيويه جاز حيث كثرت في كلامهم حذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا
الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام
الآخرى ليخففوا الحرف على اللسان * وقال بعضهم لمي ابوك فقلت العين
وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا
آخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة
في كلامهم فغيروا امرابه كما غيروه * ذكر ذلك ابن السراج في الاصول *
قال ابن يعيش الكلمة اذا كثرت استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجرى
غيرها وفي (تذكرة الفارسي) حكى ابو الحسن والقراء انهم يقولون ايش
لك قال والقول فيه عندنا انه اي شيء يخفف الهمزة والقي الحركة على
الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التثنية
فحذفت لالتقاء الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه فحذفت الهمزة
وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقاءها
مع الخاء من الاخوان فالتثنية في ايش مثل الخاء في اخوانه * قال فان
قلت * الاسم يبقى على حرف واحد * قيل اذا كان كذلك شيء في ايش
وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشتبهاله بما في نفس
الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم ويم ولم فكذلك ايش * وقال الزمخشري
في (المفصل) في الذي ولاستطاعتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه
من غير وجه فقالوا الذي يحذف الياء ثم الذي يحذف الحركة ثم حذفوه راسا
واجتزوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي * وقال ابن عصفور

في (شرح الجمل) انما بيت ابن علي الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت
 بالكسر على اصل النقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي
 قبل الآخروي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال
 الثقل * قال ومما بين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح ابن انهم قالوا جبر
 فحر كواها بالكسر على اصل النقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت
 هيلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من قادر القسم
 * قال وكذلك ثمة بيت على الفتح اذ لو حر كواها بالكسر على اصل النقاء
 الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل للضعيف مع انها كثيرة الاستعمال
 فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقل * قال وكذلك ان وانما بيت
 على الفتح ولم تنكسر على اصل النقاء الساكنين استغناء للكسرة مع التضعيف
 او الياء في بيت معان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى
 ذلك الى كثرة استعمال الثقل * وقال ابن النحاس في التلخيص لافانهم اضمحل
 الفصل في باب التحذير لكثرت في كلامهم كما ذكر سيويه * وقال الواحاني
 لان التحذير مما يخلف منه وقوع المخوف فهو موضع اعيال لا يمتثل قطوبيل
 الكلام لتلايق المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام * وقال ابن ريش في (شرح
 الفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثرة في استعماله استعملوا تخفيفه على حسب
 تفاوت الكثرة بتفاوت التضعيف * ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
 دورة بالنوا في تخفيفه من غير جهة * فمن ذلك حذف فعل القسم نحو باه
 لا قوم اي احلف ودرما حذفوا القسم به واحتزوا بدلالة الفصل عليه نحو اقسم
 لا قطن والمعنى اقسم باه * ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الا بتدائية

فهو لعمرك وامن الله وامانة الله فهذه كلها مبدئات محدودة الاخبار ومن
 ذلك ابد الى الابد من الالوهة فانه تقو * ومن ذلك قولهم لعمرك الله فالمر
 بالمقاء والحياة وفيه ثبات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون
 الميم وبضمها فاذا جئت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين
 لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاخترنا وواله الاخف * وقال
 ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص * منها * دخول ياء عليه مع
 وجود اللام فيه * ومنها * زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره
 * ومنها * دخول تاء القسم عليه نحو تائه * ومنها * التثنية * ومنها * الابدال
 لقوله تعالى والله وذلك لكثرة الاستعمال * وقال ايضا يجوز حذف
 حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان
 الشيء اذا كثرت احواله حذفه كدكره لان كثرت تجرى مجرى المذكور
 ولذا لك جواز للتبديل والحكمية في الاعلام دون غيرها لولا ان لم يوج ذلك الكثرة
 هو قال ابن النحاس في (التعليق) اذا التي ساكنة والثاني لام التعريف اخبر وقع
 الاول نحو من الناس طلبا للثقة فياكثر استعماله ويقل الكسر لثقل نواله
 الكسرتين فياكثر استعماله * وقال ابن فلاح في (المغني) شرط الترقيم ان يكون
 المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذا لك اوقعوه
 على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف
 كما حذفوا منه التبيين وياه المتكلم المضاف اليها قال وشربله ان يكون علما
 وانما رخموا صاحبها فقالوا يا صاحب لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف
 صار بمنزلة العلم * قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة

الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فيقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعظافا
وتقر باليه وان لم يكن بينهما نسب * قال وانما وجب اضرار الفعل العا مل
في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثير
استعماله فالزمه الاضرار طلبا للنفعة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام
مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله * وقال المصدر الذي يجب اضرار
فعله انما وجب اضراره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تكرر في
اذهانهم انهم لو استعمالوها لكثرا استعمالها فنفقوها بالحذف وجعلوا المصدر
عوضا منها * وقال ابن الدهان في (القرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة
استعماله انما تصوره العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله
فاجدوا بغيره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال

﴿ شعر ﴾

- رأى الامر يفضى الى آخر • فصيبر آخره اولا •
• وقال السخاوى في (شرح المفصل) هم يثيرون الاكثرو ويجذفون منه كما فاعلوا
في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت •

﴿ حرف اللام ﴾

﴿ اللبس محذور ﴾

ومن ثم وضع له ما يزيله اذ اخيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن
• فن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها
باعيانا راعيا في المختلفة عليها ولذا لك استغنى عنه الافعال والحروف
والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها

المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد نُتَوَرَه معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها * ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس منها لو استويا في الرفع او في النصب * ومن ذلك قال في (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتدعي الى المفعول دون انفعال لان اضافته الى الفاعل والمفعول تنفي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فالنظم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعيينه فجازت اضافته لذلك * ومن ذلك قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول ثلثا يلتبس باسم المفعول من افعال نحو محرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه * ومن ذلك قال في (البسيط) قياس التفضيل في افعال ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمر وفضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضاوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفرض الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة * ومن ذلك قال في البسيط الجوزور على ان الصرف عبارة عن التوين وحده وعليه منع الصرف انما زالت التوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء المكسرة في غير النداء * قال

ثم رقت ذموعني بين فمى هجوم * وكرهته ان تلتبس بالمبنيات على المكسر
 نحو خدام * ومن ذلك قال في (البيضا) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ
 وورق لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك
 اللبس * وقال فكسر الصفة ضعيف لانها اذا اكسرت اللبس فيها صفة المذكر
 بصفة المؤنث في بعض الصور وعند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب
 تخشى الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتاء انتهى
 اللبس * ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ايت ويا امت يتحدث بانه
 الاشارة وتوحيض التاء عنها * قال ابن يعيش ولا يدخل هذه التاء نحوضا
 فيما لم يوثق من لفظه لوقفت في يا خالي ويا عمي يا خالة ويا عمهم لانه كان
 يتيسر بالمؤنث فلما دخل التاء على اللام فلا اشكال انها مؤنثة واما ما دخلها
 على اللام فلظني للثبالة من نحو راوية وعلامتهم * ومن ذلك قولم لله درهم
 فارمى وجهك يا من ناصر * قال ابن يعيش * فان قيل * كيف يجوز دخول
 من هنا على التكرار المنصوب يجمع بقائما على افرادها لا يقال هو افرس منك من عند
 ولا عند عشرين من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهور من نحو من العيد ومن
 الدرهم * فالجواب * ان هذا الموضع رعا اللبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لاختصاصه
 للتمييز * ومن ذلك قول ابن يعيش لقائي بالضررات كلها لضرب من الابل يلحق
 واحتراسا من الالباس اما الا يلحق فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن
 الاسم بكما العتيقون ذلك الحرف كيز من الاسم واما الالباس فلان الاسماء
 الظاهرة كثيرة الاشتهر الكفاذا قلت زيد فعل زيد يلحق ان يتوهم في زيد
 الثاني انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال يفتقر بها اذا التيسر

وانما يزيل الالتباس منه لفي كثير من احوالها الصفات والمضمرات لاليس فيها
 فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب
 وتقدم ذكر الغائب تفني عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المعنى انما ضم
 حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة
 الهزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم بكرم لان الهزة في الرباعي تزول
 مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم المضارع الثلاثي
 هو ام مضارع الرباعي ثم جعل يقيده اية الرباعي على ما فيه الهزة
 وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهزة فرع
 فيجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي
 محمول على الثلاثي * وخرج من هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع
 فانضم حرف المضارعة منها مع انها اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان * احدهما *
 ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فيها في حكم
 المدم * والثاني * انها جملا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى
 فائها اذا كانا عوضا عنها لم يعد بها حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير
 حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة
 الرباعي من الضم وقطع الهزة وانما حكمنا بكونها بدلا عن نقل
 حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا
 لكون الرباعي لم يتغير طبيعته بها فصارت اجتزلة الحركتين لكونها عوضا
 عن نقل الحركتين لاعتبار الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف يعوض
 عنهما مع وجودهما انتهى * ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح) تقول

في التعجب ما احسنوا في النفي ما احسنوا في الاستفهام ما احسنوا لا تدغم في
التعجب ولا في الاستفهام لثلاثين لثلاثين احدها بالآخر والنفي بهما ومن ذلك
قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان ياتي المصوب على الاختصاص من
الاسماء المبهمة نحو اتي هذا افعل كذا الان المصوب انما يذكر ليان الضمير
فاذا ايهت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير وكذا لا يجوز ان ياتي به
نكرة فلا يقال انما قومنا فعل كذا الان النكرة لا تنزل لبسها ومن ذلك قال
ابن فلاح في (المعنى) انما امتنع حذف حرف الداء من اسم الاشارة عند
البصريين لثلاثين لثلاثين الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارضة عن قصد
النداء لا يقال يتنقض هذا بالعلم لانه تاتى العملية المقترنة بقصد النداء
بالعملية العارضة عن قصد النداء لانه قول بناؤه على الضم في اسم الصور قرينة تدل
على النداء وهذه القرينة منفية في اسم الاشارة قال وانما امتنع حذف
حرف النداء من المستغاث به لثلاثين لثلاثين لانه بلام الابداء فانها مفتوحة
مثلها ولا ياتي الاعراب فار قال وجود اللبس في المقصور والمبني في حالة
الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لثلاثين لثلاثين بالحي الذي هو
ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرازة
فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكرة قال الكسائي سمعت كل هذا
النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للذكور والمؤنث
فيقولون رأيت حية على حية فلا يطرأ حون الهاء من ذكره ومن ذلك
اذ التقي ساكنان وخيف من تحريك احدهما بالآخر الالباس حرك بالفتح
نحو انت في خطاب المذكر واخرين ولا تقصر بن في خطابه لانه لو حرك

بالحكم لا الحسب بخطاب الموت * ومن ذلك اذا خيف من السب الى
صدر المضاف ليس حذف الحد وذهب الى العجز فيقال في السب الى
عبد مناف وعبد اشهل مثلي واشهلي لانهم لو قالوا جدي لا تبس بالنسبة
الى عبد القيس فاتهم قالوا في النسبة اليه جدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا
الى اسم يقصد قصد هو يتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او
طوائف عليه العلية وبين ما ليس كذلك فانه القيس ليس بشئ معروف
يعين بضاف اليه عبد هو قتل الاخفش في الاوسط في النسب الى التركيب
المزجي وان خفت الالتباس قلت رامي هر مزي * ومن الثاني عدم طابق
الناء في صفات الموت الخاصة بالافان كخائض وطائق ومرشح وكاعب
وقاهد وهي كثيرة جدا لانها لا يختصها بالموت امن اللبس فيها بالذكر
فلم يجمع الى فلدق * ومن ذلك قتل ابن الخلد في التطبيقه انما لم يجر
حكاية الحمر والشار وان كان من جملة المعارف لان كلامها لا يدخله لبس *

حرف الميم

ما حذف التحفيف كان في حكم المنطوق به *

ذكر هذه القاعدة تabin يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروعا انها كالتالي
لا دل وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد
الاول وجندل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف التحفيف
كلن في حكم المنطوق به * وقال ابن فلاح في المعنى افصح المتبين للتعب
في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مراد في حكم المنطوق به * وقال
ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في

حكم المفعول • الا ان يترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ومن ذلك
 ترى رجلا قد مدد سها نحو القرض ثم ارسله فتسبح صوتا فتقول
 القوطان والله اي اصاب القوطان فاصاب الا في حكم المفعول به البتة وان
 لم يوجد في اللفظ غيران دلالة الحال عليه ثابت متاب اللفظ به وكذلك قولهم
 لرجل هو يسفني يده زيد اي اضرب زيدا فصاربت شهادة الحال بالتمثيل
 بدلا من اللفظ به وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم •
 وقولك قد غررت برجل لئن زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان كان عمرا •
 وقولك للقادم من حجة ميمور ميمور اي الت ميمور حاجورا ما جورا
 وميمورا اي قدم ميمور ميمورا • وكذلك قولهم زيدا اذ قضيت في ظله
 اي رب زيدا • اذ وكان زيدا اذ قيل له كيف أصبحت يقول غير ما قال الله
 اي يخبر وتخفف الماء له لالة الحال عليها لجري العادة والعرف بها • وكذلك
 قولهم الذي ضربت يدي زيد الماء وتخففها لان في الموضع ليل عليها وعلى
 نحو من هذا يتوجه عند نقر لالة حمزة واقفوا الله الذي تسمعون به
 والارحام • ليست هذه القرارة عندنا من الاصايد والضعف على ما رآه فيها
 ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان حمزة ان يقول
 لابي العباس لم احمل الارحام على المطف على الجور والمضرب اعتقدت ان
 يكون فيه باء ثانية حتى كافي قلت وبالارحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها
 كما حذف لتقدم ذكرها ايضا في نحو قولك بين عمرا ميمورا وعلى من تنزل
 انزل واذا جاز القردون ان يحذف حرف الجر لالة ما قبله عليه مع
 مخالفة في الحكم له في قوله •

* شعر *

هو التي من قومهم يتقى القدا * ورأب الثاني والجناب المتخوف
 التي رابب الثاني خذ في الباء في هذا الموضع فقد صافي قومهم بهم يتقى
 القدا وان كانت خالاهم مختلفين الا ترى ان الباء في قولهم يتقى القدا
 منصوبة الموضع لانها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف
 يضرب زيد والباء في قوله ويهم رابب الثاني مرفوعة الموضع عند قوم
 و على كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للرابب ونظائر هذا كثيرة كان
 محذوف الباء من قوله والارحام مشابهة الباء في به موضعها حكما اخذ
 وانما اجازوا والباء يوصل له على فقد يروون له محذوفها وان كانت اللام في بابه
 لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس بلهذه في هـ لك وكانت اللام في و بـ خبر
 او متعلقة بمحذوف في فيها ضمير * فان قلت * فاذا كان المحذوف دلالة عليه
 عندك بمنزلة الظاهر فلم يجز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت
 زيد فقول الذي ضربت نفسه زيد كما تقول الذي ضربته نفسه زيد قيل *
 هذا اعتدنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المتيقن بل لامر آخر
 وان المحذوف هنا لما الغرض فيه التخييف لطول الاسم فلو هبت نوكة له انقضت
 الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخييف والايجاز قلما كان الامر
 كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجمع كما لا يجوز ادغام الحق نحو اقتبس
 بالحق فيه من نقص الغرض * ومن هذا الباب قولهم ركب الناقة طليخان
 اي ركب الناقة والناقة محذوف المفعول لتقدم ذكر الناقة الدال عليه
 ولما كان المحذوف لا ليل بمنزلة المفعول به جاء الخبر متنى * وقال ابن هشام

في المتي أول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا الاخش فانه منع في نحو
الذي رأيت زيدا ان يؤكد البائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد
مريد الطول والمحذوف مريد للاختصار وبعه القاري في فرد في كتاب
(الاغفال) قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقه وان هذان لم يساحرا
فقال المحذوف والتوكيد باللام متساويان وتيم ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص
لا يجوز الذي شربت نفسه زيد كما لا يجوز اذ غام نحو اقمسي لافيهما
جهما من نفسي التريخ وتيم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر
المؤكد كضربت ضربا لان المفعول في قوله عامله وتقرير معناه والحذف
متعلق بالثبوت هو لا كلهم مخالفون للخلق وسبويه فلكم في قوله سؤال
الجلي عن نحو زيد ومتى يدور الثاني اخوه افسهما كيف يخلق والتوكيد
فاجاب به انه يرفع يدهما صاحباي افسهما وينصب يدهما افسهما افسهما
ووافي على ذلك جماعة واستدلوا بقول الترمذي ان جلاواتي من جلاواتي
مالا وان ولد اخذقوا الخير مع انه مؤكدا وفيه نظير فان المؤكد نسيغ
الخبر الى الاسم لانفس الخير وقال الصغار اتقوا الاخفش من حذف البائد
في نحو الذي رأيت نفسه زيد لان المقنن لحذفه الطول ولحذفه الايجاز
في نحو الذي هو قائم زيد فاذا افروا من الطول فكيف يؤكد وهو اما حذفه
الشيء له لئلا يؤكد فلا تا في بينهما لانت المحذوف في الدليل كالناتية
وليد الله بين بن مالك مع والده في المسئلة بحث الجاد فيه انتهى ما اوردوه
ابن هشام في المعنى والبحث الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح
الاقية) وقال ابن النحاس في التعلية اذا كان الفعل مفعول لافيه اقيم مقام

الفاعل المفعول الميم مع الظاهر والقدري اذ في الميم حرف لفظ فقط «وكذا للشيء على
القرينة في قولنا بعض الذي اخبر الرجال اسماحة فاعلم الميم وهو الضمير
المستعمل في اختياره ونصب غير الميم وهو الرجل ولا يحفل بقول من قال ييموز
اقامة ايما شئت وذلك ان القاعدة ان المذوق الميم كاللفظ به وهو هنا
حرف الجر المذوق وهو اذ قلنا ظهور لم يغير الاقضية للميم فكذلك اذا كان
مرادا انتهى وقال ابن قلاج في الميم اهل الحجاز يحذفون ضمير لا كثيرا وانما
يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المطلق *

❦ ما كان كالجزء من متعلقه لا ييموز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض
حروف الكلمة عليها ❦

وفي فروع الاول العلة لا تقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة
الجزء من الموصول الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه الثالث
الصفة لا تقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملته ومتممة اشبهت
الجزء منه الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه
الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من الميموز فلا يتقدم عليه الميموز وقال
ابو الحسن بن ابي الزبيع في (شرح الاقضية) خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد
الجار والميموز كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل
والتا على كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء الواحد والعلة
والموصول كالشيء الواحد *

❦ ما ييموز تعدد وما لا ييموز ❦

في فروع الاول غير المتعدد وفيه خلاف منهم من اجاز مطلقا وبه يعم ابن مالك

ومنه من منه ووجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد انصافه بذلك
 في حين واحد فيجوز نحو هذا حلوحا مضاي من هذا اعسرا يسراى اضبط
 قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصره من الشيوخ الثاني الحال وفيه خلاف
 قال في (الار تشاى) ذهب الفارسى وجاعا الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو
 قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا مسرعا او حالا
 من الضمير المستكر وذهب ابن جنى الى جواز ذلك وقال ابن مالك فى (شرح
 التوسيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالمتب فمجازا ان يكون للبتدأ الواحد
 والمتب الواحد خبرا فصاعدا او متبعا فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون
 للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا يصب
 اكثر من حال فجاء على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة
 كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المصوب بأفعال
 التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال بنغاز هذا كالظرف نحو زيد
 اليوم افضل منه غد او زيد خلفك اسرع منه امامك قال وضح هذا فى افعال
 التفضيل لانه قام مقام فليمن الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه
 غد ازيد ي زيد فضله على فضله اليوم غدا الثالث المستثنى والجمهور على انه
 لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان واجازه قوم نحو ما اخذ احد
 الازيد در هلو ما ضرب القوم الابعضهم مضافا الى الرابع الظرف وتعدده متمتع
 بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل فى ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة
 يوم السبت لان وقوع قيام واحد فى يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا
 جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد فى مكانين محال ولهذا

قالوا في قوله تعالى ولئن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم * لا يصح ان يكون اذ ظر فـ
 لينفع لانه لا يعمل في ظرفين * الخامس * التعت ويجوز تعدده بالاخلاف
 * السادس * عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى ملك الناس الهـ
 الناس * انها عطفا يان لب الناس * وقال ابو حيان لا انقل عن النحاة شيئا
 في عطف البيان هل يجوز ان يكرر المعطوف في علم واحدا لا يجوز ذلك
 * السابع * البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البدأ عند من اثبت فيكرر
 فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلانص عن
 احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه الا ان في كلام بعض
 اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر *

مراجعة الاصول

فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول مما دبر اجمع قال ابن جني اعلم ان
 الاصول المنصرف عنها الى القروع على ضربين * احدهما اذا احتج اليه جاز ان
 يراجع * والاخر * ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله * فالاول
 منه لا يصرف الذي يفارق الاسم لمشابهة الفعل من وجهين فنتي احتجت الى
 صرفه جاز ان تراجع فتصرفه * ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله

شعر

* لا بارك الله في التواني * هل اصبحن الالحن مطلب *

وبقية الباب * ومنه اظهار التضعيف كلمحت عينه وخبب البلد وال السقاء
 وقوله * الحمد لله التي الاجل * وبقية الباب * ومنه قوله * سما الآله فوق
 سبع سماتنا * ومنه قوله * اهبي التراب فوقه اهابا * وهو كثير * والثاني

وهو لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك لثلاثي المحتل العين
 نحو قام وباع وخاف وحلب وظال فهذا لا يراجع اصله اذ لا اثر في
 احواله منهم في ثرو ولا غنى في منه ولا يبيع ولا يبيع ولا يخوف وكذلك
 مضار عن ضرر قوم ويبيع * فاما ما حكم به من الكوفيين من قولهم هو الرجل
 من المخرج فوجهه انه يخرج بخرج المبالغة فليكن ياب قولهم غصوا الرجل
 اذ اجماعه قضا ومورد موافق اجاء بريمه فكما بنى فعل مما لانه ياء كذا لك
 خرج هذا فعل اصله في فعل مما عني به ياء * وعلمتها جميعا ان هذا بناء
 لا ينصرف لاضارعه لما فيه من المبالغة لالب التجب ونم وبش فلما لم ينصرف
 احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب الاتراحم اغلقتهموا لان
 يتوا فعل مما عني به ياء مضافة انتقلهم من الانتقل الى ما هو اقل منه
 لانه كان يلزمهم ان يقولوا بيت ابو ج وبيع وبيعوا وبيعوا وبيعوا ونحو ذلك
 من تعارضه * وكذلك لو جاء فعل مما لانه ياء خصر فللزم ان يقولوا
 رموت او موو ير مو ان وهن يرحون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واو ان
 وهي الثقيل من الياء فلما قيل لم ارمو الرجل فانه لا ينصرف فلا يجازي موضع
 هذا كما لا ينصرف نعم وبش فاحتمل ذلك فيه لعمدة عليه ولتقيد هذه
 الى غيره * وكذلك احتل هو الرجل ولم يل لانه لا ينصرف لمضارعه
 بالمبالغة فيه باب التجب ونعم وبش ولو صرف للزم اعلاله وان يقال ما به يوء
 فلما لم ينصرف حتى بصحة الاء فكلما جمع نحو القمود والحز كفو الصيد والغيب
 كذا لك جمع هو الرجل فلنصف فيه كل جمع ما علوه وايه ونحو ذلك * وما
 لا يراجع بابيه افتقل اذا كانت قاروه مناد الوضاد الوطاء هو مثله فان ناه

تقلب طاء نحو اصطبى واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او زاء فان تاء تبدل دالا نحو ادلج وادكروا واذان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا اثر فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم تنقطت النوى واستقطنت واختفته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلًا من اللام في النقطة فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذانًا بانها بدل من اللام او الشين فصيح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه * ونظير ذلك قول الشاعر

شعر

* يارب ابار من العفر صدع * نقبض الذيب اليه واجتمع
 * لما رأى ان لادعة ولا شبع * مال الى لوطاة حقف فالطبع
 فاجدل لام الطبع من الضاد وافر الطاء بجالها مع اللام ليكون ذلك دليلًا على انها بدل من الضاد وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب صحته وهو اعور * ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة * فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمزة باصالح ايتنا * بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام وجل والفرق بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولم قيل ويبيع فحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز على قياس يا غلام وجل * فان قلت * فان الضمة في نحو قيل ويبيع لم تصح لانها اشتمت ضم للكسرة والكسرة في يا غلام وجل كسرة صحيحة فهذا فرق * قيل * الضمة في جاء باصالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث

كانت بناء وليس لقولك يا غلام وجل شبيه فيحمل عليه كسرة صريحة ولا
كسرة مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احد هما ضمة صريحة
والاخرى ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ملهوا على واظهر منه وذلك
انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم
في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين
كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل ويجمع اجدر
بالجواز * فان قلت * فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلوا ذ
واخروا ط * قيل * الساكنة هنا لما دغمت في المتحركة فبنا اللسان عنها جميعا
بنوة واحدة جبر ثالث لك بحرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى
ان بعضهم قد قال اجليوا اذا فاعل مراعاة لاصل ما كان عليه الحرف ولم تبدل الواو
بعد الساكنة الياء اذ كانت هذا الياء غير لازمة فبحرى ذلك في الصحة بحرى ديوان
قيهاو من قال يوره وطبال قياس قوله هنا ان يقول اجليوا في قلبها جميعا اذ كانا
قد جريا بحرى الواو الواحدة المتحركة * فان قيل * فالحر كات قيل الالفين
في سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما شبيت احدهما بشي من الكسرة وليست كذلك
الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح
ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين
وهما هناك اعنى في سالم وقادم متفقان * قيل * كيف تصرفت الحال فالضمة في
قيل مشوبة غير مغلظة كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مغلظة * نعم ولو نطعت
الحركة في قاف قيل لو جددت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسرة وادون
احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قد ناه من اختلاى الالفين

في سالم وقاد لا اختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنها وليست الياء في قبل
 كذلك بل هي ياء مخلصه وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصه * وسبب
 ذلك ان الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصه فضلا
 عن الكسرة المشوبة بالضم الا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت
 قبلها الضمة في نحو ميسرفي اسم الفاعل من اليسر لو تبشمت اخراجه على الصحة
 وكذلك لو تبشمت تصحيح واوموزان قبل القلب وانما في ذلك تبشمت الكلفة
 لاخراج الحرفين مصحين غير مملين فاما الالف فحديث غير هذا الا ترى انه
 ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي
 تابعة للفتحة قبلها فان صحفت الفتحة قبلها صحمت بعدها وان شئت الفتحة بالكسرة
 نحي بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شئت بالضمة نحي بالالف نحو الواو
 في الصلوة والزكوة وهي الف التفضيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف
 وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على مايراجع من الاصول للضرورة
 فيمايرفض فلايراجع فاعرفه وتبيه لامثاله فانها كثيرة انتهى *

المبحث الثاني في مراعاتهم الاصول تارة واهالم اياها اخرى
 عقد له ابن جنى بابا بعد الباب الذي تقدم قال فن الاول قولهم صحت الخاتم
 وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولوا ان اصل
 هذا فعلت بفتح العين لما جازات تعمل فعلت * ومن ذلك قوله *

شعر

* ليك يزيد صارع لخصومة * ومخبط فيما تطيح الطواغخ *
 الا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد عود فيه

الحد يث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد ليحكم محتبط فدل قوله ليك على ما اراد . من قوله تعالى ان الانسان خلق حلوا . وخلق الانسان ضعيفا . مع قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق . وقوله خلق الانسان علمه اليان . وامثاله كثيرة ونعم من البيت قوله تعالى في يوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . اى يسبح له فيها رجال . ومن الاصول المراجعة . قولهم مررت برجل ضارب زيد . عمر لو ليس زيد بقائم ولا قاعد او انا منجوك واهلك . واهل اهازان تراعى القروع نحو قوله .

في شعر

* بد الى اني لست بمدرك لما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *
وقوله

* ميشائم ليسوا مصليين عشيرة * ولا قاعب الايبين غرابها *
كانت مراجعة الاصول اولى واجدر . ومن ضد ذلك هذان ضارباك الانرى انك لو اعنددت بالنون المذوقة لكنت كاذك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبين في آخر الاسم وعلى هذا القيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيقلب حكمه لخصوره على الغائب لمضيه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده . ومن ذلك قوله . وما كل من واقمني انا عارف . في من نون او اطلق مع رفع كل وجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التثنية في عارف ومدة الاطلاق في عارفوناني اجتماعه مع الهاء

المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفته او عارفوه
لم يجزئني من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه
وقسه فانه باب واسع *

المبحث الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابلد

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلنا وقع تفصيله وهو معنى يجب ان يشبه عليه ويحور
القول فيه * من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك ما رأيت منه منذ اليوم
لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لا لتقاء الساكنين لم يكسروها
لكنهم ضموا لان اصلها الضم في منذ كذا المعنى لكنه الاصل الاقرب الا ترى
ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها لما ضمت لا لتقاء الساكنين اتباعا
فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها
الاول المقدور ويدل على ان حركتها انما هي لا لتقاء الساكنين انه لما زال
القاوهم اسكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ
اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابلد المقدر
الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ولا يستكر الا عند ادبما
لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملقوظ به وان
لم يجز على الستم استعماله الا ترى الى قول سيويه في سرده انما ظهر
تضييفه لانه ملحق بالميجي وقد علم ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع
هذا فلم يظهر ذلك الذي قدره ملحقا هذا به نلوا لان ما يقوم الدليل عليه
مالم يظهر الى النطق بمنزلة الملقوظ به لما الحقوا سردا وسودا بما لم يفوهوا به
* ومن ذلك قولهم بت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون

الابد لان صلها فعل يفتح العين يبع وقول ثم تقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت القافا حتى سا كان العين المعتلة المقلوبة القافا لام الفعل فخذت العين لالتقاءها فصار التقدير قلت وبنت فهذه مراجعة الاصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابد الا ترى ان اول احوال هذه العين في حصة المثال انما هو فتح العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انها لما اصادتها الصنعة الى مطاء وعطاء ابدلوا الهمزة على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعمري ان لامبها ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واوان كانها في الاصل مطبوة وعطبوة لانها من مطوت وعطوت فاصل الباء فيها الواو ولو حفظ ما فيها من الباء دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابد عنك ففي هذا تقوية لعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب * وليس كذلك صرف ما لا يتصرف ولا يظهر التضعيف لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مرود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه وبين ما ردد الى اول ليست ورائه رتبة متقدمة له *

المبحث الرابع في مراجعة اصل واستيناف فرع *

قال ابن جنى اعلم ان كل حرف غير متقلب ايجبت الى قلبه فانك ح تر تجعل له فرعا ولست تراجع به اصلا * من ذلك الاقائات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتنايث اوليهما من الصيغة لا غير * فالتى للالحاق كالف ارطى فيمن قال ماروط وحبطنى ودلطنى * والتى للتنايث كالف مسكرى وغضبنى وجمادى

والتي للصيغة لا غير كالف صبغطري وقبشري وزبشري فتحت الى تحريك
واحدة من هذه الالفات للثنية او الجمع قلبتها اليه فقلت ارطيان وحبشيان
وكذا الباقي فهذه الياه فرع مرتجل وليست مر اجماها اصل لانه ليس واحدة
منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا غيرهما بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزي ومدعي
لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في عزوت ودعوت واصلها مزور وودعو
فلما وقعت الواو رابة هكذا قلبت ياء فصارت مغزي ومدعي ثم قلبت
الياء الفاصلة مغزي ومدعي فلما احتجت الى تحريك هذه الالف
راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا ياء في مغزيان ومسديان
وقد يكون الحروف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترد الى اصله الذي كان
منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراء حمراوي وحمراوات فتقلب الهمزة
واو او ان كانت منقلبة عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت
شقاوي فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذف
الماء فصارت الواو طرفا بديلها همزة فصارت في التقدير الي شقاء فابدت
الهمزة واو اقصارت شقاوي فالواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة
ولهذا انظار في العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي
وذلك انك لما حذف الماء حذف لها واو فعول كما حذف لحنفاء خيفة
ياثما فصارت في التقدير الى عدو فابدت من الضمة كسرة ومن الواو ياء
فصارت الى عدجرت في ذلك مجري عم فابدت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا
فصارت الى عدى كهدي فابدت من الالف واو الوقوع يائي الاضافة بعدها
فصارت عدوي كهدي فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة انما هي بدل

من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه وفي البسيط
 قيل ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة
 كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال * ان الخليط
 باك اجمعه * فاجمعه تأكيد للضمير في باك *

مراعاة الصور

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما تملوه مراعاة للصورة من ذلك والذين
 خصوه بالمائل لانه على صورة ما يختص بالمائل وهو الزيدون والعمر
 والافرد الذي وهو غير مختص بالمائل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب)
 * ومن ذلك * ذ والموصولة اعربها بضمهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب
 لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مختصيا للبناء وهو الافتقار للتأني
 * معنى النني مبني على معنى اذ يجاب ما لم يحدث امر من خارج *

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعلية وبني عليها ان لا نفي الماضي
 القريب من الحال لانها نفي قد فعل وقد فعل انما هو للماضي المقرب من الحال
 * وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف
 الفعل معها كقولك وكان قد وتقدره وكان قد زالت فجاء ايضا حذف الفعل
 مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فاما هي نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ
 يكون سكوتنا وعدم كلام لا حذف فاما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه *

حرف النون

النادر لاحكم له

قال الاندلسي في (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بمحكم يصير به اصلا بل

ينبغي ان يرد الى احد الاصول للملومة محافظة على تقريرها واحتراسا
من تقضها قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فتورد
الى القواعد الكلية والضوابط الجلية *

تقضى الفرض

قال ابن جنى حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال
* فان قلت * خبر كان ينجا ذه شيئا ن احدهما خبر المبتدأ لانه اصله
والثاني المقبول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ
والمفعول به يعجز حذفه * قيل * الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو
كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لتقضت الفرض الذي جئت به من
اجله وكان نحو من اذ قام الملقح وحذف المؤكد * قال ابن جنى لا يعجز
حذف المقسم عليه وتبقى القسم لان الفرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم
فحال ان يوقى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الفرض كما لا يعجز
ان يوقى باجمين من غير تقدم المؤكد * وقال ابن عيسى حذف المضاف اليه
اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الفرض من المضاف اليه التعريف
او التخصيص واذا كان الفرض منه ذلك وحذف كان نقضا للفرض و تراجعا
من المقصود * قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد
منها لان حذف احدهما نقض للفرض وتراجع عما التزموه لانها كالشيء
الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعها * وقال
الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما
زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن ومنه سبي وقنا لانه

وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جئ بها لاجله *

والنهي والنفي من واحد واحد *

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالتعني عن المجموع لا عن كل واحد الا انه تكون قرينة تقتضي التعني عن كل فرد *

النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها *

* الاول * ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة * الثاني * انها تكون ضميرا للجمع الموث كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكور * الثالث * ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف * الرابع * ان الاسمين اذا ركبوا في آخر الاسم الاول فانه قد تسكن نحو دسنبويه وباذنجاه كما تسكن الياء في معدي كرب * الخامس * انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله * ولاك اسقنى ان كان ماوك ذاقض * كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين * السادس * ان النون قد تحذف اعتباطا عينا ولا ما في منذ ولدن في قوله من لدشولا * كما تحذف الواو عينا ولا ما في ثبه في احد القولين وفي اخ * السابع * انها تحذف للطول في قوله * ابني كليب ان عى اللذا * كما تحذف الياء للطول في قوله اشهب يريدون اشهبيا * الثامن * ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا * التاسع * ان فيها غنة كما ان في الالف واختصاصها مداء الماشرة * انها تكون علامة للجمع لاضمير كما تكون الالف والنون علامة في قوله * يعصرون السليطا اقرار به *

• وقوله يلمعونني في اشتراء النخيل قومي • وقوله التفتنا حلقنا البطان • الحادى
 عشر • انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة
 • الثانى عشر • انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر ووزيد بضرب •
 الثالث عشر • مصاحبها حروف المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان
 وزيدون وزيد بن وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب في الوقف
 في قولك زيد • الرابع عشر • تماقبيها في المحل الواحد نحو جر نقش وجر انقش
 في الخامس عشر • حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها
 اربعة احرف متحركات نحو عر تن وعمر تر وعلايط وعلبط • السادس عشر •
 حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الباء كذلك وذلك نحو بلمنبرو بلمرث
 كما قالوا الاذر ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة) قال فلما كان بين هذه الحروف
 وبين التون هذه المناسبة زيدت في المضارع •

• حرف الواو •

• الواسطة •

• قيل بما في ابواب • الاول • باب المعرب والمبني فقل ان بينها واسطة
 لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء • احدها • الاسماء قبل
 التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب
 ولا مبنية لعدم مناسبتها مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار
 ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة • الثانى • المنادى المفرد نحو
 يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في (شرح
 المفصل) والصحيح انه مبني • الثالث • المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا

في كسرة ته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل
 وقد لك لا يختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة
 في الاسم لوقوع الياء بعد ها واذا كانت عارضة لم نصر الكلمة بها مبنية ونظير
 ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يغم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا
 لان لم لا تعمل الكسرة مع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة
 تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا او الفتحة في نحو
 لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف * وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة
 لها حكم بين حكيمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم
 يكون مرفوعا او منصوبا وفيه اما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد
 فيها شيء من اسباب البناء * وقال ابن جني في (الخصائص) باب في الحكم يقف
 بين الحكمين هذا فصل موجود في المرية لفظا وقد اعطته مقاد اعليه
 وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلami فهذه الحركة
 لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا
 وفيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة
 ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة
 في آخره يناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كعلامك
 وغلالمهم وغلانما فان قلت * فهاهذه الكسرة في نحو غلامي * قلت * هي من
 جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات
 وليست اعرابا لان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من
 من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا * وقال

ابوالبقاء في (الباب) ليس في الكلام كلمة لامرربة ولا مبنية عندا المحققين لان حد
 المغرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة * وذهب قوم
 الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبنى اذ لعله فيه توجب البناء وغير معرب
 اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا
 اليه فاسدلانه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا
 خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا
 اليه ان يسموه خشي مشكلا * وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة)
 اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقل مبنى وكسرة بناء لانه لا يحدثها
 عامل الجروعة بناء شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف لاخير آخره
 لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها
 من الاسماء وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لا توجب
 بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما جرى مجراه كمثل وغيره فوجب
 ان يكون مربيا * وقيل * لامررب ولا مبنى لان الاعراب غير موجود والبناء
 لعله له فوجب ان يحكم بعد معا او يكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك
 الرجل ونحوه ما فيه الف ولا م فانه لا يتصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين
 ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل * والجواب * ان هذا لا نظير له وما ذكره
 في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل
 فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن
 واما غير متمكن وهو المبنى فهما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما
 انتهى * الرابع * قال ابن الدهان في (القرة) الكلام على ضربين معرب

وبنى وعند الرمازي وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو سمر المعدول لانه
 لا يزول عن هذه الحال وما فيه شئ يوجب البناء وادعي قوم ذلك في غلامى
 وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا كذلك الحامس *
 قال ابو حيان في (الارشاد) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبني ولا معربا
 بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فغناه اليوم الذى
 كنت تقول فيه امس * الباب الثانى باب المنصرف وغير المنصرف *
 قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالعرف ولا بعدمه قال ابن جنى في الباب
 المشار اليه * ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك
 وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كانت نحوها لا منصرفة ولا غير
 منصرفة وذلك انها ليست بمنوثة فتكون منصرفة ولا بما يجوز للتونين
 حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه اماراة لكونه غير منصرف
 كاحمد وعمر * وكذلك التثنية والجمع على حد هاليس شئ من ذلك منصرفا
 ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون
 مثلها فاذا لم يوجد فيها التونين كان ذهابه عنها اماراة لترك صرفها * وقال
 (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلال التسع وغير
 المنصرف ما فيه علتان واثايرهما منع الجر والتونين لفظا او تقديرا فقد حصر
 المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة
 وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم
 امرأة غير منصرف لوجود الطينين وتثنية رجل منصرف لعدم الطينين * واما
 من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتونين وغير المنصرف

مللم يدخله جبر ولا تنوين فان التشبيه والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج
 من المنصرف فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرثبة ثالثة لا منصرف فتولا غير
 منصرفه * وقال ابو علي ما دخله اللام والاضافة من باب ما لا ينصرف
 لا اقول فيه بصرف ولا يبد منه ولا اقوال انه منصرف لان المانع من الصرف
 موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه
 الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين منه ليس
 لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين
 * وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فثلاثة اضرب منصرف
 وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاعف وما
 عرف باللام والتشبيه والجمع لا يقال منصرف اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها
 غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف * وقال ابن الحاجب ظاهر
 كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغير منصرف ومحاورة وتفسيرهم كل واحد
 من القسمين ينفي المحصر * الباب الثالث باب العلم * منه منقول ومنه
 مرتجل ومنه قسم لا منقول ولا مرتجل وهو الذي عليه بالنسبة ذكره
 ابو حيان * وقال في (اليسيط) العلم المدول كصبر وزفر فيه ثلاثة اقوال
 * احدها * انه مشتق من المدول عنه فلي هذا يكون منقولا * والثاني *
 انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه
 وليس وزن المدول موافق لوزن المدول عنه حتى يكون منقولا
 * والثالث * انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه
 للنقول لموافقة حروفه لحروف المدول عنه وهو مشابه للمرتجل لاختصاصه

بوزن لا يوافق المدول عنه فيه • الباب الرابع باب الظاهر والمضمر •
 قال الإندلسي في (شرح المفصل) قال ابن درستويه أيام توسط بين
 الظاهر والمضمر كاسم الإشارة ولذلك البس امرء لكونه اخذ شيها من
 هذا وشيها من هذا وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه
 اما اسم لظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كشيء من المنصوب وجعلت الكاف
 والهاء والياء بياناً من المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لما من
 الأعراب ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش لأنه اشكل عليه امرأياً
 فقال في مبهم بين الظاهر والمضمر والجمهور على أنها اسم مضمر وذو الجاج
 إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات • وقال ابن يعيش أيضاً قد جعل
 بعضهم اسم الإشارة من الأسماء الظاهرة وهو القياس إذ لا تقتصر إلى تقدم
 ظاهر فتكون كناية عنه ولأنه غالب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو
 وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امرء على قوم فجعلوه قسماً
 ثالثاً من الأسماء الظاهرة والمضرة لأن له شبيهاً بالظاهرة وشبيهاً بالمضرة
 فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضرة • ومن حيث
 صفت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة • وقال الإندلسي بعض
 النحاة يقول أنواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وينها وهو المبهم • الباب
 الخامس باب الوقف والوصل • قال ابن جني ومن ذلك قوله • له رجل
 كأنه صوت حاد • فحذف الواو من كأنه لانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل
 • اما الوقف فيقضى بالسكون كأنه • واما الوصل فيقضى بالمطل ويمكن الواو
 كأنه فوقوله كأنه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله •

* شعر *

* مرحباه بجمار ناجيه * اذا اتى قربته للسانيه *

فثبت الماء في مرحبليس على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف
فيؤذن بانها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا
بجمار ناجية فثبتاتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين * وكذلك قوله *
بنازل وجنسا او عبل * فاثبات الياء مع التضعيف طريق وذلك
ان الثقل من امارة الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة
بين المنزلتين * الباب السادس باب حروف الجر * قال ابن هشام
في (المغني) التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم * فعال لما يريد *
ان كنتم للرويا تعبرون * انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحته اسقاطها
فلها منزلة بين منزلتين *

* فصل *

قال ابن اياز جعل ابن معط للننادي مرتبتين البعد والقرب فيا ويا وهيا
لللول واي والهمزة للثاني * وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي
وقربي ووسطى بينها * فللاولى يا وهيا * وللثانية الهمزة * وللثالثة اى
وجعل يامستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور
ثلاث مراتب دينا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وتى وللثانية ذاك وتيك
بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط *

ورود الشيء مع نظيره مودده مع تقيضه

قال ابن جني وذ لك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة
المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة
ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل ضرورة وفروقة وامرأة
ضرورة وفروقة ورجل هلاجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء
في نحو ذ لك لم تلحق لثاني الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لعلام السامع ان
هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل ثاني الصفة امارا لما يريد من
ثاني الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بلك الصفة مذكرا ام مؤنثا
يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة
لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظريفة
لما لحقت لثاني الموصوف حذفت مع تكثيره في نحو رجل ظريف وقائم
وكرم وهذا واضح ونحو من ثاني هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي
هو مؤنث ايضا نصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتنوا واجتوروا
ايذا نأبان ذ لك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وعاونوا
وتجاوزوا وكما كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة
والصرصرة وهو باب واسع ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة
المذكورة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل
ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل رضي وامرأة رضي وكذلك
ما فوق الواحد نحو رجلان رضي وعدل وقوم رضي وعدل قال زهير
متى تستجز قوم يقل سراتهم * هم يبتغونهم رضي وهم عدل *

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية
 فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على
 الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود
 ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر
 عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله *

* الاصبحت اسما جازمة الحبل * وضنت علينا والضعفين من البخل *
 فهذا اقولك هو مجبول من الكرم ومطمين من الخير وهي مخلوقة من البخل
 وهذا اوفق معنى من ان يحمل على القلب وانه يريد به والبخل من الضفين
 لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب * ومنه قوله * وهن من الاخلاف
 قبلك والمطل * وقوله * وهن من الاخلاف والولعان * واقوى التاويلين في
 قولها فانها هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اى كانتا خلقت من الاقبال
 والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضى اى ذات اقبال وذات ادبار
 ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجل * وذلك لكثرة
 فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من
 الانسان لانه امر قد اطرده وانسع فحمله على القلب يعد في الصنعة ويصغر
 في المعنى وكان هذا الموضع لما خفى على بعضهم قال في تاويله ان العجل هنا الطين
 ولعمري انه في اللغة كما ذكر غيرنا في هذا الموضع لا يراد به الانفس العجلة والسرعة
 ولهذا قال عتبة سار بهم اياتي فلا تستعجلون * وتظيره قوله تعالى وخلق الانسان
 عجولا * وخلق الانسان ضعيفا * لان العجلة ضرب من الضعف لما توذن به من
 الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما

هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير اماراة للمصدر المذكور
 * فان قلت * فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزبارة والعيادة والصوملة
 والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا
 كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل عليه اجمعي
 بنايشه * قيل * الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفروع لضعفه وذلك ان
 الزبارة والعيادة ونحو ذلك مصادر في مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها
 عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة
 مصدرا وانما هي متاولعة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل
 وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة
 كصفة من صعب وندبة من ندب ونخمة من نغم ورطبة من رطب فلم يكن فيها
 من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة
 والخلاقة فالاصول لقوتها تنصرف فيها والفروع لضعفها يتوقفها ويقتصر
 على بعض ما تسوغه القوة لاصولها * فان قلت * فقد قالوا رجل عدل
 وامرأة عدلة وفرس طوعة القيادة وقال امية *

* والحية الحففة الرقشاء اخرجها * من بيتها آتات الله والكلم *

* قبل * هذا ما اخرج على صورة الصفة لانهم لم يوثروا ان يعدوا اكل البعد
 عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فجري
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للباقة لما والتبيه عليها مجرى اخراج
 بعض المعتل على اصله نحو استحوذ ومجري اعمال صفته وعدته وان كان قد نقل
 الى فعلت لما كان اصله فعلت وعلى ذلك انت بعضهم فقال خصمة وخصيفة

و جمع فقال

* يا عين هل لا بكيت اريد * اذ قمنا وقام الخصوم في كبد *
وعليه قول الآخر *

﴿ شعر ﴾

* اذ انزل الاضياف كان مزورا * على الحي حتى تستقل مر اجله *
الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله * واسيافنا يقطرن من
نخلة د ما في ان المراد بهما معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذ قرى الاضياف
وهم قليل يمر اجل الحي اجمع فاطنك لو نزل به الضيفان الكثيرون * فان قيل *
فلم انت المصدر اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما
الى التذكير حتى احتجبت الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول
يحتمل ما لا يحتمل الفروع * قيل * علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته
من وجوب تذكيره ان المصدر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان
نحو رجل و فرس و دار و بستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تاتي
مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو غرفة و مشرفة و عليقة و مروحة
و مفرمة كذلك جاءت ايضا اجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك
نحو المحمدة و الموجدة و الرقاشة و نحو هانم و اذ اجاز تانيث المصدر وهو
على مصدرية غير موصوف به لم يكن تانيثه و جمعه وقد جرى وصفه و حمل
الحمل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكوره و مؤنثه و واحد و جماعته
فيما ولا مستكرها اعني ضيفة و خصمة و اضيافا و خصوما وان كان التذكير
والافراد اقوى في اللغة و اعلى في الصفة قال تعالى و هل اناك نبا الخصم

اذ تسور والمهراب * وانما كان الذكرو الافراد اقوى من قبل انك لما وصفت
 بالمصدر اوردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكما له ان تؤكد ذلك
 بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى انك اذا
 اتت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها نحو
 قائمة مطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون تفصيلا للفرض او كالتنقض
 له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤثرا او مجموعا * وما جاء
 من المصادر بمجموعا وعملا ايضا قولهم * مواعيد عرقوب اخاه يثرب *
 * ومنه عندي قولهم * تركته بلا حس البقر او لادها * فالملاحس جمع
 ملحس ولا يخلوان. يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه
 قد عمل في الاولاد فخصها والمكان لا يعمل في المفعول به كان الزمان لا يعمل
 فيه واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا او كانه قال
 تركته بمكان ملاحس البقر او لادها كما ان قوله *

✽ شعر ✽

* وما حي الا في ازار وحلقة * مغار ابن همام على حي خنما *
 محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خنم الاتراء قد عدها
 الى قوله على حي خنما فلاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به
 كما ان مواعيد عرقوب اخاه يثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي
 يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الظريف المتعجب منه فاما قوله
 * كم جربوه فما زادت تجاربهم * ابا قدامة الالمجد والقنما *
 فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة منصوبا بآزادت

اي فازادت ابا قدامة تجاربهم ايام الالمجد والوجه ان تنصبه بتجاربههم
 لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل الثاني
 ايضا فيقول فما زادت تجاربهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت
 فاجعته زيدا ويضعف ضربت فاجعته زيد اعلى اعمال الاول وذلك
 انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه
 لا يكون الا بعد اقوى حالا من الاقرب * فان قلت * اكتفى بمفعول العامل
 الاول من مفعول العامل الثاني * قيل * لك واذا كنت مكثفا مختصرا
 فاكتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفاؤك باعمال الاول الا بعد
 وليس لك في هذا مال في الفاعل لانك تقول لا ضمير على غير تقدم ذكر
 المستكرهات فعمل الاول فتقول قام وقد اخواك فاما المفعول فنه بد
 فلا ينبغي ان يبعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المفعول فيه منه * ومن
 ذلك فرس وشاع الذكر والاتي فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر
 وجمل ضامر وناقة بارك وجمل بارك وهو لباب قومه وهي لباب قومها
 وهم لباب قومهم قال جرير *

* شعر *

* ندرى فوق متنها قرونا * على بشر وآنسة لباب *

وقال ذو الرمة * * شعر *

* مبعلا باشر حين احبانياته * مقاتلتها في الباب الحباس *

فاما ناقة هجان ونوق هجان وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه
 في الجمع فكبير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره

اتهي * قلت * قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب * باب ما دخلت فيه
 التاء في صفة المذكر * وباب ما دخلت منه التاء في صفة المؤنث * وباب
 ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع * وها انا اسوق جملا
 من نظائرها *

نظائر الباب الاول وينص له ورود الوفاق مع وجوب الخلاف *
 قال ابن جني هذا الباب يفصل من الذي قبله بان ذاك تبع فيه
 اللفظ ما ليس وبقوله نحو رجل نسيبة وامرأة عدل وهذا الباب ليس
 بلفظ تبع لفظا بل هو قائم براسه * وذلك قولم غاض الماء وفضته سوا
 فيه بين المتعدي وغيره المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل
 وعمرته وسار الله وسيرته ودان الرجل ودته من الدين في معنى ادته
 وعليه جاء مديون في لغة بني تميم وهلك الشيء وهلكته قال العجاج * ومهمة
 هالك م * تموجا * فيه قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من
 تموج فيه والاخر ومهمة هالك المتعوجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه
 فوضع في موضع الالف واللام ومثله هبط الشيء وهبطته قال

شعر *

* ماراعنى الاجناح هابطا * على البيوت قوطه السلابطا *

اى مهبطا قوطه ويعموزان يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر
 نصب الفعل ضرورة والاول اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من
 خشية الله * فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظرائه
 لخشيته وذلك ان الانسان اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وخشع

وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فغضب القمل الى تلك الحجاره لما كان الخشوع
والسقوط مسيا عنها وحاد ثالا جل النظر اليها كقولہ تعالى وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى • وانشد واقول الآخر

شعر

فأذكرى موقفي اذا التفت الحيل • وسارت الى الرجال الرجالا •
اي سارت الحيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد
وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فغضب والاول اقوى وقال زهير

شعر

فلا تضربا من سيرة انت سرتها • فاول راض سنة من سيرها •
ورحبت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورحبتها وعاب الشيء وعبه وهجمت
على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا وعفا الشيء كثرو عفوته كثرت وفرفراه
وفرفروه وشحافاه وشحافوه وعثمت يده وعثمتها اي جبرتها على غير استواء
ومد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ايام قال الشاعر
ما خليج مده خليجان • وسرحت الماشية وسرحتها وزاد الشيء وزدته
ودرا الشيء ودروته اطيرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لسانى
ودلعت وهاج القوم وهجمتهم وطاخ الرجل وطخنماى الطخته بالقبيح في معنى
اطخته ووفر الشيء وفر وفرته وقال الاسمى رفع البعير ورفعته في السير
المرفوع وقالوا نقي الشيء ونقته اي ابدته قال القطامي فاصبح جاركم
قتيلا ونافيا ونحوه نكرت البيرو نكرتها اي اقلت ماءها ونزفت ونزقتها
فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال الا ان له عندي

وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء
اعبره واعطيه واقدّر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معا لم يقدر اصاب
كان فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
وقد قال قوم يعنى اهل السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسي
ان الفعل لله وان اليد يكتسب فلما كان قولهم غاض الماء غيخته ابن غيره
اغاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت
هنا ك فعل يلقظ الاول منبذ يا لانه قد كان فاعله في وقت فعله اياه
انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا و جاز واحد افاعره انه اشئ

ورود الشئ على خلاف العادة

قال ابن جنى المباد المألوف في اللغة اذا كان قبل غير متعد كان الفعل
منبذ يا لان هذه الهمزة كثيرا تعجز لتعديته وذلك نحو قام زيد واجت
زيد او قعد بكر واقعدت بكر افان كان قبل متعد يا الى مفعول واحد فتقلته
بالمهمزة صار متعد يا الى اثنين نحو طعير زيد خبز او اطعته خبز او اعطى بكر
درهما او اعطيه درهما فلما كسا زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل
بالمهمزة فانه نقل بالثبالي الا تراه نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان
فعل و اقبل كثيرا ما يعتبان على المعنى الواحد نحو جدد في الامر واجدد وصددته
عن كذا او اصدته وقصر عن الشئ واقصره وصحته الله وامحته ونحو ذلك
فلما كانت فعل و اقبل على ما ذكرنا من الاعتناء والتماثل ونقل بفعل نقل
ايضا فعل بفعل نحو كسا زيد وكسوته وشتت عينه وشتتها وغارت
عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تدبا

لم يكن قبله غير أن صرباً من القصة جاءت فيه هذه القصة معكوسة مخالفة
 فيجد قتل فيها متقد يا وائل غير متقد وذلك قولهم اجعل العظيم وجعله واشتق
 البعير وشقته وأزفت اليراء ذهب ما وهاو نزقها وأشع العيم وقسمته
 الريح وانسل ريش الطائر ونسلته وأمربت الناقة إذا ذر لبنها ومربتها ونحو
 من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر الفرس إذا نهوا صرباً عنه
 وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة وأعلبت عليها فهد القض
 عادة الاستعمال لأن فعلت فيه متقد وأفعلت غير متعدة وغلة ذلك
 عندى أنه جعل تصدي فعلت وجمود أفلت كالقوض بفلت من
 غلبة أفلت لما على التعدى نحو جلس واجلستة ونهض وانقضت كما
 جعل قلب ألباء واوا في الثقوى والرغوى والتوى والتقوى عوضاً للواو
 من كثرة دخول ألباء عليها وكما جعل لزوم الصرب الأول من المنسوخ
 لمقتضى وخطر محبة تأما أو طوبونا إلى توبت فيه الحركات الثلاث البنة
 نحو بضاً الصرب من كثرة السواكن فيه نحو مقتول ومقتولان ومستعملان ونحو
 ذلك مما التقى في آخره من الصروب ساكنان ونحو من ذلك ما جاء عنهم من
 انقلته فهو مقتول وذلك نحو أحبته فهو محبوب وأبغته الله فهو مجنون وأركبه الله
 فهو مزركوم وأكره الله فهو مكرور وأفره الله فهو مقرور وأرضه الله فهو مارض
 وأملأه الله فهو مملؤ وأضاده فهو مضدود وأخذه من الخي فهو محموم وأهمنه من
 ألم فهو مهموم وأزقعه فهو مزعوق أي ملاعوز ومثله قوله *

شعر

• إذا ما استحمت أرضه من سباله • جزي وهو مودع وأغذ مصدق •

وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما احزنه افعه فهو محزون
فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون
حزنتي الا ان مبي المضارع يشهد للماضي فهذا المثل ماضى وقد قالوا ايضا فيه
محزن على القياس ومثله قولم * محب * قال عنتره

شعر

* ولقد نزلت فلا تقننى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم *

شعر

وقال الآخر

* ومن يناد آل يدوع محب * بائل منهم خير قبان العرب *

* المنكب الايمن والردى المحب * وقال لا تكن ية جار ية خدبة مكرمة محبة
قالوا وعليه ما جاء من افطته فهو مفعول نحو اجته الله فهو مجنون واسله
فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وز كم فهو مزكوم
وسل فهو مسلول وكذلك بقيته * فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل
مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف
هذا وهو ان يعي الضربان معا في عدة واحدة نعوضيته وضرب
واكرمتها وكرم وكذلك معاد هذا الباب * قيل ان العرب لما قوي في انفسها
امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيويه فيها وان
كانا جميعا يمانهم ويعنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضرين
من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى
الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب وقتل واكرم وودحرج وودحرج
والآخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغير حتى تجاوزوا الى

ان غير واعدة الحروف مع ضم اوله كما غير وا في الاول الصورة والصيغة وحدها
 وذلك قولهم احبته وحبوا زكاه الله وزكم واضاده وضيد واملاءه وعلى
 * قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذ
 افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من
 تدرج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب
 وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة
 نحو اوزكاه الله وزكم وآرضه واورض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء
 حنيفة حذفوا ايضا ياء هاو لما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لما الياء صحت
 الياء فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا خبلي في كتاب (فصيحة) ان
 افرده بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب
 انما فرضه فيه ايراد الافعال المستندة الى المفعول ولا تسند الى الفاعل في اللغة
 الفصيحة الا ترى انهم يقولون نخي زيد من الثغرة ولا يقال نهاء كذا ويقولون
 استقم لونه ولا امتقعه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به
 كذا فلماذا جاء بهذا الباب اي ليريك افعالا خصت بالاسناد الى المفعول
 دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد
 وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كانت غرضه ان يريك صور ما لم يسم
 فاعله مجعلا غير مفصل على ما ذكرنا لا ورد فيه نحو ضرب وركب
 واكرم واستقصي وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاحرف هذا الفرض
 فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة * ونظير مما المفعول هنا على حذف
 الزيادة نحو احبته فهو محبوب * بحى اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك

تَحْوِقُولَمْ أَوْ مِنْ الرِّمْتِ فَهَوَّارَسَ وَأَبْعُ الْعَلَامِ فَهَوَّيَاقِعَ وَأَبْعِلَ الْمَكَانَ
 فَهَوَّيَاقِلَ ۞ قَالَ مَثَلِي وَارْسَلْنَا الرِّيحَ لِنُفِخَ ۞ وَقِيَاسُهُ مَلَاحِفُ لَأَنَّ الرِّيحَ تَلْفَحُ السَّحَابَ
 فَتَسْتَدْرِهِ ۞ وَقَدْ يَجُوزَانِ بِكَوْنِ عَلَى لَحْتٍ فِي قَاءِ لَحْتٍ ۞ فَوَكَتِ الْقَحْتُ
 السَّحَابَ ۞ فَيَكُونُ هَذَا أَمَّا أَكْثَرُ قِيَمِهِ بِالسَّبَبِ مِنَ السَّبَبِ وَجَاءَ عَنْهُمْ بِمَقْلُ حَكَايَا
 ابْنِ يَزِيدَ وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ ۞

شعر

۞ أَعَاشَى بِسَدِّكَ وَأَدْبَعِلَ ۞ أَكَلٌ مِنْ جُودَانِهِ وَأَنْتَلُ ۞
 وَقَدْ جَاءَ إِصْبَاحِيهِ ۞ قَالَ

شعر

۞ وَوَاللَّهِ لَوْلَا نَمْرَةٌ لِمَا حَيَّيْتَهُ ۞ وَلَا كَانَ أَذَى مِنْ قَيْدٍ وَمَسْرُوقٍ ۞
 ۞ وَتُظَاهِرُ بَيْنِي أَسْمُ الْقَاعِلِ وَالْمَقُولِ جَمِيعًا عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ نَحْوِ الْمَصْدَرِ رَافِعًا
 عَلَى حَذْفِهَا ۞ تَحْوِقُولَمْ جَاءَ زَيْدٌ وَحَذْفُهُ فَاصِلٌ هَذَا الْوَحْدَ ثُمَّ يَرَوْنِي أَيْمَادًا
 ثُمَّ حَذَفْتُ زِيَادَتَهُ ۞ جَاءَ عَلَى الْقَتْلِ ۞ وَمَثَلُهُ قَوْلُكُمْ عَمْرُكَ ۞ لَا قَطَلْتُ أَيْ
 عَمْرُكَ ۞ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ قَوْلُهُ قَيْدًا لَا وَابِدَ هَيْكَلٍ ۞ أَيْ تَقْيِيدًا لَا وَابِدَ ثُمَّ حَذَفْتُ
 زَائِدَتَهُ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ وَصَفَ بِالْجَوْهَرِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَقْبُولِ الْقَتْلِ تَحْوِقُولَهُ

شعر

۞ فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَقْدِيُّ ۞ لَرَحْتَ وَأَنْتَ قَرِيبُ الْإِهَابِ ۞
 فَوَضَعَ الْقَرِيبُ مَوْضِعَ الْفَرْقِ وَقَوْلُهُ ۞ مَبِيرَةُ الْعَرَقِ بِالشِّقِ الْمَرْقِ ۞ أَيْ
 حَادَّةُ الْمَرْقِ وَهُوَ كَثِيرٌ فَمَا قَوْلُهُ ۞ وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّثَاعَا ۞ فَلَيْسَ
 عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا تَرَى أَنَّ فِي عَطَاءِ الْفَقِيرِ الزِّيَادَةَ وَلَوْ كَانَ عَلَى حَذْفٍ

الزيادة يقال * ويديعطوك ليكون كوحده * ولما كان الجمع مضارعاً
لفعل بالقرعة فيما جاء فيه أيضاً لفظ على حذف الزيادة التي كانت
في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء
هذا على حذف زائدته حتى كأنه صار إلى فعل فيجري مجرى ضرب
خبريان وبرقي وبرقان قال ذو الرمة *

شعر

* من آل أبي موسى ترى الناس حوله * كأنهم الكروان ابهرن بازيا
ومنه فكسروهم فعلاً على افعال حتى كأنه صار إلى فعل نحو جواد واجواد
وعياه وإياه وحياء وإحياء * ومن ذلك قولهم نعموا نعيم وشده واشده
في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كيقولهم ذيب واذوب وقطع
واقطع وضرب واضرب وذلك كغير جدا وما يعي مخالفاً ومتقضياً
أوسع من ذلك إلا أن لكل شئ منه عذراً وطريقاً وفصل للعرب ظريف *
وهو أجمعهم على عين مضارع فعله إذا كان من فاعلني مضمومة البتة
وذلك نحو قولهم ضاربني فضرتني اضربه وعالني فطلته اعلمه وعالني
من العقل فمعلته اعقله وكارني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره
وشاعرني فشعرته اشعره وحكي الكسائي فاخرني ففخرته افخره يفتح الحاء
وحكاها أبو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر
منه * ووجه استغرابه أن خص مضارعه بالضم وذلك أنادد للنا على أن
قياس باب مضارع فعل أن يأتي بالكسر نحو ضرب بضرب وبياه وأرنا وجه
دخول فعل على فعل فيه فكان الاحتمى به هنا إذ أراد الاقتصاد به على أحد

وجميه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل
وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والمادة اذا اريد الاقتصار على احد
الجائزين ان يكون ذلك المقصود عليه هو اقسامه في الاتراك نقول في تحقير
اسود وجدول اسيد وجد يل بالقلب وتبميز من بعد الاظهار ان نقول اسود
وجد يول فاذا صرت الى باب مقام ونيجورا اقتصرت على الاعلال البتة فقلت
مقيم وبجبر فاوجب اقوى القياسين لاضعفها وكذلك نظائره فان قلت
فقد نقول فيها رجل قائم وتبميز فيه النصب فنقول فيها رجل قائما فاذا قدمت
او جيت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه
واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم قليل هذا بعبارة النشيه وذلك
انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هاتما آخر عن
رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يميز فيه الرفع
او لم يوجب اضعف الجائزين واجبا ضرورة لاختيار او ليس كذلك
كرمه اكرمه لانه لم ينقص شي عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته
اكرمه لكان كشمته اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك القول في نحو قولنا ماجاه في
الازيدا احدي ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تأخرا اضعف الجائزين فيه اذا
قلت ماجاه في احد الازيدا الحال فيها واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم
المشتى ما تبذله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه
متأخرا هذا كنصب فيها قائما رجل الية والجواب عنها واحد واذا كان
الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجي هذا الباب في الصحيح
كله بالضم وعلة عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله

لذلك معنى الطبيعة التي تثاب ولا تغلب وتلازم ولا تقارق وتلك الافعال
 بابها فاعمل كفقهِه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ورويانعن
 احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد عليه على وجه المبالغة وكذلك نعتقد
 نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى
 صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فعمل ما فعله نحو ما اشرنا
 هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما فعله واكفره هو عندنا من
 قتل وكفر نقدير او ان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كرمته فكرمته
 اكرمه وبابه صائر الى معنى فعلت اقول انا الضم من هناك فاعرفه فان قلت
 فهلا لما دخله هذا المعنى ثموافق به الشبه فقالوا كرمته اكرمه وفخرته افخره
 * قيل * منع من ذلك ان فعلت لا تمتد الى المفعول به ابد او يفعل قد يكون
 في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع
 ما منع من الماضي فاخذ وامنها ما ساع واجتنبوا ما لم يسع * فان قلت * فقد قالوا
 قاضي فضيسته افضيه وساعاني فسيته اسميه * قيل * لم يكن من يفعله هنا
 بد معاقبة ان يأتي من يفعل فتقلب الاء واو او هذا مرفوض في هذا النحو
 من الكلام وكالم يكن من هذا بد هنا لم يجز ايضا مضارع فعل منه مما فاءه
 واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا اواعدني فواعدته
 اعدته وواجلني فوجلته اجله وواضاني فوضأته اوضأته فهذا كوضعه في
 هذا الباب اضعه ويدل على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه
 قولهم ساعاني فسيته اسميه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان
 مكانا قدر تب وقرور روى عن نظيره في غير هذا الموضع * فان قلت *

فبلا غير واما فاره واو كما غير واما لامة ياء فيها ذكرت فقالوا واعصني
فوهده ته اوعده لسادخله من المعنى التجدد قيل فعمل جماعاؤه واولا ياتي
مضارعها ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يبعده و ز ن يزن و يابيه و واما لامة ياء
فقد يكون على يفعل كبرمي ويقضى وعلى يفعل كبرعى ويسعى فاسم الفاء
اذا كانت واو اتي فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا
* الوصلة *

من ذلك * ذو * دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ونظيرها
الذى واخواته دخلت وصلة الى وصف الماقرق بالجل و * اى * وصلة الى
نداء ما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد
الى تعريف الحضور والاشارة * مثال ذلك ان يكون بحضرك شيخان
تريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس ينك وبين الخاطب فيه
عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه وتقله
من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يقل ذكر
ذلك كله ابن عيش في (شرح المفصل) قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء
ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان
لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذ لم تجعله
وصلة لم تلزمه الصفة * ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ
بالضم الذي هو ايام والكاف والماء لما اريد فضلها عن العامل اما بالتقديم
او بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها الضعفا وقلتها دغمت بايا وجعلت وصلة
الى اللفظ بها فايا عند اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر

يتوصل به الى المضمرة في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول وانه لان
 كلا تضاعف الى الظاهر كما تضاعف الى المضمرة ولو كانت كلا وصلة الى المضمرة لم تضاعف
 الى غير موصوفى (اعلى ابن الحاجب) اى جئ بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف
 واللام لانها مبنية بصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والفرض هنا ان ياتي
 ما فيه الالف واللام نفسه لها فلما كانت كذلك صلت لهذا المعنى والذي
 يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقبل
 يا هذا الرجل ويلحقوا بالرجال * وفي (شرح الفصل) للاندلسى اعلم ان
 ذواتنا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي
 وصلة الى وصف المعارف بالجلل غاردا وان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا
 يتبع في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة
 حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا
 لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة
 بجنسيتها فجعلوها مانأخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح
 اللفظي والمعنوي جعلوا باسم يكون معناه فيا بعد فجعلوه صفة في اللفظ وهم
 صر يدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي
 الآخر لم يمكنهم ازالته فلما لم يصف الى مضمرة لان المضمرة لا يوصف به البتة
 الوصل مما يجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تقيده
 الاشياء عن اصولها

ذكر هذه القاعدة ابن جني في (سر الصناعة) لمال الا ترى ان من قال من
 العرب في الوقف هذا بكر ومررت بك فقتل الضمة والكسرة الى الكاف

في الوقف فانه اذا وصل اجري الامر على حقيقته فقال هذا برك ومررت بيبكر
وكذلك من قال في الوقف هذا خالف فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك
استدل على ان التاء في نحو قائم هي الاصل والماء في الوقف بدل منها وقال
ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى
غيرها خمسة اقسام * احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى
المجرور بها ولو لاولها لما نفذ الفعل اليها ولا يابشرها الثاني * حروفها التي للتنبيه
وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال * الثالث * ذو وضعوه وصلة الى وصف
التكرات باسماء الاجناس غير المشقة * الرابع * الذي وضعوه وصلة الى
وصف المعارف بالجل ولو لاولها لما جرت صفات عليها * الخامس * الضمير الذي
يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات
فان الضمير هو الوصلة الى ذلك *

وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه لا يؤخذ بقياس *

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها ان الصحيح
ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا
فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك وودنك ومكانك ووراءك وامامك
واليك ولدنك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات
وبني عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول
لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه *

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ *

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت

على المضارع فقلت معناه الى الماضي وتركتم لفظه على ما كان عليه وضعف
قول من قال انها دخلت على الماضي فقلت لفظه الى المضارع وتركتم
المعنى على ما كان عليه *

حرف لا

لا يستعمل اذ اتان لمعنى *

ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة لانها اذ اتا تعريف ولا بين
ال وحروف النداء لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع
وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت
جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان ازورك
خلاف الكوفيين ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام انقوم الا خلازيدا ولا
الاحاسازيدا قلله ابن السراج (في الاصول) قال الاكثر يكون الثاني اسما
نحو الا ما خلازيدا والاما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع
بين اداتي تعدية فلا يقال اذ هبت يزيد بل اما الهمة او الباء ومن ثم ايضا
رد قول الاخفش في نحو حواء ان الالف والهمزة معاللتان لان لا يوجد في
كلامهم ما انت بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها
وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذ دخل على ما يدل على
الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله اهل راونا بسبح القاع ذي الالكم فان
هل بمعنى قد وكافي قوله ام كيف يتفع ما يعطى العلوق به فان ام خلعت
من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف
دون ام لان تجريد هاء عن الاستفهام يزيل عنها آلة البناء فيجب اعراضها

ذكره في البسيط * وقال ابن يعيش الدليل على ان الف او طى اللام الحاق
 لا لتانيث انه سمع عنهم ارملة بالحق تاء التانيث ولو كانت لتانيث لم يدخلها
 تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث * وقال ابن كيسان والزجاج
 والفارسي اما ليست عاطفة لانها تقترب بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع
 حرفا عطف واختار ابو البقاء وابن مالك والشويعين وابن عصفور والاندلسي
 والسماوي والرضي * وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد الفارسي اما
 من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي
 عطف * وقال ابن السراج ليس لما بحرف عطف لانه حروف العطف لا يدخل
 بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احد هما عن
 ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا جمر فلا في هذه المسئلة ليست
 عاطفة لما في تانية * وقال الشويعين انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلة
 في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا
 تانيث وهم يكرهون ذلك * وقال ابن هشام في (تذكرة) لا تجوز كسرة لزيد
 رباعيتين عليايتين وسفلايين لان فيها الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي
 تانيث لا يجوز انتهى * وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة
 وثنتي عشرة * قال في (البسيط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه
 * احدها انها اسمان في الاصل فاقترد كل واحد منهما باستحقاقه في الاصل ولما
 اختلف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة * الثاني ان الف احدى اللام الحاق
 بمالك معزى لان التركيب منع من توينها والتاء في تثنية اللام الحاق بمحمد وحمل
 اثنتان عليها لكونها بمعنى واحدة * الثالث ان علامتي التانيث في احدى عشرة

متعلقان لفظا وانما المستعمل لفظها والثاني في اثنين بدل من لام الكلمة
 فلم يخصص للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي التأنيث ومن قروح
 القاعدة لهذا تاخير لام الابدال الى خبرها وكان حتمها ان تكون في اول
 الجملة ومندرها اليكهم كرموا نحو الى حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره
 ابن جني وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان
 في ذلك نقضا لما اعترف عليهم من الاختصاص في استعمال الحروف الا في التاكيد
 كقوله وما ان لا تحاك لم يثاب فان ما وجدها التني وان لا مبالا للتوكيد
 قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر من
 الحرف الواحد في قولهم لنقوم فان لام والنون جميعا للتاكيد وقوله
 تعالى فاما ترى من البشر اعداء فاما والنون جميعا للتاكيد وقال ابو الجاهلي
 في (شرح المفصل) قول القراء في انب الواقعة بعد ما التافية انها حرفا
 تنفرادا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيد القائم ليس بلعيد
 لانه لم يبعد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيد القائم قد فصل بينهما
 لذلك وقال ابن القوام في (شرح الكافية) لم يبعد اجتماع حرفين لمعنى
 واحد من غير فاضل ولذلك جاز ان زيد القائم وامتنع ان زيد القائم وقال ابن اياز
 انما لم تحصل لافي المرفع بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس
 مقبل الاستحقاق وكذلك لا فلو صلوا على المرفع به الجمع معاين حرفين متفقين
 في المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبيني الخويون يقولون ان حروف
 المعاني انما هي منصرف الاقيال فهي قائمة بكتاب الاقيال تعطى من المعنى ما تعطيه
 الاقيال الا ان الاقيال اختصرت بالحروف فان الاقيال متضمنة اوتمة

و امكنة واحد اثار مفعولين و فاعلين و محال لا فاعلهم و غير ذلك من معمولات
الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك
ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في
الاسماء والافعال لان ذلك تقيض ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا
يطل قول من قال ان الاسماء الستة واحدا و اينما معرفة بشيين من مكانين لان
العرب اذا كانت لا تبص بين حرفين لمعنى واحد لكونه تقيض موضوعهما من
الاختصار فلان لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من
الحرف و قال ابن الدهان في (القرة) * فان قيل * فهلا جاز ان لزيد اقام
بالجمع بينهما لانها التاكيد كما جمع بين تأكيد من في اجمع واكتع * فالجواب *
ان الفرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا
وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الفرض و اذا اتباعه عنه استبحر الجمع بينهما
كما جمع بين حرفي النداء والاصافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف *
لا يجتمع القان

قال ابن الحجاز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل
من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا
وكان معك في التقدير القان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت
احداها لئلا يجتمع القان قال وجاء رجل الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم
انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال انا اجمع فقام ومدصوته فقال له الزجاج
حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا القان واحدة
قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت

* ومن فروع هذه المساعدة اذا جمع المقصور بالف والتاء قلبت
 الله ياء كقولك في جلي جليات لانه لا يجمع الفان وعذها هنا غير ممكن *
 لا يجمع خطابان في كلام واحد

قال ابو علي في (التذكرة) الدليل على هذا الاصل لو لم ار ابتك زيداً ما حصل
 الا ترى ان كاه الخطاب الملقى على الخطاب من التاء والدليل على خلع
 الخطاب من التاء دخول الكاف وطبقت بها من تسمية وجمع وتايب وتذكريان
 التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لان
 الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقل حصل في الكلام
 خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا
 وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو شبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام
 الكاف قال وقد همل ابو الحسن في (المسائل الكيوية) ابوابا ومعالق وهذا اصل
 تلك المسائل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي (اللمع الكاملية) لموفق الدين
 عبد اللطيف البغدادي * فان قيل * قولهم ارأيتك كيف جمعوا بين التاء
 والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمنى واحداً قيل * ان
 التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فتكلمت بها
 خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابذي في (شرح الجزولية) لم يجمع بين
 حرف التاء وضمير الخطاب لان احدهما بمنى عن الآخر *

لا تنقض مرتبة الا لا مر حادث

قاله ابن جني في (الخصائص) وجعل منه امتناع تقدم القاعل في نحو ضرب
 غلامه زيد او المبتدأ في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول الا ان كان

اسم استفهام او شرط لما طرأ فيها •

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع •

ذكر هذا القاعدة ابو البقاء في (التيين) وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصر وفاعنهم • وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان معمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع •

حرف الياء •

يفتقر في الثواني ما لا يتغير في الاوائل •

ومثله قولم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع • من فروع ذلك ظهور ان مع المخطوف على منصوب حتى كقوله •

• حتى يكون عزيزا من نفوسهم • او ان يبين جميعا وهو مختار •

وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل • و

في البسيط جواز القراء اضافة اسم الفاعل المرفع بال اذا كان الحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا بالقياس على قول الشاعر • الواهب المائة الهجان وعبد هاه • والجواب • انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع • دليل قولم رب شاء • وسملتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن شداد جواز حكايته لان المتبوع تجاوز حكايته فيكون التابع لبعاله • وتقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجاوز حكايته ولا يمكن حكاية احدها بدون الاخر فطلب جانب النعم اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد فلا تجاوز فيه الحكاية انما قابل يجب الرفع فيقال

من اخوك وزيد لان المتبوع لا يتبع حكاية فكذلك التابع ذكره في (البسيط)
وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونسأوم جاوزك عطفا على معنى كم واجازوا
النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في التواني ما لا يجوز
في الاوائل للبعد عن كم ومثله كم شاء وسخطها وكم خافه وفصلها وقال ابن هشام
في (المنى) القاعدة الثالثة كثيرا ما يفتقر في التواني ما لا يفتقر في الاوائل
فمن ذلك كل ساء وسخطها بدرهم * واي فتى هيماء انت وجارها * ورب
رجل واخيه وان شأ تنزل عليهم من السماء آية * ولا يجوز كل سخطها
ولارب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يتم زيد قام عمرو الا في الشعر
ويقولون مرت برجل قائم ابواه لا قاعد ين ويمتص قائمين لا قاعد ابواه
على اعمال الثاني وربط المعنى بالاول * وقال ابن القواس في (شرح
المدة) بعد ان حكى قولهم في اما ابن التارك الكرى بشر * ان بشر اعطف بيان
ولا يجوز جعله بدلا لان المبدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز
من التارك بشر في امتناع المبدل نظرا لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع بدليل كل شاء وسخطها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل * وقال
في (تذكرة) ان قيل * لاي شي فتحت لام المستغاث * فالجواب * فرقا بينها وبين
لام المستغاث له * فان قيل * لاي شي كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه
التخفيف في الثانية لان صندها تحقق الحاجة فهو اخرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون
في نحو سفر رجل الا ما ارئدوا عنده * فالجواب * ان الاول حال عمل
المضمر واللام تقع اذا دخلت عليه * فان قيل * فلاي شي كررت في المظروف
عليه * فالجواب * انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد

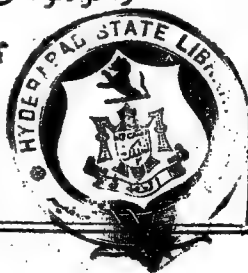
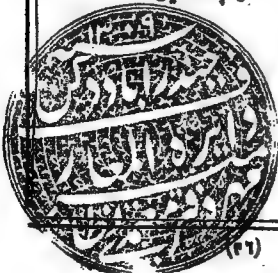
حمله ان المظوف يجوز فيه ما لا يجوز في المظوف عليه نقول يا زيد والرجل
 وان لم يجوز بالرجل فان قيل فلا يصح في يا زيد والعروض مع انه
 مظوف فالجواب انه نكرة ثلث مستقلة والمظوف الجملة قال فهذا
 نحو ولا تجد لاحسنه ان شاء الله تعالى وقال الا يذبحني بشرح
 الجزولية اذ اعطيت على المستثنى به كسرت اللام لان التوابع يجوز
 فيها ما لا يجوز في الاوائل هو قال ابن هشام في (تذكرة) سئل عن لولاي
 اذ اعطى عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا
 كما نقول ما في الدار من رجل ولا امرأته وذلك لان الاسم المفسر بمذلول
 وان كان في موضع الخفض بما الا انه اضافي موضع رفع بالابتداء ونظيره
 في ذلك الاسم المبرور ويلحق على لغة عقيل اذ قيل لولاي قائم الا ترى ان
 قائم خبر مرفوع وليس معمولا لعل لانها من حرف جر كالباء واللام فلا تعملى
 غير المبرور ان اعطى على محله من الخفض فان التزم اعادة الخاف

هنا فاذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع بانه

لم يلقه فقد يتبع المظوف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وهذا
 يصح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في التوابع ما لم يغفروا في الاوائل هو قال
 ابن اثير (في شرح المصنوع) فان قيل مالا خفيف الفعل لفظا والتقدير
 انما يصدر منه فالجواب ان ذلك امتناع وشبهه وهو قبيح في الاوائل
 والمجاذي دون الاخر والتوابع هو قال النيباوي في تفسيره في قوله تعالى
 انك انت العزيز الحكيم قيل انت تاكيد للكاف كافي قولك صرحت بك انت
 وانت لم يجز موزون بافت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع

ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يعز يا الرجل * وقال ابن الصائغ في (تذكرته)
 ابو عمرو اختار النصب في الغلام من نحو يازيد والغلام وان كان عطف النسق بقدر
 معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يعوز في التواني ما لا يعوز
 في الاوائل * وقال ابن النحاس في (الصلة) انما جاز في التواني ما لم يعز في الاوائل
 من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله وفي الموضع ما يقتضيه لجاز التوسع في
 ثاني الامر بخلاف ما لو التبتا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لانعطي الموضع
 ما يستحقه انتهى * واذا عطف على غدوة المنصوب ما بعد ما قيل لذن غدوة
 وعشية جاز عند الاخفش في المطفوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ
 وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب واوجه ابو حيان ومنع
 الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف
 على الموضع * قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لذن انتصب بعدها ظرف غير
 وة وهو غير محفوظ الا نسب لانه يجوز في التواني ما لا يعوز في الاوائل انتهى
 سم الاول من الاشياء والنظائر التحوية والحمد لله واو آخر اويله التدريب
 وهو القسم الثاني * ان شاء الله تعالى *

تم طبع هذا الجلد الاول في اوائل شهر صفر سنة (١٣١٧) الهجرية
 و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين



❁ فهرس الجلد الاول من الاشياء والنظائر في النحو ❁

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢	خطبة الكتاب	٦٩	ال اصل مطابقة المعنى للفظ
٨	فن القواعد والاصول العامة	٧٠	ال اصل ان يكون الامر كله باللام
ايضا	حرف المعزة	ايضا	ال اصل في الافعال التصرف
ايضا	الاتباع	ايضا	اصلاح اللفظ
١٣	الانواع	٧٦	الاصول المرفوضة
١٨	اجتماع الامثال مكروه	٧٧	الاضافة نرد الاتباء الى اصولها
٢٣	اجراء اللزم مجرى غير اللزم	٧٨	الاضمار سهل من التضمين
	واجراء غير اللزم مجرى اللزم	ايضا	الاضمار احسن من الاشتراك
	اجراء المتصل مجرى المتفصل	ايضا	الاضمار خلاف الاصل
	واجراء المتصل مجرى المتصل	ايضا	الاعراب
	اجراء الاصل مجرى الزائد	ايضا	المبحث الاول في حقيقة الاعراب
	واجراء الزائد مجرى الاصل	٨٢	المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة
٣٠	الاختصار		الى اصطلاح النحويين
٣٥	اختصار المختصر لا يجوز	ايضا	المبحث الثالث في الاعراب والكلام
٣٧	فصل		ايها اسبق
٥٠	تنبيه	٨٣	المبحث الرابع في ان الاعراب لم
ايضا	فصل		دخل في الكلام
٥٢	اسبق الافعال	٨٧	المبحث الخامس في ان الاعراب
٥٥	الاستغناء		احركة ام حرف
٥٨	الاسم اصل للفعل والحرف	٩١	اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء
٥٩	الاسم اخف من الصفة		المصادر حكم الاعيان
٦٠	الاشتقاق	٩٢	الافعال نكرات

مضمون	رقم	مضمون	رقم
قاعدة العوض والم عوض منه لا يجتمعان	١٣٧	الافعال كلها مذكرة	٩٣
قاعدة ما كان عوضا لا يحدف	١٣٨	ايضا اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا	٩٤
ايضا التقلب		انه ليس بها جنة	
التغير ياتي بالتغيير	١٣٩	الا لقاء	٩٥
التقارض	١٤٠	الامثال لا تغير	٩٦
ايضا تقارض الفعلين		الانجاب	٩٧
قاعدة في حروف الاو غير	١٤١	ايضا حرف الهاء	
التقدير	١٤٢	ايضا باب الشرط مبناه على الايها م	
التقديم والتأخير	١٤٣	وباب الاضافة مبناه على التوضيح	
ايضا تقوية الضعف واضعاف الاقوى		البدل	٩٨
تكثير الحروف بدل على	١٤٤	حرف التاء	١٠٠
تكثير المعنى		ايضا التاليف	
تلاقي اللغة	١٤٥	ايضا التابع لا يتقدم على المتبوع	
التبثيل للصناعة ليس ببناء مستمد	١٤٦	ايضا التثنية زرد الاثنياء الى اصولها	
حرف التاء	١٤٧	١٠١ التمرير	
ايضا الثقل والخفة		ايضا التركيب	
ايضا ثبوت الحدث في اسم التفاعل		١٠٢ التصغير يرد الاثنياء الى اصولها	
اقوى من ثبوته في الفعل		ايضا للتضمنين	
ايضا حرف الجيم		١١٣ قاعدة	
ايضا الجمل تكرات		١١٤ قاعدة	
الجوار	١٤٨	ايضا قاعدة	
حرف الحاء	١٤٩	١١٥ التبادل	
ايضا الحركة		١١٦ معارض الاصل والتعاليب	
حكاية الحال من القواعد الشهيرة	١٥٠	١١٧ التعويض	
الحمل على ماله نظير اولي من الحمل	١٥١	١٣٢ قاعدة تد يكون التعويض مكان	
على ما ليس له نظير		المعوض	

مضمون	مضمون	مضمون
س	١٩٩ قاعدة يجوز ان يسمى الرجل بالاظهير له في الكلام ايضا حمل الشيء على نظيره ايضا الحمل على احسن التبيين	٢٣٣ سبب الحكم قد يكون سببا لفعده على وجه ايضا سبب الاسم من الفعل يتغير حرف ما بك
ش	٢٠١ حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم ٢٠٢ الحمل على الاكثر او على من الحمل على الاقل	ايضا حرف الشين ايضا الشذوذ ٢٣٧ الشيء اذا شبه الشيء اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه
	٢٠٦ الحمل على المعنى ٢١١ قاعدة اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى يدي بالحمل على اللفظ	٢٤١ الشبهان اذا تضاد تضاد الحكم الصادر عنها ايضا الشرط المتضاد في الابواب المختلفة
ص	٢ حمل الشيء على تقيفه ١ حمل الاصول على التروع	٢٣٢ حرف الصاد ايضا صدر الكلام
ض	٢ حرف الضاء ايضا خلع الاداة ٢٢٤ حرف الزاء ايضا الرابط	٢٣٣ حرف الضاد ايضا الضرورة ٢٤٥ قاعدة ما جاز للضرورة يتخذ بقدرها
	٢٢٥ الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه	ايضا قاعدة ما لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي اليها
ط	٢٢٦ رب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة	٢٤٦ الضائر ترد الاشياء الى اصولها ٢٥٠ حرف الطاء
ظ	ايضا رب شئ يصح بهما ولا يصح استقلالهما ٢٢٧ حرف الزاء ايضا الزيادة ٢٣٣ حرف العين	ايضا الطاري يزيل حكم الثابت ٢٥٢ طرد الباب ٢٥٥ حرف الظاء ايضا الطرف والمجرور

مضمون	ج	مضمون	ج
حرف اللام	٣٠٠	حرف العين	٢٦١
ايضاً ليس بمذكور		ايضاً المائل	
حرف الميم	٣٠٥	العروض لا يعتد به	٢٧٨
ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به	ايضاً	حرف النين	٢٨٢
ما كان كالجزء من متعلقه لا يميز	٣٠٩	ايضاً الغالب واللازم يميزان في العربية	
تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها		يجري واحد	
ما يميز تعدده وما لا يميز	ايضاً	حرف الفاء	٢٨٣
مراجعة الاصول	٣١١	ايضاً الفرع احط رتبة من الاصل	
البحث الاول في ايراجع من الاصول مما لا يرابع	ايضاً	الفروع هي المحتاجة الى العلاات	٢٨٦
البحث الثاني في مراعاتهم الاصول	٣١٥	والاصول لا تحتاج الى علامة	
نارة واهما لم اياها اخرى		الفروع قد تكثر وتطرد حتى	٢٨٧
البحث الثالث في مراجعة الاصل	٣١٧	تصير كالاصول وتشبه الاصول بها	
الاترب دون الابد		الترق	٢٨٨
البحث الرابع في مراجعة اصل واستيفاء فرع	٣١٨	خاتمه	٢٩١
مراعاة الصور	٣٢٠	ايضاً الفعل لا يثنى	
معنى الفى معنى على معنى الايجاب	ايضاً	ايضاً الفعل اتقل من الاسم	
ما لم يحد ث امر من خارج		حرف القاف	٢٩٣
حرف الون	ايضاً	ايضاً القلب	
الاد رلاحكم له	ايضاً	قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصاً	٢٩٥
نقض الغرض	٣٢١	ايضاً قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه	
النهي والفى من واد واحد	٣٢٢	قرائن الاحوال قد تفنى عن اللفظ	٢٩٦
الون تشابه حروف المد واللين	ايضاً	ايضاً حرف الكاف	
		ايضاً كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية	

مضمون	رقم	مضمون	رقم
وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى	٣٣٨	من ستة عشرة وجهاً	
لا اللفظ		حرف الواو	٣٣٣
حرف لا	٣٣٩	ايضاً	
لا يجتمع ادا ثان لمعنى	ايضاً	ورود الشيء مع نظيره مورد	٣٣٠
لا يجتمع القان	٣٤٢	مع نقيضه	
لا يجتمع خطابان في كلام واحد	٣٥٣	ذكر نظائر الباب الاول وينص له	٣٣٦
لا تنقض مرتبة الا لامر حادث	ايضاً	ورود الوفاق مع وجوب الخلاف	ايضاً
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه	٣٥٤	ورود الشيء على خلاف العادة	٣٣٨
المتنوع		الوصلة	٣٣٦
حرف الياء	ايضاً	الوصل مما يبرى فيه الاشياء على	٣٣٧
يفتقر في الثواني ما لا يفترس في	ايضاً	اصولها والوقف مما تغير فيه الاتباء	
الاول		عن اصولها	
خاتمة الجلد الاول	٣٥٧	وضع الشيء موضع الشيء او اقامته	
تمت		تمامه لا يؤخذ بقياس	



